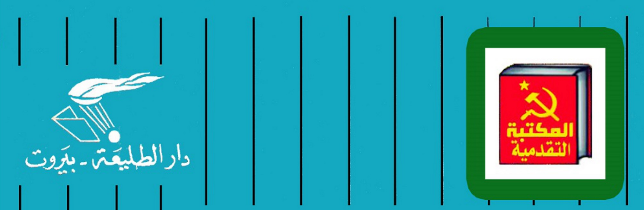


الماركسية السوفياتية

تأليف:
هربرت ماركوز

ترجمة:
جورج طرابيشي

طبعة ثانية منقحة



الماركسية السوفياتية

هربرت ماركوز

الماركسية السوفياتية

ترجمة
جورج طرابيشي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت - ص.ب ١٨١٣

الطبعة الاولى
ايار ١٩٦٥
الطبعة الثانية
الثاني ١٩٧٣

مقدمة الطبعة الفرنسية

ان التساؤل عما اذا كانت تحولات جوهرية قد طرات على السياسة السوفياتية في عهد خروتشيف يمنعنا من فهم التطور الواقعي على حقيقته . فهذا التطور لا يمكن ان يفهم الا على انه تطور ذو وجهتين . والسؤال المطروح لا يمكن ان ينفصل عن سؤال آخر هو : هل حدثت تحولات جوهرية في الغرب ، وبخاصة في السياسة الاميركية ، وعلى الاخص منذ وصول ادارة كيندي الى الحكم ؟ اذ يبدو ان السياسة الغربية قد ازدادت فعالية ورغبة في ركوب مخاطر محسوبة ، ان قليلا وان كثيرا ، فحققت نجاحا أكبر في توطيد نفسها في العالم الثالث ، وقبل كل شيء في جنوب شرقي آسيا ، وفي القارة الاميركية اللاتينية (بالرغم من كوبا ، أو بسببها ؟) . فماذا كان رد فعل الاتحاد السوفياتي ؟ على صعيد السياسة الداخلية ، التقشف وتشديد الرقابة في المجالات السياسية والثقافية (وقد لوحظت الظاهرة نفسها في أوروبا الشرقية) . وفي ألوقت نفسه بذل الاتحاد السوفياتي كل ما بوسعه لتجنب أي معركة ، وهذا ما اقتضى من جانبه تسويات وتنازلات بعيدة المدى من منظور نفوذه (التغاضي عن انذار برلين ، والانسحاب من كوبا ، والاعتراف بالدكتاتورية المعادية للشيوعيين في ايران) .

انني اطرح في هذا الكتاب الفرضية القائلة : ان ضعف الطاقة الثورية في مجتمعات الغرب المتقدمة ، هذا الضعف الناجم عن الحيوية الدائبة التي ابدتها الراسمالية المنظمة وعن استمرار النظام التوتاليتاري (١) في المجتمع السوفياتي (وهما اتجاهان مترابطان) ، قد جعل على ما يبدو من الاحزاب الشيوعية الوريثة التاريخية لاحزاب ما قبل الحرب الاشتراكية ــ الديموقراطية . لكن بخلاف وضع الاحزاب الاشتراكية ــ الديموقراطية فيما قبل الحرب ، لم تكن الاحزاب الشيوعية

---

١ ــ التوتاليتارية : لفظة ليس لها مرادف في العربية ، وتعني نظام حكم الحزب الواحد ، سواء أكان تقدميا أم رجعيا ، واشراف دولة هذا الحزب على كل مجالات الحياة . ــ**المترجم**ــ

تواجه الى تاريخ قريب حركة اكثر تقدما على يسارها. بيد انمثل هذهالحركة تتجسد اليوم في الشيوعيين الصينيين . وهذا ما تدل عليه بوضوح المناظـرة الصينيـة ـ السوفياتية : فالاحزاب الشيوعية الوطنية (بما فيها الحزب الشيوعي السوفياتي) تأخذ تاريخيا مكان الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية في الماضي ، في حين يعلن الصينيون انهم ورثة التراث الماركسي ـ اللينيني الاورثوذكسي . انهم يعيدون الى الاذهان كاوتسكي والتحريفيين الاشتراكيين ـ الديموقراطيين ليتمكنوا من تحديد السياسة السوفياتية. وعلاوة على ذلك ، يذكرنا تحليلهم للامبريالية وبحثهم المستمر عن استراتيجية ثورية اممية نابعة من هذا التحليل ، يذكراننا بمعارضـة تروتسكي للستالينية . ان لب الخلاف لا يدور حول ضرورة تجنب الحرب النووية (فالطرفان متفقان على هذه الضرورة) ، بل حول وسيلة تجنب الحرب ما دام تجنبها ممكنا . ان الصينيين يعملون على تفسيخ الامبريالية تدريجيا بفضل نمـو العالم الثالث المعادي للامبريالية عداء فعالا ، بالدرجة الاولى . في حين يسعى السوفياتيون الى « عرقلة » الامبريالية بمفاوضات التعايش . والغرب هو الذي يملك المبادهة اليـوم في هذه المفاوضات . فنزع التسلح الفعلي ليس مطروحا على جـدول الاعمـال . ونستطيع ان نتوقع ، في مثل هذه الشروط ، ان تكسب الاستراتيجيـة الصينيـة نفـوذا .

ان هذه الطبعة الفرنسية التي تظهر بعد ستة اعوام من الطبعة الاميركية الاولى ، لا تكاد تستدعي تعديلات تذكر ، على حد اعتقادي . لقد اضفت بعض الاستشهادات من برنامج الحزب الجديد الذي أقـره المؤتمـر الثاني والعشرون للحـزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٦١ ، وحذفت بعض الاستشهادات بالمرحلة الستالينية التي بـدا لي انها باتت لاغية .

هربرت ماركوز

نيوتن ، ماساشوستس
حزيران ١٩٦٣

القسم الأول

الاتجاهات السياسية

الفصل الاول

المفهوم الماركسي عن الانتقال الى الاشتراكية

التصور الاصلي

تستدعي البنيـــة الجدلية للنظرية الماركسية ان تتغير مفاهيمها كلما تحولت العلاقات الطبقية الاساسية التي تريد هذه المفاهيم ان تعبر عنها ، لكن بصورة يمكن معها الحصول على المضمون الجديد عن طريق تطوير العناصر المتحمـة بالمفهـــوم الاصلي . وبذلك يحافظ المفهوم على انسجامه النظري بل على هويته . وهذا كلـــه مرتبط أيضا بالفكرة التي تبلغ فيها النظرية الماركسية عن الانتقال الى الاشتراكيـة اوجها ، فكرة التطابق التاريخي الموضوعي بين تقدم الحضارة والعمـل الثـــوري للبروليتاريا الصناعية . ان البروليتاريا الصناعية هي ، بالنسبـة الـى النظريـــة الماركسية ، القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تحقيق الانتقال نحو مرحلة أعلى من الحضارة . ويستخلص ماركس هذا التطابق من القوانين المتحكمـة في التطور الرأسمالي، ويعطيه بالتالي مكانة محددة في السيرورة التاريخية ، بمعنى ان التطابق يكون هو نفسه «انتقاليا» . ويرى ماركس ان هذا الطابع الانتقالي لا يأخـذ الا شكلا واحدا : ان الثورة البروليتارية تلغي ، مع تصفية جميع الطبقـات ، البروليتاريـا كطبقة وتخلق بالتالي عاملا جديدا للتقدم ، الا هو جامعة البشر الاحرار الذين ينظمون مجتمعهم وفق امكانيات الوجود الانساني لاعضائه كافة . لـكن تطور الرأسماليـــة الواقعي يبرز شكلا آخر لتجاوز هذا التطابق التاريخي : أعني تغـيرا جوهريـا في العلاقات بين الطبقتين المتناحرتين تكف معه البروليتاريا عن التصرف كطبقة ثورية . ولعل ظهور هذا الاحتمال هو أهم عامل في تطور الماركسية السوفياتية .

ان كف البروليتاريا عن التصرف كطبقة ثورية وهزيمة الثورة البروليتارية قد توقعتهما النظرية الماركسية ، فهما بالتالي لا ينالان من شأنها . وتفسرهما هذه النظرية بصورة عامة « بنقص في النضج » موضوعيا وذاتيا ، وتعتبرهما تراجعا عارضا سيعاود الضغط الثوري بعده الولادة من جديد ، كما سيعرف وعي البروليتاريا المنظمة الطبقي حزما متزايدا . لكن الموقف ينقلب راسا على عقب اذا ما اظهر تطور الرأسمالية في مرحلة نضجه في الامم الصناعية المتقدمة ، بثورة أو بدون ثورة مقهورة ، ميلا طويل الامد الى التعاون الطبقي بدلا من الصراع الطبقي ، والى الانقسامات القومية والدولية بدلا من التضامن البروليتاري . ان الرأسمال والعمل (المأجور) يحدد كل منهما الآخر في النظرية الماركسية ، او بتعبير أدق ، ان نمو البروليتاريا الثورية على المدى البعيد يحدد الاتجاه الحتمي للتطور الرأسمالي . وبالتالي اذا ما حدث العكس ، اي اذا ما تحددت البروليتاريا بنمو الرأسمالية ، يبلغ التطور الرأسمالي مرحلة جديدة لا تعود تنطبق عليها المقولات الماركسية التقليدية . وهكذا تبدأ حقبة تاريخية جديدة تتميز بتغير في العلاقات الاساسية بين الطبقات ، ويتوجب على الماركسية في هذه الحال ان تعيد تحديد الانتقال الى الاشتراكية واستراتجية هذه الحقبة .

كيف يتصور الجدل الماركسي العلاقة بين مرحلتين مختلفتين نوعيا من مراحل السيرورة التاريخية ، وبالتحديد العلاقة بين الراسمالية والاشتراكية ؟ يرى ماركس ان المرحلة الجديدة من السيرورة التاريخية هي « النفي المتعين » للمرحلة السابقة ؛ بمعنى ان المرحلة الجديدة تعينها البنية الاجتماعية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة . ان الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية على سبيل المثال مشروط بالصفات التالية للمجتمع الرأسمالي :

١ ـ مستوى مرتفع من الانتاجية الاقتصادية غير مستخدم لتوفير حياة انسانية للجميع، لان مثل هذا الاستخدام لو حدث لناقض سعي المصالح الخاصة وراء الربح، ومن هنا كان التناقض المتفاقم حدة باستمرار بين الانتاجية الاجتماعية وافقار البروليتاريا .

٢ ـ استحالة تأمين نسبة للربح عن طريق السوق الحرة ، تضمن اعادة انتاج النظام الرأسمالي ، وتغير في المؤسسات الاجتماعية التابعة للاقتصاد الرأسمالي (تمركز السلطة الاقتصادية الممتزجة بالسلطة السياسية ، وافول المزاحمة الحرة) وتطور نحو راسمالية الدولة .

٣ ـ نمو التنظيم السياسي للطبقات الكادحة التي تعمل كقوة مزودة بالوعي الطبقي ، وتبحث عن « مصلحتها الحقيقية » لا في النظام الرأسمالي بل ضده .

ان هذه التغيرات النوعية تتعمق الى ان تفجر ـ عن طريق الثورة البروليتارية ـ البنى القائمة ، وتستبدلها ببنى جديدة نوعيا . الوصول اذن الى المرحلة التاريخية الجديدة لا يتم بقفزة واحدة ، بل يتم الانتقال على عدة مراحل ، ولا يكتمل الا بعد المرور بها جميعا . وتبلغ القفزة المتحققة الى الامام ذروتها في أعلى درجات المرحلة التالية: لكن الدرجة الاولى من هذه المرحلة الجديدة تحتفظ بالسمات المميزة لولادتها

خلال المرحلة السابقة . وينبع التمييز الذي يقيمه ماركس في « نقد برنامج غوتا » بين «مرحلتي» الاشتراكية من مبدأ المنهج الديالكتيكي بالذات ، وهو ليس مجرد تصحيح صغير الشأن . وترتبط الرأسمالية والاشتراكية خلال استمرارهما التاريخي بروابط أمتن بكثير مما تتطلبه مرحلة « التلاؤم » البسيطة . وفي المرحلة الاولى من الاشتراكية ، يظل المبدأ الاشتراكي عن التطور الحر للحاجات الفردية واشباعها الحر مرتبطا بتطور جديد للقوى المنتجة ، وبخاصة تطور انتاجية العمل . وينبغي ان تكون الثروة الاجتماعية، الثقافية والمادية ، وفيرة بما فيه الكفاية لتسمح بتوزيع النتاج الاجتماعي حسب حاجات كل فرد وبغض النظر عن مساهمة كل فرد في العمل الضروري اجتماعيا . وهذا يعني باللغة الاقتصادية التكنولوجية : « التعقيل » . وهذا يعني ، بالنسبة الى الشغيل ، ان عليه الاستمرار في العمل وارجاء الاشباع الحر لحاجاته الفردية . وستظل المرحلة الاولى من الاشتراكية مقيدة للشغيل باختصاصه، وستظل محافظة على«تبعية الافراد المذلة لتقسيم العمل (١)»، وبالتالي على التناحر بين العقلانية والحرية . ويدخل التطور العقلاني للمجتمع في صراع مع تفتح **الفرد** وستظل المصلحة العامة تتطلب تضحية الحرية ، وستظل العدالة العالمية تتطلب الظلم . ولن يختفي هذا التناحر باقامة حكم**الشيء العام** الا بقدر ما يخلق الانتاج الاشتراكي الشروط المادية والفكرية المسبقة لاشباع الحاجات اشباعا حرا شاملا .

ولما كانت خطوات التقدم السابقة للثورة الاشتراكية قد تحققت في اطار مجتمع طبقي ، والانتاجية المادية والفكرية قد تعرقلت بسبب الملكية الخاصة ، فهذا يوجد على كل الاحوال تفاوتا زمنيا بين تدخل عوامل التحرير وبين هذا التحرير نفسه . وكلما وصلت الانتاجية المادية والفكرية الى مستوى مرتفع في المرحلة الممهدة للاشتراكية ، كان هذا الفاصل الزمني أقصر ، وكانت المرحلة الاولى من الاشتراكية اقصر ايضا . اننا لا نجد البتة لدى ماركس وانجلز تنبؤات عن طول هذه المرحلة ، وبخاصة ان مثل هذه التنبؤات لن يكون لها اي معنى بالنسبة اليهما ، ذلك أن « نفي النفي » ، حسب تصورهما للاشتراكية ، يظهر في بداية المرحلة الاولى بالذات ، تحت شكل تغير السيطرة الى تقرير ذاتي للمصير . وليس من اهمية لطول المرحلة الاولى وما تسببه من قمع : فهذا القمع انما سيفرضه «المنتجون المباشرون»، اي البروليتاريا المنظمة في دولة ، على انفسهم . ومبدعو الثروة الاجتماعية هم الذين يفترض فيهم أن يحددوا بقرارهم الجماعيالتوزيع الاجتماعي لزمن العمل بين مختلف فروع الانتاج ، وبالتالي اشباع حاجات ومواهب كل فرد . وكل اكراه سيمارس من قبل المكرهين انفسهم . ولن يكون هناك وجود لاي جهاز دولة اكراهي منفصل ومتعال على الشغيلة المتشاركين ، باعتبار انهم **هم** الدولة الاشتراكية . وفي كل مرة يعارض فيها ماركس وانجلز الاشكال السابقة بالدولة الاشتراكية ، انما يفعلان ذلك

---

١ ـ ماركس : «نقد برنامج غوتا» ـ باريس ـ ص ٢٥ .

من وجهة نظر **الذوات الواقعية** التي تتألف منها الدولة ، لا من وجهة نظر مؤسسات محددة . ان الدولة الاشتراكية ليست شيئا آخر سوى « الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا (١) ». والمجتمع الاشتراكي انما هو «اجتماع بشر احرار (٢) ». وتكون القوى المنتجة « في ايدي المنتجين المتشاركين (٣) » ، ويكون الانتاج منظما على اساس « تشارك حر ومتساو بين المنتجين (٤) » .

ان هذا التغير النوعي الذي يميز ، في التصور الماركسي ، المرحلة الاولى كلها ، يستدعي مسبقا نشاط بروليتاريا متمتعة بوعي طبقي. لقد كانت البروليتاريا كلها، التي عليها ان تنظم نفسها بنفسها في دولة اشتراكية ، حتى لحظة الثورة بالذات موضوع السيطرة الرأسمالية ، وكانت بالتالي جزءا من النظام الرأسمالي . واذا دخل النظام في مرحلة « الازمة النهائية » ، واذا ساد الدمار والافقار ، فان ماركس يتوقع ان تنظم البروليتاريا نفسها في طبقة ثورية ، وتتابع رسالتها التاريخية الموضوعية ، ولا تلعب البتة في قلب النظام الرأسمالي من دور آخر غير دور«حفار قبر» هذا النظام.

لكن اذا استمرت الراسمالية في العمل بصورة طبيعية ، ورفعت حتى من مستوى حياة طبقاتها الكادحة ، فقد تصبح هذه الطبقات عنصرا من عناصر النظام الرأسمالي بمعنى مغاير تماما ، معنى ايجابي . ولقد لاحظ انجلز منذ عام ١٨٥٨ « تبرجز » البروليتاريا في انكلترا (٥) ، وعبر عام ١٨٨٤ عن نتائج هذا « التبرجز » بما يلي : ما دامت البروليتاريا غير ناضجة لتحررها الذاتي ، فان غالبية البروليتاريا سترى في النظام الاجتماعي القائم النظام الممكن الوحيد وستشكل سياسيا « ذيل الطبقة الرأسمالية ، وجناحها الايسر المتطرف (٦) » . ان ازمة يفترض فيها ان تكون دائمة ، هي وحدها التي تستطيع ان تبقي على حدة صراع الطبقات ، وعلى وعي البروليتاريا الطبقي ضد النظام الرأسمالي باعتباره « نفيه المطلق » . وانما بهذه الشروط تنجز البروليتاريا « رسالتها التاريخية » ، أي الغاء النظام الرأسمالي . لكن البروليتاريا ستسقط حتما ، في فترات الاستقرار والازدهار ، تحت سيطرة « الافكار الرأسمالية » ، وستتغلب مصالحها المباشرة (الاقتصادية) على مصلحتها الواقعية (التاريخية) . وهذه العلاقة لا يمكن ان تقلب وتعكس الا في صراع الطبقات

---

١ ـ المصدر نفسه .

٢ ـ ماركس «الرأسمال» ـ الجزء الاول ـ الفصل الاول ـ ص ٦٥ .

٣ ـ انجلز «ضد دهرينغ» ـ ص ٣١٩ .

٤ ـ انجلز «اصل الاسرة والملكية الخاصة والدولة» ـ ص ٢٢٩ ـ وسوف نعالج مشكلة «اضمحلال» الدولة فيما بعد .

٥ ـ رسالة الى ماركس ـ ٧ تشرين الاول ١٨٥٨ ـ في «مراسلات ماركس ـ انجلز» ص ٢٦٣ ـ انظر ايضا رسالته الى كاوتسكي في ١٢ ايلول ١٨٨٢ .

٦ ـ «اصل الاسرة ...» ـ ص ٢٢٨ . وسوف نعالج فيما بعد التفسير اللينيني للارستقراطية العمالية . انظر ايضا ا.هـ. كار : «الثورة البولشفية» ـ ١٩١٧ ـ ١٩٢٣ (المجلد الثالث ـ ص١٨٢) .

بالذات ، أي الا اذا عادت البروليتاريا **قوة سياسية** ، وعملت بهـذه الصفة كجسم مساعد يؤثر على الاقتصاد الرأسمالي دون ان يتأثر به .

ان التمييز الماركسي بين المصلحة الواقعية والمصلحة المباشرة ذو أهمية بالغـة لفهم العلاقة القائمة بين النظرية والتطبيق ، بين الاستراتيجية والتكتيك . فهـذا التمييز يتضمن اعترافا بوجود نزاع تاريخي بين النظرية والتطبيق ، يكمن اصلـه وحله في تطور الراسمالية . وعلى هذا ، يبدو النزاع عاملا **موضوعيا** . واذا كانت العلاقات الاجتماعية تحدد الوعي ، فهذا صحيح أيضا بالنسبة الـى البروليتاريا . واذا كانت العلاقات الاجتماعية علاقات طبقية، فانها تخلق ايضا التناقض بين الشكل الذي **يتبدى** فيه الواقع للبشر وبين « ماهية » الواقع . ان التناقض بين الماهيـة والظاهرات هو حجر من احجار الزاوية في المنهج الماركسي، ولكن المقولات الميتافيزيقية اصبحت سوسيولوجية . يصف ماركس ، في تحليله للراسمالية ، هذا التناقـض بتعابير « قناع الانتاج البضاعي » (التشيؤ) ، ويستخلصه من الانفصال بين العمل المادي والفكري ومن « استعباد الانسان من قبل وسائل عملـه » . ولئـن كانت البروليتاريا « في الواقع » نفي النظام الراسمالي ، فان هذا الواقع الموضوعي لـن يتبدى فورا لوعي البروليتاريا ، ذلك ان الطبقة « في ذاتها » ليست بالضرورة طبقة « لذاتها » . وبما ان ماركس يرى ان «ماهية» البروليتاريا هي قوة تاريخية لا يفعل التحليل النظري شيئا سوى انه يحددها ويبرزها للعيان ، لذلـك فان « مصلحـة البروليتاريا الواقعية » كما يحددها هذا التحليل ، ليست بناء مجردا تعسفيا ، بل هي تعبير عما هي البروليتاريا **كائنة عليه** ــ بالرغم من انها **غير واعية** (او لما تع بعد) ما هي كائنة عليه فعلا .

وفي الواقع ، عندما كان ماركس يكتب ، لم تكن مفاهيمه تتطابـق مـع مفاهيم البروليتاريا ، وكانت تختلف عنها على الارجح أكثر مما تختلف اليـوم . لقـد كانت النظرية الماركسية واهدافها السياسية غريبة عن وعي البروليتاريا آنذاك ، أو على الاقل عن غالبيتها العظمى . كان ماركس وانجلز على وعي تام بالهوة التي تفصـل الماهية عن الظاهرات ، وبالتالي النظرية عن التطبيق . وكانا يريان في هذه الهـوة التعبير عن « عدم نضج » البروليتاريا التاريخي ، ويعتقدان انها ستردم عن طريـق التأصيل السياسي الجذري للطبقات الكادحة ، المترافق هو نفسه بتفاقم تناقضات الراسمالية . وفي الحقيقة ، كان يبدو ان هناك صلة قابلة للبرهان عليها بين المصلحة الواقعية والمصلحة المباشرة للبروليتاريا بالرغم من تعارضهما البديهي ، اعني بهـا افقار الشغيل وسلبه انسانيته ، الامر الذي كان يبدو وكأنه أشبه بسد موضوعـي ضد سيطرة « الافكار الراسمالية » وضد اضمحلال الطبقة الثورية .

وانما على وجه التحديد لان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو الوظيفة التاريخية للبروليتاريا باعتبارها طبقة ثورية ، كانت **الاشكال** السياسية النوعية لهذا الانتقال تبدو في نظر ماركس وانجلز متحولات لا تقدر النظرية على تحديدها . فما ان تنظم البروليتاريا نفسها في طبقة ثورية ، واعية لرسالتها ومستعدة لانجازها ، حتى يتوجب استخلاص وسائل تحقيق ذلك من الموقف السياسي والاقتصادي الآني.

وعلى كل حال ، ليس العنف ملازما لعمل البروليتاريا . كما ان الوعي الطبقي لا يرتبط بالضرورة بالحرب الاهلية السافرة ، ولا يعبر عن نفسه من خلالها حتما . ان العنف غير منوط لا بالشروط الموضوعية ولا بالشروط الذاتية للثورة (وان كان ماركس وانجلز مقتنعين بأن الطبقات الحاكمة لا تستطيع ولا تريد ان تستغني عن العنف) . وعلى هذا لم يكن ماركس وانجلز يلفتان الانتباه ، عن طريق « السياسة » وحدها ، الى امكانيات انتقال شرعي وديموقراطي نحو الاشتراكية ــ وبخاصة في الوقت الذي تحقق فيه القوة العددية والسياسية للطبقة العاملة نموا مطردا ، والذي ترفع فيه الاحزاب العمالية اهدافا ثورية حقا (١) .

لكن اذا كانت أشكال الانتقال العينية متحولة ، فهذا لا ينطبق أيضا على أساسه الطبقي . ان الثورة يجب ان تكون العمل المنظم المباشر **للبروليتاريا باعتبارها طبقة** ، او لن تكون ثورة . وما كان ماركس وانجلز ليقبلا بأي عامل آخر للثورة ولا بأي « بديل » ، ذلك ان كل استبدال يعني عدم نضج الطبقة كطبقة (٢) . « ان أكبر قوة انتاجية من بين وسائل الانتاج جميعا هي الطبقة الثورية نفسها (٣) » . وان « الاستيلاء على السلطة السياسية » لا يمكن ان يكون الا نتيجة الحركة السياسية للطبقة العاملة التي تعارض **كطبقة** الطبقات الحاكمة (٤) . ان الطبقة تنظم نفسها في « حزب » ، لكن هذا الحزب يتطور **بصورة طبيعية** انطلاقا من «أرض المجتمع الحديث نفسه (٥) . انه **التنظيم الذاتي** للبروليتاريا .

هكذا يحافظ التصور الماركسي على وحدة هوية العامل التاريخي قبل الثورة وبعدها ، وتظل الادوات السياسية لصراع الطبقات ، وبخاصة الحزب البروليتاري، التعبير عن هذه الهوية . ان هذا التصور يقبل بالتغيرات داخل البروليتاريا ــ درجة

---

١ ــ نستند هنا الى التصريحات التالية : خطاب ماركس في امستردام (١٨٧٢) . وماركس : «فحوى النقاش حول قانون الاشتراكيين» (كتب عام ١٨٧٨) . وانجلز في تقدمته لكتاب ماركس «الصراعات الطبقية في فرنسا» . وانجلز : «نقد البرنامج الاشتراكي ــ الديموقراطي الالماني عام ١٨٩١ ، القسم الثاني ، المطالب السياسية» .

٢ ــ ان الفكرة الماركسية عن الاشتراكية تستلزم «تمثيلا» ما تحت شكل او آخر ، لان البروليتاريا لا تستطيع ان تعمل كطبقة بدون تنظيم او تقسيم للوظائف . الا ان ماركس وانجلز لم يتصورا الا تمثيلا تكونه الطبقة نفسها ، اي منتدبا من قبل «المنتجين المباشرين» مباشرة ، ومسؤولا مباشرة أمامهم . واذا كان «الوعي» الطبقي «غير ناضج» او فاسدا فان القيادة الممثلة للطبقة تستطيع ان تساعدها على النضج ، لكنها لا تستطيع ابدا ان تدفع بها الى العمل . وفي مثل هذه الشروط ستكون القيادة قيادة **نظرية** بالمعنى الحرفي للكلمة .

٣ ــ ماركس «بؤس الفلسفة» ــ ص ١٣٥ .

٤ ــ ماركس : رسالة الى ف. بولت . ٢٣ تشرين الثاني ١٨٧١ . في «مراسلات انجلز وماركس وآخرين» المجلد الاول ــ ص ٦٤ ــ ٦٥ .

٥ ــ ماركس : رسالة الى فرايليغرات .

الوعي الطبقي ، ابعاد وثقل « الارستقراطية العمالية » ، الخ ــ لكن هذه التغيرات لا تقوض هوية الطبقة التي هي عامل الثورة الوحيد . واذا لم تكن هذه الطبقة موجودة، اي اذا لم تتصرف كطبقة ، فلا وجود آنذاك للثورة .

تعديلات لاحقة

لقد صاغ ماركس النتائج الآنفة الذكر انطلاقا من « نموذج نظري » للراسمالية يستبعد كل الخصائص المميزة (كالتجارة الخارجية ، وتدخل الدولة ، والقطاع الثالث) التي لا تدخل في السيرورة الاقتصادية الاساسية المكونة للنظام الراسمالي. وكلما تقدم التحليل ، في الكتابين الثاني والثالث من « الراسمال » ، تدارك ماركس هذه المميزات التي اغفلها في البداية ، وانتقلت النظرية من الماهية الى واقع الراسمالية التاريخي العيني ، واعاد انشاء النموذج النظري من خلال علاقته الجوهرية بالواقع التاريخي. ويرى ماركس ان الراسمالية في واقعها التاريخي تنمي الآن ضد تناقضاتها الداخلية « تيارات مضادة » ؛ وعلى سبيل المثال التصديرات (السياسية والاقتصادية) لرؤوس الاموال ، والاحتكارات . وتدخل الدولة . علاوة على ذلك ، فان قطاعا من قطاعات المجتمع الراسمالي لم يجذب تقريبا انتباه ماركس في تحليله النظري ، واعني به طبقة الفلاحين الواسعة ، قد تكشف في الواقع عن اهمية حاسمة . والحال ان التيارات المضادة و « العامل المهمل » قد اصبحت المراكز الحيوية لتطور النظرية الماركسية اللاحق .

ان النقاش حول « التيارات المضادة » يأخذ اهمية قصوى في النظرية الماركسية مع ظهور مذاهب « الراسمال المالي » و « الامبريالية » . ان هذه المذاهب ، التي تشتمل على عدد كبير من التأويلات بدءا من الصيغة«التحريفية»الىالصيغة اللينينية « الاورثوذكسية » ، قد حاولت ان تجعل النظرية الماركسية تتطابق مع الحيوية الدائمة للمجتمع القائم ، وبخاصة ارتفاع مستوى حياة الطبقة العاملة في البلدان الصناعية المتقدمة ــ وهي وقائع تبدو وكأنها تنقض بعنف التصور الماركسي عن الازمة النهائية الوشيكة للراسمالية وعن افقار البروليتاريا . وعلى الرغم من الفروق الكبيرة في التفسير ، تتفق مذاهب الامبريالية على حقيقة واقعة هي ان الراسمالية دخلت في حوالي عام ١٩٠٠ في مرحلة جديدة ، مميزاتها الاساسية هي : تحول المزاحمة الحرة الى مزاحمة منظمة تسيطر عليها الكارتلات القومية والدولية والتروستات ، والاندماج بين الراسمال المالي والصناعي ، بين الدولة والاعمال ، وسياسة اقتصادية توسعية نحو مناطق « غير راسمالية » ونحو المناطق الراسمالية الضعيفة (على سبيل المثال الاستغلال الكثيف للبلدان المستعمرة والتابعة) . الا ان نظريات الامبريالية تنقسم ، في تقديرها لهذه التطورات ، الى معسكرين متناحرين: « اصلاحي » و « اورثوذكسي » . وتنص النظرية الاصلاحية ، التي ظهرت في

كتابات ادوار برنشتاين بين ١٩٠٠ ــ ١٩٠١ (١) ، والتي بلغت اوجها في مذهب الديموقراطية الاقتصادية (٢) ، تنص على ان البروليتاريا تستطيع ، في اطار « الراسمالية المنظمة » ، ان تتابع تحسين وضعها الاقتصادي والسياسي على حد سواء ، لتقيم الاشتراكية في النهاية بطرق شرعية وديموقراطية بفضل النفوذ الاقتصادي والسياسي المتعاظم الذي تمارسه الحركة العمالية . اما التفسير الاورثوذكسي ، الذي يمثل لينين ذروته ، فيقع في القطب المقابل تماما للتفسير السابق . فهو يرى ان نمو الراسمالية ليس الا استقرارا هشا مؤقتا سينفجر بالضرورة على شكل صدامات مسلحة بين الدول الامبريالية ، وعلى شكل ازمات اقتصادية متفاقمة العمق باستمرار . ولقد فسر لينين وجود ميول اصلاحية لدى البروليتاريا بظهور « ارستقراطية عمالية » قليلة العدد ، «أفسدتها» الاجور العالية المدفوعة بفضل الارباح الاحتكارية الفائضة ، وتتفق مصالحها مع مصالح النظام القائم .

اننا لن نهتم ههنا الا بالتفسير اللينيني وحده . ان ظهور اللينينية كشكل جديد للماركسية قد حدده عاملان اساسيان : ١ ــ العمل على ادخال الطبقة الفلاحية في مدار النظرية والاستراتيجية الماركسيتين . ٢ ــ العمل على اعادة تحديد آفاق التطور الراسمالي والثوري في العصر الامبريالي . وهذان التياران الرئيسيان في الفكر اللينيني وثيقا الارتباط . فقدرة الراسمالية المتقدمة على البقاء (وهي قدرة غير متوقعة من وجهة النظر الماركسية التقليدية) ، وبالتالي توطد النزعة الاصلاحية لدى البروليتاريا في البلدان الراسمالية المتقدمة ، كانتا تدعوان بصورة محتمة تقريبا الماركسية الى تشديد اللهجة على البلدان المتأخرة التي تسيطر فيها الزراعة، والتي كان يبدو ان ضعف القطاع الراسمالي فيها يقدم فرصا أفضل للثورة . وفي الحقيقة ، ولدت الفكرة القائلة ان السلسلة الراسمالية ينبغي ان تحطم « من أضعف حلقاتها » ــ وهي فكرة أكد عليها ستالين بعد الثورة ــ ولدت لدى تروتسكي لا لدى لينين ، لكن كل تيار الفكر اللينيني متجه بالاصل في هذا الاتجاه . واذا كانت «ثورة العمال والفلاحين » هي التي اصبحت نقطة المركز في الماركسية السوفياتية لا ثورة العمال وحدهم ، فليس ذلك لان الثورة نجحت في روسيا فحسب ، بل ايضا لان الطاقة الثورية للطبقة العاملة الصناعية تبدو وكأنها تضعف وتهزل في كل العالم الراسمالي المتقدم . وقد تحكمت هذه الواقعة ، على المدى الطويل ، بتطور الماركسية السوفياتية . ولهذا نعتمد نقطة انطلاق لنا تحليل لينين لوضع البروليتاريا في مرحلة الامبريالية .

---

١ ــ ادوار برنشتاين : «الاشتراكية النظرية والاشتراكية الديموقراطية التطبيقية» ــ باريس ١٩٠٠ .

٢ ــ مذهب صاغه رودولف هيلفردينغ في مؤتمر كيل للحزب الاشتراكي ــ الديموقراطي الالماني عام ١٩٢٧ ، ومعروض في كتاب فريتز نافتالي «الديموقراطية الاقتصادية» الذي نشره «الاتحاد النقابي الالماني» ، برلين ، ١٩٢٨ .

المهم في هذا التفسير هو الاستهانة بطاقات الراسمالية الاقتصادية والسياسية، وبتغير وضع البروليتاريا . وفي الواقع ، ثمة رفض لاستخلاص النتائج النظرية من هذا الوضع الجديد، رفض يميز كل تطور اللينينية، ويشكل أحد الاسباب الاساسية للتباعد الذي يفصل النظرية عن الممارسة في الماركسية السوفياتية. واذا كان لينين، بالفعل ، قد أعاد منذ بداية نشاطه السياسي توجيه أستراتيجية حزبه الثورية حسب مقتضيات الوضع الجديد ، فان تصوره النظري لم يسر في الاتجاه نفسه . وقد اتضح من البداية أن وفاء لينين للمفهوم الكلاسيكي عن البروليتاريا الثورية ، المبرر باللجوء الى نظرية الارستقراطية العمالية والطليعة ، غير مطابق للحقيقة. فحتى في الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى كان يبدو بوضوح أن القسم «المتعاون» من البروليتاريا ليس ، نوعيا وكميا ، مجرد قشرة رقيقة سطحية أفسدها الراسمال الاحتكاري ، وان الاشتراكية ــ الديموقراطية والبيروقراطية النقابية تمثلان شيئا آخر غير « الخيانة » : كان من الاصح القول ان سياستهما تعكس بدقة كبيرة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقسم الاعظم من الحركة العمالية في البلدان الصناعية المتقدمة . والحق ان الاستراتيجية اللينينية المستندة الى الطليعة الثورية تنطلق من تطور البروليتاريا يتجاوز المفهوم الماركسي الكلاسيكي ، فنضالها ضد « المذهب الاقتصادي » وضد مذهب عمل الجماهير التلقائي ، وتأكيدها القائل بأن الوعي الطبقي يجب أن يحمل الى البروليتاريا « من الخارج » ، يجسدان مسبقا التحول الفعلي اللاحق للبروليتاريا من ذات السيرورة الثورية الى موضوعها . صحيح ان كتاب لينين « ما العمل (١) » ، الذي وجدت فيه هذه الافكار صيغتها الكلاسيكية ، قد كتب أثناء نضال الماركسيين الروس للوصول الى قيادة بروليتاريا متأخرة ، لكن النتائج تتجاوز الى مدى كبير هذا السياق . لقد صاغ لينين الهدف النهائي في مطلع رده الهجائي : ان المعسكر الاصلاحي الذي كان ينمو ويتطور في قلب « الاشتراكية ــ الديموقراطية الاممية » ، ويمثله في نظر لينين برنشتاين وميران ، هو الذي كان يطالب بتغيير ملموس في الاشتراكية ــ الديموقراطية الثورية وتحويلها الى مذهب اصلاحي بورجوازي (٢) » . وعلاوة على ذلك ، لم يولد تعبير « الوعي الطبقي المستورد من الخارج » نتيجة الوضع الروسي ، بل صاغه كاوتسكي في مناقشته ضد مشروع برنامج الحزب الاشتراكي ــ الديموقراطي النمساوي . وكان لينين يتصدى لتطور عالمي عام للماركسية يعكس بدوره ميل أقسام هامة من الحركة العمالية الى « التعاون الطبقي » ، وكان بتصديه هذا يتجاوز المتطلبات الخاصة بالوضع الروسي. لقد كان هذا الميل يهدد، اذا ما تعمق ، بتبديل مفهوم البروليتاريا كذات ثورية تقوم عليها الاستراتيجية الماركسية كلها . وكانت صيغ لينين تهدف الى حماية الارثوذكسية الماركسية من الهجوم الاصلاحي ، لكنها لم تتوان عن ان تصبح

---

١ ــ ظهر «ما العمل» عام ١٩٠٢ .

٢ ــ «ما العمل» ــ «المؤلفات المختارة» ــ المجلد الاول ــ ص ٢٠٥ .

جزءا من تصور لا يستلزم التطابق التاريخي بين البروليتاريا والتقدم ، هذا التطابق الذي كان ما يزال يحافظ عليه مفهوم « الارستقراطية العمالية » . وهكذا ارسيت اسس تطور الحزب اللينيني الذي ستتولى فيه فصيلة متميزة عن غالبية البروليتاريا تمثيل المصلحة الحقيقية للبروليتاريا ووعيها الحقيقي . ان التنظيم المركزي ، الذي برر في البداية بـ « عدم نضج » وضع متأخر (وفيه وجد هذا التنظيم المجال الاولي لتطبيقه) ، سيصبح فيما بعد المبدأ العام لاستراتيجية عالمية .

ان انزال الحزب اللينيني (أو قيادة الحزب) منزلة الممثل الحقيقي للبروليتاريا لم يكن ليستطيع ان يردم الهوة الفاصلة بين الاستراتيجية الجديدة والتصور النظري القديم . لقد كانت الاستراتيجية اللينينية عن الطليعة تقبل عمليا بما تنكره نظريا ، أعني اعترافها بأن تغيرا أساسيا قد طرأ على شروط الثورة الموضوعية والذاتية .

لقد فسر رودولف هيلفردينغ، في كتابه «الراسمال المالي» المنشور عام ١٩٠١ ، فسر هذا التغير بحسب النظرية الماركسية (١) . ولقد اشار الى أن مجموع الاقتصاد القومي سيجند ، تحت قيادة الراسمال المالي ، من اجل التوسع الذي سيتجه ، بفضل تحالف الشركات الجبارة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية ، نحو اندماج دولي واسع النطاق ، اقتصادي وسياسي على حد سواء . وسيتولى كارتل مكون من اضخم المصالح الراسمالية رقابة وضبط الانتاج والتوزيع الى حد كبير ، في نطاق هذه السوق الجديدة الممتدة الى عدد من القارات . وفي نطاق هذا «الكارتل العام» الواسع ، يمكن السيطرة بقوة على تناقضات النظام الراسمالي وضمان ارباح الفئات الحاكمة ، ورفع اجور العمال المنتمين الى هذه المنطقة الى مستوى عال ، على حساب الاستغلال المتعاظم للاسواق والسكان الموجودين خارج هذه المنطقة . لقد كان هيلفردينغ يعتقد ان هذا التخطيط الراسمالي الدولي سيستلزم الغاء الليبرالية الديموقراطية في المجالات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية على حد سواء ، وان المذهب الفردي والانساني سيستبدل بمذهب قومي ونزعة استبدادية عسكرية عدوانية . ولقد طرح كارل كاوتسكي فيما بعد أفكارا مماثلة في مفهومه عن « ما بعد الامبريالية (٢) » .

ان كل هذه الاحتمالات لم تصور الا على انها ميول شكك هيلفر دينغ وكاوتسكي على حد سواء في امكانية تحققها ولو على المدى البعيد . وبذلك يكون هيلفر دينغ وكاوتسكي لم يستخلصا هما ايضا كل النتائج الناجمة عن ذلك والمتعلقة بتغير وضع طبقة البروليتاريا. لكنهما بالمقابل شددا اللهجة على الشروط الاقتصادية والسياسية لاستقرار العالم الرأسمالي واندماجه التراتبي ، وهي شروط كانت تبدو طوبائية في

---

١ ـ «الرأسمال المالي : دراسة حول آخر تطورات الرأسمالية» . وتعبير هيلفردينغ هذا لا يشير فقط الى شكل خاص من الراسمال ، بل ايضا الى شكل خاص من التنظيم الرأسمالي . ويرى ان العنصرين الاساسيين فيه هما : أ ـ «الغاء» المزاحمة الحرة عن طريق انشاء كارتلات وتروستات ، ب ـ الاندماج المتزايد باستمرار بين «الراسمال المصرفي» و«الرأسمال الصناعي» .

٢ ـ كاوتسكي : «الامبريالية» ـ «نيو زايت» ـ العدد ٢١ ـ ١١ ايلول ١٩١٤ .

نظر النظرية الماركسية الا في حال تطور القوى الواقعية القمينة بأن تقضي على التناقضات والنزاعات بين الدول الامبريالية . فاذا ما توفرت وتجسدت فعلا هذه القوى ، أمكن ان يوجد اساس اقتصادي لمثل هذا الاندماج . ولقد ظهر هذا الاساس فعليا ، وبصورة تدريجية بطيئة ، من خلال تراجعات وانقطاعات ، وتحت صدمة حربين عالميتين ، وتقدم الانتاجية الضخم ، ونمو القوة الشيوعية . لقد غيرت هذه الاحداث من بنية الراسمالية كما حددها ماركس ، وأرست اسس تنظيم اقتصادي وسياسي جديد للعالم الغربي (١) . ولم يظهر أثر هذه الاسس فعليا الا بعد الحرب العالمية الثانية . فمنذ تلك الحرب نسقت وسويت المصالح المتناحرة المتنافسة في قلب الامم الغربية تدريجيا ، ليحل محلها ذلك الصراع الكبير بين الشرق والغرب . وان تحقق اتحاد السياسة والاقتصاد على مستوى عدد من القارات ، وان في اطار اضيق بكثير من اطار السوق الحرة العالمية القديمة ، يفتح امكانية تنظيم مخطط لتلك «الفوضى» العمياء التي كانت الماركسية ترى فيها أصل التناقضات الرأسمالية . وفي الوقت نفسه ، انقسمت الطبقات الكادحة على الصعيد الدولي الى بروليتاريا **داخلية وخارجية** (على حد تعبير توينبي) . والبروليتاريا الخارجية تتألف من الطبقات البروليتارية وشبه البروليتارية المدينية والريفية ، داخل وخارج المجتمع التقني ، التي لا تستفيد من هذا المجتمع ومما يوفره من اجور مرتفعة وشروط حياة افضل او نفوذ سياسي متعاظم .

ان البروليتاريا الخارجية (بما فيها طبقة الفلاحين التي تشكل جزءها الاعظم)، التي قدمت الحكام السوفياتيين كتلة مناورة في النضال ضد الرأسمالية بعد الحرب العالمية الاولى ، قد ظهرت ، على ما يبدو ، كـ«ذات» تاريخية بفضل حدث خارجي (من وجهة النظر الماركسية) ، اعني به نجاح الثورة في روسيا المتأخرة ، وعجز الثورة عن التجسد في البلدان الصناعية المتقدمة ، وانتشارها بالتالي بدءا من روسيا في المناطق التي لم تعرف الصناعة بعد ، في حين أن البلدان المتقدمة ظلت بمنجى منها . لكن هذا الحدث ليس خارجيا تماما كما يبدو للوهلة الاولى . ان « المناعة » المتنامية تدريجيا التي توصلت اليها المناطق الحيوية من المجتمع الغربي ، كان مفعولها قد بدأ يظهر قبل الحرب العالمية الاولى . ولم يكن الموقف القومي النزعة الذي وقفته الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية عام ١٩١٤ – التي كانت آنذاك أقوى تنظيم ماركسي للشغيلة – الا تعبيرا ساطعا عن ذلك . ولقد أثبتت المناعة قوتها اثناء ثورات اوروبا الوسطى بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٣ ، حين انتصرت غالبية الحركة

---

١ – تقول الماركسية السوفياتية – وعليها ان تقول ذلك لتحافظ على التصور الماركسي – ان هذه الاحداث وثيقة الارتباط : فـ «اقتصاد الحرب الدائمة» ، الذي هو المخرج الوحيد للتناقضات الامبريالية ، يحقق تقدما ضخما في الانتاجية ، وتعزز هذه الانتاجية بدورها اندماج الدول الغربية الاقتصادي والسياسي على حد سواء . ويرى هذا التصور ان الاحداث التي تسبب تحول العالم الغربي ليست خارجية ، بل على العكس منبثقة من دينامية النظام الرأسمالي ، وان القوى التي تشجع الحرب هي نفسها التي تشجع الانتاجية و«الاستقرار المؤقت» .

العمالية على الهجوم الشيوعي بتحالفها مع البورجوازية والجيش . وفي انكلترا لم تتعرض هيمنة حزب العمال الاصلاحي لاي تهديد جدي . وفي فرنسا وايطاليا ، كان الحزب الشيوعي أضعف على الدوام من الاشتراكية ـ الديموقراطية . اما في المانيا، البلد الوحيد الذي صعد فيه نجمه بعد الهزيمة ، فقد سقط بسرعة ، شأنه شأن الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي ، امام النظام النازي . ان الضعف الدائم للطاقة الثورية في البلدان الصناعية المتقدمة قد حصر الثورة في المنطقة التي لم تندمج فيها البروليتاريا بالمجتمع الصناعي ، والتي برهن فيها النظام على التفسخ السياسي والتأخر الاقتصادي على حد سواء .

لقد فسرت النظرية الماركسية ارتفاع مستوى الحياة . الذي كان الاساس الاقتصادي لحدوث المناعة ، بزيادة انتاجية العمل والتنظيم الفعال للشغيلة الصناعيين الذين وقفوا في وجه الضغط على مستوى الاجور ، كما فسرته بالارباح الاحتكارية الفائضة في المناطق الرأسمالية الاكثر تقدما . وترى الماركسية أن ما من عامل من هذه العوامل يستطيع ان يجمد الى ما لا نهاية التناقضات الداخلية في عالم الانتاج الرأسمالي . وكانت تتوقع ان هذه المكاسب التي نالتها الطبقة العاملة ستضمحل بصورة دورية بسبب الازمات والحروب ، باعتبار انه لا وجود لاي اساس يمكن ان تتوطد عليه الرأسمالية توطدا دوليا دائما . ان هذا التفسير ما كان يتوقع امكانية (امكانية اصبحت بسرعة حقيقة واقعة) ان مثل هذا الاساس الدولي سيتحقق ، وان المجتمع الصناعي الغربي سيشيد عليه مؤسساته السياسية والاقتصادية الجديدة . ان العنف المأساوي ، والاتساع الذي لا سابق له في التدمير المادي والمعنوي ، وكذلك النمو الذي لا سابق له ايضا للانتاجية التقنية ، ان كل هذه العوامل التي ميزت مرحلة ما بعد ١٩١٨ كانت تتجاوب مع عظمة المهمة . ان التحدي قد وجه الى بنية الحضارة القائمة بالذات ، هذه الحضارة التي كان عليها ان تؤكد نفسها من جديد ضد حضارة منافسة . ولقد اظهرت الطاقة التكنولوجية والسياسية المبذولة في هذا الصراع ، بسرعة ، ان التلاؤمات الصغيرة الشأن غير كافية لمواجهة التحدي . فقد استلزمت الحاجة الى التعبئة الشاملة لكل الطاقات المادية والعقلية الغاء مبدأ « دعه يعمل » في الحياة الاقتصادية والثقافية، واستدعت الرقابة المنهجية على الاواليات السياسية ، واقتضت تجمع الامم تحت وصاية الراسمال الكبير الفعلية ، على حساب الاستقلال القومي العزيز على القلوب . ان المصلحة التي تحكمت في المجتمع الغربي على هذا النحو عدلت مصالح الامم والطبقات : هكذا سارت الاحزاب القومية وراء القوى السياسية والاقتصادية الدولية . ولم تستثن الحركة العمالية من هذا التطور ، ودخلت الاشتراكية ـ الديموقراطية في النهاية في المدار الغربي ، والشيوعية في المدار الشرقي. ان العالم الراسمالي لم يكن قط ، بالنسبة الى الماركسية ، على مثل هذا القرب من « الكارتل العام » ، الشبح المخيف ، الذي سيستبدل فوضى الانتاج والتوزيع الرأسماليين بتخطيط ما فوق امبريالي . ولقد كان تقدم النظام السوفياتي بالذات هو عامل انقلاب هذه الامكانية المخيفة الى حقيقة واقعة .

الفصل الثاني

الماركسية السوفياتية
المظاهر الاساسية لتفسيرها الذاتي

الارث اللينيني

ان مقارنة بين التحليل السابق للافتراضات التاريخية للماركسية السوفياتية وبين التصريحات السوفياتية الرسمية تدل على ان هذه الاخيرة لا تسلم صراحة بتلك الافتراضات . لقد نفت النظرية اللينينية والستالينية على حد سواء ، وبصورة دورية وعلنية ، امكانية اندماج دائم في العالم الغربي . أما التعديلات التي تمت في العهد التالي للستالينية ، والتي رفضت صراحة « نظرية جمود الراسمالية المطلق » واطروحات ستالين عن انكماش النظام الراسمالي ، فقد حافظت مع ذلك على مفهوم « احتداد التناقضات الراسمالية » في العصر الراهن (١) . ولقد نفت الماركسية السوفياتية علنا أيضا التغيرات المزامنة الطارئة على بنية الطبقة العاملة في البلدان الغربية : فقد كان المفهوم الماركسي الكلاسيكي عن البروليتاريا الثورية حجرا من احجار الزاوية في النظرية السوفياتية . غير أن جميع التدابير الكبرى المتعلقة ببناء الاشتراكية قد اتخذت على اساس التحولات البنيوية التي تميز المرحلة المعاصرة ، وعلى اساس افول البروليتاريا الثورية في العالم الغربي . هذه الثنائية تطرح مشكلة

---

١ ــ خطاب ميكويان (١٦ شباط ١٩٥٦) في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وخطابا خروتشيف في ١٤ شباط ١٩٥٦ و٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

الصدق الموضوعي في الصياغات النظرية للماركسية السوفياتية ، هذه المشكلة التي هي نفسها مظهر من مشكلة أوسع ، هي مشكلة العلاقات بين النظرية والتطبيق في الاتحاد السوفياتي .

لقد أشرنا آنفا ، الى ان « اللغة المزدوجة » تستعمل بصورة نظامية **داخل** المعسكر السوفياتي الماركسي نفسه وامام المستمعين الماركسيين . فالماركسية السوفياتية مستمرة في الاعتماد على المفاهيم الماركسية « الاورثوذكسية »، لتحديد المواقف والسياسات المتناقضة تناقضا فاضحا مع هذه المفاهيم . وفي مثل هذه الشروط ، قد يبدو مبررا ان نستبعد الماركسية السوفياتية باعتبارها مجرد «دعاية» خالصة . لكن هذا حل خادع ، لان التمييز بين «الدعاية» و«الحقيقة» يفترض وجود حقيقة قابلة للبرهان عليها ، ويمكن ان تعارض بها الدعاية . واذا ما ادعينا ان الحقيقة لا تعبر عن نفسها الا في التطبيق لا في نظرية الماركسية السوفياتية ، وان النظرية تستخدم كمجرد أداة ايديولوجية للتلاعب بالجماهير والتحكم بها ، فان علينا في مثل هذه الحال ان نبرهن على هذا الادعاء . انه لا يمثل البتة مسلمة بديهية ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الصعوبات التي يخلقها النظام لنفسه بتعليمه ونشره الافكار الماركسية التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الواقع الا بجهود مادية وفكرية عظيمة . والحق ان شرح النظرية الماركسية ، بغض النظر عن مستواه المنخفض ، هو أحد المشاغل الاساسية للنظام ، وبذلك يستمر التوتر بين النظرية والتطبيق .

لكن اذا كان يبدو انه من غير المناسب ان نتهم مجموع النظرية بأنه دعاية ، فانه من غير المناسب ايضا ، على ما يبدو لي ، ان نقول ان جزءا منها يمثل الحقيقة ، وأن ننعت الباقي بأنه « شعوذة » . فليس ثمة من مقاييس لمثل هذا الانتقاء ، اللهم الا اذا كنا نستطيع ان نعين بعض المفاهيم الماركسية التي تظل ثابتة من خلال مختلف تحولات النظرية والاستراتيجية السوفياتيتين . وفي مثل هذه الحال ، يمكننا ان نصل الى التحقق من هوية « العناصر الاساسية » ، وان نشتق من هذه العناصر «التحريفات» و«البدع المرفوضة» ، فنحصل بذلك على مجموعة من المبادىء النظرية المرتبطة بالتطبيق . وهذا هو المنهج الذي سيوجه النقاش من الآن فصاعدا .

يستند تكوين النظرية الماركسية السوفياتية الى التفسير اللينيني للماركسية ، دونما عودة الى النظرية الماركسية الاصلية . ولكي نوضح نقطة الانطلاق هذه ، يكفينا ان نلخص بايجاز الروابط الاساسية التي توحد اللينينية بالماركسية السوفياتية اللاحقة .

لقد ذكرنا آنفا ان السمات المميزة للينينية الاولية ، وهي من جهة أولى استبدال البروليتاريا المتمتعة بوعي طبقي ، باعتبارها عامل الثورة ، بحزب مركزي يمثل طليعة البروليتاريا ، وهي من جهة ثانية تشديد اللهجة على دور الطبقة الفلاحية كحليفة للبروليتاريا ، اقول : ذكرنا ان هذه السمات المميزة للينينية الاولية قد تطورت تحت تأثير دينامية الرأسمالية المتواصلة في « المرحلة الامبريالية » . ان هذا التصور ، الذي كانت نقطة انطلاقه الاولى « عدم نضج » البروليتاريا الروسية ،

يصبح مبدأ استراتيجيا عالميا في مواجهة النزعة الاصلاحيـــة المتماديـــة لـــدى البروليتاريا « الناضجة » في البلدان الصناعية المتقدمة . وردا على اندماج قطـاع واسع من الحركة العمالية بالنظام الرأسمالي ، يتولى الحزب ، الذي يأخذ طابـــع تنظيم ثوري مهني قائد للبروليتاريا ، احتكار « العامل الذاتي » في الاستراتيجيـة الثوريـــة .

يمكن أن نعد التصور اللينيني تطويرا للتمييز الماركسي بين المصلحة «المباشرة» والمصلحة « الواقعية » للبروليتاريا ووعيها . وهذه هي مراحله الرئيسية :

أ ــ ان الكينونة الاجتماعية تعين وتحدد الوعي : فالبروليتاري الفرد يرغب ، في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، في تحسين فوري ومتواصل لوضعه داخل النظام الرأسمالـــي .

ب ــ ان سياسة النقابات المشوبة بـ «المذهب الاقتصادي» ، اذا ما حصلت على مثل هذا التحسين ، تبقي على البروليتاريا كطبقة مستغلة ، وتبقي بالتالي عـــلى المجتمع الرأسمالي ، لكنها تعدل في الوقت نفسه البنية الاجتماعية بقدر ما تقـدم اساسا لـ « السلم الطبقي » .

جـ ــ ان هذا التغير في البنية الاجتماعية «يحول» البروليتاريا عـن وضعهـــا التاريخي الموضوعي كطبقة لا تستطيع ان تتحرر الا بالغاء النظام الرأسمالي .

د ــ ان هذا الوضع التاريخي الموضوعي لا يمكن«الحفاظ عليه» الا بربط المصلحة الذاتية المباشرة بمصلحة الطبقة الواقعية ، وبتحويل النضال الاقتصادي الى نضال سياسي . وتقع هذه المهمة على عاتق الحزب من الطراز اللينيني . ولما كان النضال الاقتصادي ، حسب نظرية ماركس ، لا يستطيع بحد ذاته ان يتوصل الى أكثر مـن تحسين قصير الامد ، لذلك فان التطور الرأسمالي سيتمكن ، من خـلال الازمـات الدورية ، من تعديل كفة الميزان من جديد ، ومن تحقيق تجذير البروليتاريا ، معيدا بالتالي التطابق بين مصالحها المباشرة ومصالحها الواقعية .

لكن ماذا يحدث اذا ما شمل التطور (ج) جمهرة البروليتاريا فيالبلدان الصناعية المتقدمة ؟ أفلن تخسر النظرية الماركسية آنذاك كتلة المناورة التي يستلزمها تحقيقها ؟ أولن تضمحل أيضا الصلة بين النظرية والواقع اللهم الا اذا أعـادت الاولى تحديـد نفسها بتحديدها الثاني من جديد ؟ ان هذه الاسئلة قد قادت النظرية اللينينية على ما يبدو الى اعادة النظر في تطور الرأسمالية المعاصر ، وأصبحت اعادة النظر هـذه الاساس النظري لمذهب « الاشتراكية في بلد واحد » .

ان هذا المذهب ، الذي سبق قيام الثورة البولشفية ، يبدو وكأنه محدد دفعـة واحدة بمرحلة المجتمع الصناعي الجديدة . ولم يكن « قانون تطور الرأسمالية غير المتساوي » الذي قال به لينين ، لم يكن في البداية الا تعبيرا عن وضع قائم ، لـكن الاستنتاجات التي استخلصت منه تشكل فعلا نواة الماركسية السوفياتية . فقـد لاحظ لينين أن « عدم تساوي التقدم الاقتصادي والسياسي هو قانون الرأسمالية المحتم » ، واضاف فورا : « ان انتصار الاشتراكية ممكن في بعض الدول الرأسمالية

بل حتى في بلد واحد (١) » .

يعني مثل هذا الاستنتاج بوضوح ان الاشتراكية يمكن ان تنتصر في البداية في عدد صغير او حتى في بلد رأسمالي **متقدم** واحد ، في حين ان البلدان الاكثر تخلفا ستظل في المؤخرة . وبعد عام واحد كتب لينين ان الاشتراكية ستنتصر أولا في بلد او عدة بلدان ، في حين ان البلدان الاخرى ستظل لبعض الوقت بورجوازية او « ما قبل بورجوازية (٢) » .

لقد حافظ لينين على استنتاج ماركس القائل ان الثورة الاشتراكية ستكون نتيجة انفجار التناقضات في بلد رأسمالي **كامل النضج** ، وهو لم يبدل هذه القناعة حتى بعد انتصار الثورة البولشفية . ونحن نعلم على كل حال انه تردد في الاعتراف بالصفة الاشتراكية لهذه الثورة ، بالرغم من اطروحته القائلة : ان « الثورة الديموقراطية البورجوازية » ينبغي ان تتجاوزها ثورة عمالية وفلاحية تستبدل الجمهورية البرلمانية بجمهورية سوفياتية . ولقد وصف ، حتى في آذار ١٩١٩ ، ثورة تشرين الاول بأنها «ثورة بورجوازية بقدر ما أن صراع الطبقات في الريف لم يتطور بعد (٣) » . ويضيف أن الثورة البروليتارية الحقيقية في الريف لم تبدأ الا عام ١٩١٨ . ولقد ظل متعلقا بفكرة ان الثورة الروسية لا تنقذها الا الثورة الالمانية .

وانما لان الثورة الروسية لم تكن في نظر لينين الا محاولة اولى ، لذلك وجد نفسه منقادا الى صياغات تمهد بوضوح للسياسة الستالينية. ان الاشتراكية تفترض الرأسمالية ، او على الاقل منجزات الرأسمالية ، اي درجة عالية من التصنيع وانتاجية العمل ، ويدا عاملة انضباطية وعالية الاختصاص . ويمكن لبعض مراحل هذه السيرورة ان «تحرق» (لكن لينين كان مترددا ايضا بصدد هذه المشكلة (٤)) . لكن بدون منجزات اقتصاد كامل التصنيع والتعقيل لا يمكن ان توجد اشتراكية ، ولا توزيع للنتاج الاجتماعي حسب حاجات ومواهب كل فرد . أن للتصنيع الاولوية على التشريك في بلد متخلف ، اي له الاولوية على الانتاج والتوزيع حسب الحاجات الفردية . ولقد صرح لينين في اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا في

---

١ ـ «حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية» (كتب في آب ١٩١٥) ـ «لينين وزينوفييف» ـ ١٩٢٧ ـ المجلد الاول ـ ص ١٤٠ .

٢ ـ «البرنامج الحربي للثورة البروليتارية» . انظر ايضا «تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي» (البولشفي) ـ باريس ١٩٤٦ ـ ص ١٤٥ .

٣ ـ خطاب لينين عن السياسة الريفية في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الروسي ـ ٢٣ اذار ١٩١٨ .

٤ ـ انظر على سبيل المثال تصريحاته المتناقضة في «تكتيكان للاشتراكية ـ الديموقراطية» (كتب عام ١٩٠٥) ، المؤلفات المختارة ـ المجلد الاول ـ ص ٤١٧ ، وفي تقرير «اللجنة» عن المسألة الوطنية والاستعمارية في المؤتمر الثاني العالمي للكومنترن عام ١٩٢٠ . المؤلفات المختارة ـ المجلد العاشر ـ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٤ .

نيسان ١٩١٨ ، في رده على « شيوعيي اليسار » الذين كانوا يستشفون « الطريق نحو راسمالية الدولة » ، صرح قائلا :

« ان راسمالية الدولة ستشكل بالنسبة الينا ، في الواقع ، خطوة الى الامام . ولو كنا قادرين على الوصول الى رأسمالية الدولة في روسيا خلال حقبة وجيزة من الزمن ، لكان هذا نصرا ... انني اؤكد ان رأسمالية الدولة ستكون منقذنا . ولو كانت قائمة في روسيا ، لكان الانتقال الى الاشتراكية الكاملة سهلا ومضمونا . ذلك ان راسمالية الدولة عبارة عن نظام لتحقيق المركزية والاندماج والرقابة والتشريك . وهذا على وجه التحديد ما نفتقر اليه (١) » .

وبعد شهر استشهد بتصريح أدلى به في ايلول ١٩١٧ ، وجاء فيه ان «رأسمالية الدولة الاحتكارية هي بمثابة اعداد مادي كامل للاشتراكية (٢) » ، و«العتبة المؤدية» الى الاشتراكية ، والمرحلة التاريخية السابقة مباشرة للاشتراكية . ويضيف : « أليس من الواضح اننا لم نصل بعد ، بالمعنى المادي والاقتصادي وبلغة الانتاج ، الى «عتبة» الاشتراكية ؟ واننا لا نستطيع ان ندخل من باب الاشتراكية الا من هذه « العتبة » ؟

ان الثورة الالمانية عام ١٩١٨ ، التي بدا عليها وكأنها فجرت تلك السلسلة من الثورات في البلدان الناضجة التي ستشق من جديد الطريق « الاورثوذكسي » الى الثورة العالمية ، ألقت حجابا على نتائج التصريحات المذكورة آنفا . فالدولة السوفياتية لن تجد « الحماية » لدى الدولة البروليتارية في بلد صناعي عالي التطور فحسب ، بل ستشاركها أيضا غناها المادي والتقني ، وبذلك سيكون الانتقال الى الاشتراكية أسرع وأضمن . ونحن نتبين هذا التطلع شبه اليائس نحو المانيا في تقارير اجتماعات الكومنترن ولجنته التنفيذية ، وفي خطابات لينين في السنوات الاولى من الثورة. لكن بدءا من حوالي عام ١٩٢١ ، استخلصت السياسة السوفياتية نتائج هزيمة الثورة الالمانية . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه في النظرية الماركسية العلاقة بين الرأسمالية الناضجة والانتقال نحو الاشتراكية ، فان فشل الثورة الالمانية ، بالاضافة الى الدور المتعاظم الاهمية الذي راحت الولايات المتحدة تلعبه في اعادة بناء العالم الغربي ، يبدو وكأنه كان يتطلب اعادة النظر في التطور الدولي . واذا كانت الطاقة الرأسمالية قد بدت اقوى من الطاقة الثورية ، ولحقبة طويلة من الزمن ، واذا كانت الحرب العالمية الاولى نفسها وانعكاساتها الاقتصادية لم تستطع أن تضع حدا لهيمنة النزعة الاصلاحية على « البروليتاريا الناضجة » ، فهذا لان عامل الثورة التاريخي قد تبدل لا جغرافيا فحسب ، بل اجتماعيا أيضا. واذا كان هناك «استقرار رأسمالي» واقعي ، فان الدولة السوفياتية

---

١ ـ مجلة «سوشينينيا» ـ المجلد ٢٢ ـ ص ٤٨٢ .

٢ ـ «حول مرض الطفولة اليساري والمواقف البورجوازية الصغيرة» ـ البرافدا ـ ٩ ـ ١١ أيار سنة ١٩١٨ .

لن ترغم في هذه الحال على «التعايش» لمدة طويلة مع العالم الرأسمالي الاقوى منها بكثير فحسب ، بل سيتوجب عليها ايضا أن ترى في الحركة الثورية النامية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة اكثر بكثير من مجرد « احتياطي » للجيش الثوري . وهكذا يكون قد أصبح من الواجب ان يحدد من جديد ، لا الاستراتيجية العالمية وحدها ، بل أيضا كل بناء الاشتراكية في المجتمع السوفياتي .

ان مقال لينين الذي ظهر في « البرافدا » تحت عنوان « من الافضل أقل شرط أن يكون أفضل » يجمع بين التقييم التقليدي والتقييم الجديد للتطور العالمي في عدد صغير من الفرضيات التي تتصادم بعنف . والنقطة المحورية فيه هي التأكيد بأن البلدان الرأسمالية في اوروبا الغربية لا تسير نحو الاشتراكية « بالصورة التي كنا نتوقعها في الماضي (١) » . ويضيف لينين : « انها لا تسير البتة عن طريق نضج متساو في الاشتراكية ، بل عن طريق استغلال بعض البلدان لغيرها .. بالاضافة الى استغلال مجموع الشرق » . فكيف يغير الاستغلال الامبريالي للبلدان الرأسمالية المقهورة (يقصد لينين ههنا بشكل خاص المانيا) التطبيق « المتوقع » للاشتراكية ؟ ان نص لينين يقترح عدة أجوبة :

أ ـ بنقله مركز ثقل الرأسمالية من اوروبا الوسطى نحو الغرب ، وفي النهاية نحو الولايات المتحدة (٢) .

ب ـ بجره ، بسرعة ، « الشرق والهند والصين الخ » الى النظام الرأسمالي العالمي .

ج ـ بتعجيله في الوقت نفسه بنمو الحركات القومية الثورية في الشرق (هل ينبغي ان نضيف : وفي البلدان الرأسمالية المقهورة ؟) .

ان صيغ لينين تستلزم من جهة أولى نمو الرأسمالية (عن طريق « الاستغلال الجديد للبلدان المقهورة والشرق ») ، ومن الجهة الثانية نمو الطاقة الثورية « في الشرق » . « اننا نستفيد من كون العالم أجمع قد دخل الآن في حركة ستولد الثورة الاشتراكية العالمية » .

ان الصعوبات ، التي تثيرها هذه الصيغ ، تتضاعف نتيجة تأكيد لينين القائل : « اننا نواجه المتاعب في عملنا بسبب نجاح الامبرياليين في شق العالم الى معسكرين (٣) » . وهذه « المتاعب » لا يمكن ان تفسر الا اذا اخذنا بعين الاعتبار

---

١ ـ المؤلفات المختارة ـ المجلد التاسع ـ ص ٣٩٩ .

٢ ـ كتب لينين عام ١٩١٥ في مقاله «حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية» : «ان اوروبا في مجموعها تشكو ، اذا ما قورنت بالولايات المتحدة ، من الجمود الاقتصادي (...) . ان الزمن الذي كانت فيه قضية الديموقراطية وقضية الاشتراكية غير مرتبطتين الا بمصير اوروبا قد ولى نهائيا» ـ المصدر نفسه ـ ص ١٣٩ .

٣ ـ المؤلفات المختارة ـ المجلد التاسع ـ ص ٣٩٩ . اما النظرية الستالينية فتعتبر هذا «الانشقاق» ، نظرا الى القوة المتعاظمة التي راح يتمتع بها المعسكر الشيوعي ، مزية ، ونجاحا لا لحساب «الامبرياليين» بل لحساب الشيوعيين .

القوة الجديدة التي استمدتها ألرأسمالية من استغلالها البلدان المقهورة «المتواكب» مع استغلال مجموع الشرق ، وتعاون الطبقة العاملة في البلدان الامبريالية المنتصرة. لقد أشار لينين الى « ان عددا من اقدم دول الغرب قادر على استغلال انتصاره ليمنح الطبقات المضطهدة تنازلات تافهة ، لكنها تؤخر ، مهما تكن تافهة ، الحركة الثورية في هذه البلدان وتخلق شيئا ما يشبه **السلام الطبقي** » (١) .

اننا قريبون ههنا للغاية من تصورات هيلفردينغ المتعلقة بظهور مصلحة قومية اصيلة توحد بين العمل والرأسمال في البلدان الامبريالية المتقدمة . الا ان تحليل لينين ، بخلاف هيلفردينغ ، قد خلق « قاعدة لسلوك » ألسياسة السوفياتية ، قائمة على انتظار **نزاعات** امبريالية ، قاعدة اصبحت « ملزمة » للماركسية السوفياتية . وههنا أيضا يثير التباس الصيغ اللينينية دهشتنا . فهو يتساءل كيف « نقي أنفسنا من النزاع الوشيك مع هذه البلدان الامبريالية » ، منطلقا من التعارض الستاليني النموذجي بين المعسكر السوفياتي والمعسكر الامبريالي . لكنه يجيب على ذلك للحال معبرا عن « أمله في ان تتيح لنا هذه التناحرات والنزاعات الداخلية ، بين بلدان الغرب الامبريالية المزدهرة وبلدان الشرق الامبريالية المزدهرة ، فرصة استراحة جديدة (٢) » ، دون ان يدرس امكانية ان يقوم النمط الاول من النزاع (بين البلدان الامبريالية والاتحاد السوفياتي) بـ «تجميد» أو «تعليق» النزاع داخل المعسكر الامبريالي . وعلى كل الاحوال ، فقد صرح : « ان خاتمة الصراع بين الاشتراكية والامبريالية » ، ويعني بها انتصار الاشتراكية ، «مضمونة تماما» باعتبار ان سكان « روسيا والهند والصين ألخ » يمثلون الغالبية الساحقة من سكان الكرة الارضية ، وقد وجدوا انفسهم بسرعة « منقادين في النضال من اجل تحررهم » . لم يكن « المهم » في نظر لينين هو « خاتمة الصراع » ، وانما السياسة السوفياتية الرامية الى « منع دول الغرب المناهضة للثورة من سحقنا » ، وكان يقول ان على السياسة السوفياتية ، الهادفة الى « تأمين وجودنا » حتى انفجار ذلك النزاع ، ان تسعى الى جعل الشرق « أكثر تمدنا » . ومن هنا كانت ضرورة « تطوير الكهربة والمحطات العاملة على التراب النفطي ، وبناء سد نهر الفولخوف ، الخ » . و « انما هنا ، وهنا فقط يكمن املنا (٣) » .

ان تحليل لينين يشتمل على عناصر الموقف القديمة وعناصره الجديدة، لكن دون ان يوفق بينها : فنحن نجد فيه جنبا الى جنب « التناحرات والنزاعات الداخلية في المعسكر الامبريالي » و« النزاع الوشيك » بين هذا المعسكر والدولة السوفياتية.

---

١ ـ المصدر نفسه ـ ص ٣٩٨ .

٢ ـ المصدر نفسه ـ ص ٣٩٩ ـ . ولقد بدأ مفهوم «الاستراحة» يلعب دورا حاسما في السياسة السوفياتية الداخلية والخارجية في عام ١٩٢٠ . انظر مؤلف ي.هـ. كار. ص ٣١٨ .

٣ ـ المؤلفات المختارة ـ المجلد التاسع ـ ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

والنتائج التي يستخلصها لينين من هذا التحليل على صعيد العمل تأخذ هي أيضا بعين الاعتبار هاتين السلسلتين من التناقضات .

التناقضات داخل المعسكر الامبريالي

انما بهذه التناقضات يتعلق في النهاية بقاء الدولة السوفياتية . فعلى الدولة السوفياتية أن تحصل وتحافظ على فترة «استراحة» طويلة ، باستغلال النزاعات القائمة ما بين الدول الامبريالية . هكذا عبر لينين عن جوهر السياسة السوفياتية الخارجية في مؤتمر السوفييتات الثامن لعموم روسيا في كانون الاول ١٩٢٠ : «ان وجودنا يتعلق قبل كل شيء بوجود انقسام جذري في معسكر القوى الامبريالية» (١).

التناقضات بين العالم الرأسمالي والدولة السوفياتية

ان الاستقرار المؤقت و «السلام الطبقي» في البلدان الرأسمالية المنتصرة يحولان الطاقة الثورية من هذه البلدان الى « الشرق الثوري والقومي » . وهذا الانتقال هو اكثر من تغير جغرافي . انه يعني انبثاق عامل جديد للتطور التاريخي . ولم يكن لينين يسمي هذا العامل الا سكان « روسيا والهند والصين الخ » . وضبابية هذه التسمية لها دلالتها : فلينين لم يدخل مفهوما نظريا جديدا يبدل من بنية المذهب الماركسي ، ولم ينشىء تصورا لصراع الطبقات ذا طابع عالمي جديد . لكن الاتجاه السياسي الذي يقترحه واضح : ان التناقضات في قلب المعسكر الامبريالي هي الحاسمة ، وينبغي ان تستغل لتحقيق المهمة الاساسية : التصنيع السوفياتي .

لقد سارت الماركسية السوفياتية على نهج لينين المزدوج : فانصب جهدها النظري الاساسي على ابراز الارتباط بين هاتين السلسلتين من التناقضات باعتبارهما اساس السياسة ، وعلى تحديد اهمية كل واحدة منهما. ولا يمكن هنا ان نناقش المنعطفات والتحولات الكثيرة في التحليل الماركسي السوفياتي للوضع الدولي ، بدءا من المؤتمر الخامس للكومنترن عام ١٩٢٤ الى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦ . لكننا سنحاول ان نبين ان التصور السوفياتي للتطور الرأسمالي لم يتغير بصورة جوهرية طوال هذه الفترة . صحيح ان تعرجات الانعطافات نحو اليمين ونحو اليسار قد استمرت في التكتيك الشيوعي ، لكنها تبدو ، منذ المؤتمر العالمي السادس على أبعد تقدير، وكأنها طرائق تكتيكية لا غد لها، متناقضة ـ وفي غالب الاحيان متناحرة ـ مع التصور والاستراتيجية الكامنين وراءها . وكيما نوضح هذا التمايز بين المناورات التكتيكية والتصور الاساسي ،

---

١ ـ سوشينينيا ـ ٢٨ ـ ص ١٤ ـ ١٥ .

سنبدأ بتبيان هوية المقولات الماركسية السوفياتية التي ظلت مستمرة خلال مختلف انعطافات المرحلة الستالينية .

تحليل الرأسمالية المعاصرة

ان كل تطور الرأسمالية ، منذ الحرب العالمية الاولى ، لا يشتمل ، في نظر الماركسية السوفياتية ، الا على مرحلة واحدة : فلا تبدو انقسامات هذه المرحلة الا كدرجات في تطور اتجاه اساسي موحد . وهذه هي السمات الاساسية (١) لهذا الاتجاه كما تحددها الماركسية السوفياتية :

١ ــ انتصار رأسمالية الاحتكارات على ما تبقى من الرأسمالية «الحرة» .

٢ ــ تنظيم رأسمالية الاحتكارات ، على نطاق دولي ، على اساس اقتصاد حربي (مفترض او فعلي) دائم ، مترافق بنمو الميول نحو « رأسمالية الدولة » .

٣ ــ الاستعباد الاقتصادي والسياسي للبلدان الرأسمالية الضعيفة من قبل البلدان الاقوى ، واستعباد هذه الاخيرة من قبل اقوى البلدان جميعا ، الولايات المتحدة . ومن هنا خلقت مناطق واسعة « للاستغلال » عبر القارات .

٤ ــ التعبئة الشاملة لكل الموارد الانسانية والمادية والتقنية في الصراع ضد الشيوعية .

٥ ــ التضييق او الالغاء الصريح للمؤسسات الديموقراطية والحريات المدنية والسياسية والايديولوجيات الليبرالية ذات الطابع الانساني .

٦ ــ تجميد الطاقة الثورية داخل النظام الراسمالي بالقوة و بـ « الرشوة » .

٧ ــ تقسيم الكرة الارضية ، على اساس اجتماعي ــ سياسي ، بين المعسكر « الامبريالي » والمعسكر « الاشتراكي » .

وقبل ان نشرح هذا التصور ، ينبغي ان نجيب على ثلاثة اسئلة : ١ ــ كيف تبرر الماركسية السوفياتية مبدأ الاتجاه الاساسي الواحد ، المفروض فيه ان يشمل مجمل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، امام الصعوبة الشديدة التي تثيرها الرغبة في وضع الفاشية والديموقراطيات الغربية ، و « التحالف الكبير » و « الحرب الباردة » تحت قاسم مشترك ؟ ٢ ــ كيف يمكن التوفيق بين مفهوم التجميد الفعال

---

١ ــ انها مستخلصة :

أ ــ من برنامج الكومنترن وموضوعاته وقراراته .

ب ــ من تصريحات الزعماء السوفياتيين النظرية التي اصبحت جزءا من العقيدة .

جـ ــ من المناقشات الرئيسية والمقالات الرئيسية للاقتصاديين السوفياتيين ، وبخاصة مناقشات ١٩٤٧ و١٩٤٩ و١٩٥٠ ، ومن تحاليل «فوبروسي ايكونوميكي» بصدد الوضع الرأسمالي المعاصر بعد المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي . اما الشواهد الخاصة فسنشير اليها في حينه.

للقوى الثورية داخل النظام الرأسمالي وبين انعطافات الاستراتيجية الشيوعية الدورية الى اليسار ومناوراتها الهجومية ؟ ٣ ـ وكذلك بين التقدم المشهود للحزبين الشيوعيين الايطالي والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية ؟

اما بصدد السؤال الاول فان الماركسية السوفياتية ترى في الفاشية مرحلة نوعية في صراع الطبقات القومي والاممي ، اي ترى فيها « الدكتاتورية » المكشوفة ، الارهابية ، « لاكثر العناصر رجعية وشوفينية وامبريالية بين عناصر الرأسمالية المالية (١) » . وهذه الدكتاتورية محاولة «لحل» الازمة الرأسمالية عن طريق الاستغلال المتعاظم للطبقة العاملة والمستعمرات ، و « واستعباد الامم الضعيفة » ، واعداد الحرب ضد الاتحاد السوفياتي ، او السير فيها فعليا . وتنطوي هذه الصيغ على كل الخصائص الاساسية التي‌نسبت فيما بعد الى «الامبريالية الاميركيةاو الانكلو ـ اميركية » . وهذا التحويل متضمن في النقطة (٣) من التحليل الماركسي السوفياتي: التنظيم الدولي التراتبي للرأسمالية المعاصرة في ظل هيمنة أقوى سلطة اقتصادية ، هذا التنظيم الذي يستلزم التضحية بالسيادات التقليدية والحريات الديموقراطية. لقد كان الاساس الاقتصادي للهيمنة النازية اضيق مما ينبغي . وقد جاءت الحرب العالمية الثانية لتصحح هذا «الشذوذ» ، ولتعيد التوازن الدولي من جديد ، ولتعيد ايضا توزيع دوائر النفوذ حسب القوة الاقتصادية الفعلية ، اي انسجاما مع ظهور الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها الدولة الرأسمالية رقم (١) . وهكذا تبدو الفاشية وهزيمة الفاشية درجتين « منطقيتين » في اعادة التنظيم الدولي لرأسمالية الاحتكارات .

لكن اذا كان الكفاح ضد الاتحاد السوفياتي هو احد العناصر الاساسية في اعادة التنظيم هذه (النقطة ٤) ، فكيف نفسر التحالف بين الغرب الراسمالي والاتحاد السوفياتي اثناء الحرب العالمية الثانية ؟ ان لدى الماركسية السوفياتية جوابين :

أ ـ كانت الدول الغربية بحاجة الى مساعدة الاتحاد السوفياتي لقهر النازية .

ب ـ حتى اثناء هذا التحالف ، استمر نضال الغربيين ضد الاتحاد السوفياتي (الامثلة التي تضرب هي ما استغرقه فتح الجبهة الثانية من وقت ، والاستراتيجية التشرتشلية في البلقان، وجهود الدول الغربية المزعومة لعقد صلح منفرد مع المانيا).

اما بصدد السؤالين الثاني والثالث ، فلقد كانت الماركسية السوفياتية قبل الحرب العالمية الثانية تقسم التطور الرأسمالي المعاصر الى ثلاث مراحل . فالمرحلة الثورية الحادة بعد الحرب العالمية الاولى (« المرحلة الاولى ») تبعتها مرحلة « استقرار نسبي » (« المرحلة الثانية ») . ويحلل ستالين في تقريره السياسي الاول الى اللجنة المركزية ، المقدم الى المؤتمر الرابع عشر للحزب في عام ١٩٢٥ ،

---

١ ـ الدورة العامة الثامنة للجنة التنفيذية للكومنترن : «آراء ومناقشات» ـ طبع نيويورك ١٩٣٤ ـ ص ٢ . وتقرير ديمتروف الى المؤتمر العالمي السابع للكومنترن ١٩٣٥ ، في «الجبهة الموحدة ضد الفاشية» ـ طبع نيويورك ١٩٣٥ ـ ص ٥ ـ ٧ .

يحلل الوضع الدولي بتعابير « استقرار الرأسمالية » . وقد سماه استقرارا مؤقتا و « جزئيا (١) » . وبعد ثلاثة أعوام ، اعلن المؤتمر العالمـــي السادس للكومنترن مجيء « مرحلة ثالثة » . ووجهت الاحزاب الشيوعية نحو الراديكالية اليساريــة . التظاهرات الجماهيرية ازاء مقاومة مسلحة مصممة ، النضال الخاسر ضد الاحزاب والنقابات « الاشتراكية ــ الفاشية » ، ألتحالف مع اليمين المتطرف ، الاعلان عــن « موجة ثورية » جديدة : تلك كانت مظاهر الانعطاف الى اليسار ، ذلـك الانعطاف الذي بدا عليه وكأنه يجد تبريره الاقتصادي في الازمة الكبــرى عــام ١٩٢٩ . وفي ١٩٣٢ اعلنت الدورة العامة الثانية عشرة للجنة التنفيذية التابعة للكومنترن ، «نهاية الاستقرار الرأسمالي » من ذلك الحين فصاعدا وبداية دورة جديدة مــن الحــروب والثورات . كان يقال ان « المرحلة الثالثة » يجب ان تتميز بــ « اندفاعــة ثوريــة متعاظمة » في البلدان الرأسمالية وبـ « تفاقم الازمة الاقتصادية (٢) » . وكان هذا هو اهم انعطافات الكومنترن الى اليسار بعد فشل ثورة أوروبا الوسطى ، وقد أعلن كوؤزينان في تقريره الى « الدورة العامة » عن الوضع الدولي انه ينبغي عمل كــل شيء من أجل « تهيئة البروليتاريا وسائر السكان الكادحين للنضال مــن أجــل السلطة في المرحلة الجديدة (٣) » . لكن التعليمات الاستراتيجية بدت وكأنها تتضمن تقديرا مغايرا تماما للوضع الرأسمالي . فالاطروحة حول تقرير كوؤزينــان التــي تبنتها الدورة العامة الثانية عشرة هي ذات لهجة دفاعية واضحة بخــلاف لهجــة التقرير نفسه . فهي تدعو ، بالرغم من حفاظها على صيغة « الاندفاعيــة الثوريــة المتعاظمة » ، الى النضال ضد « الهجوم الرأسمالي (٤) » اكثر مما تدعو الى استلام السلطة، وتطالب بصراع طبقي مستند الى «الجبهة المتحدة على مستوى القاعدة(٥)» ، وباضراب سياسي جماهيري حينما « تتوفر الشروط الضرورية للقيام به (٦) » . وتنتهي الاطروحة ، كما هي العادة ، بحث الاحزاب الشيوعية على توجيه الحركــة « في طريق الثورة الاشتراكية العالمية » .

وهكذا لا ينقض اكثر برامج الكومنترن « يساريــة » فرضيتنـــا القائلـــة ان الاستراتيجية الستالينية كانت تعترف بالتجمد الفعلي للطاقة الثورية في الغرب بعد فشل ثورات اوروبا الوسطى . ولقد كانت استراتيجية « الجبهة المتحــدة ضـــد الفاشية » ، التي بدأت عام ١٩٣٥ ، خطوة أخرى في طريق الاعتراف بافول الطاقة

---

١ ــ ستالين : «مسائل اللينينية» ــ باريس ١٩٢٦ ــ ص ٣٠٨ .

٢ ــ «استقرار الرأسمالة قد انتهى» ــ موضوعات وقرارات الدورة العامة الثانية عشرة للجنة التنفيذية التابعة للاممية الشيوعية ــ ص ٧ .

٣ ــ و. كوؤزينان : «الاستعداد للحكم» ــ طبع نيويورك ــ ص ٤٠ .

٤ ــ «استقرار الرأسمالية قد انتهى» ، ص ١٦ .

٥ ــ المصدر نفسه ــ ص ٢٢ .

٦ ــ المصدر نفسه ــ ص ١٧ .

الثورية في الغرب ، الزمت الاحزاب الشيوعية بـ « برنامج حد أدنى » في اطار الدولة « الديموقراطية ــ البورجوازية » .

ويمكن للموقف في نهاية الحرب العالمية الثانية ان يقدم مثالا آخر على مقدار اعتماد السياسة الستالينية ، بالرغم من تأكيداتها المعاكسة ، على فرضية «الاستقرار الرأسمالي» . ففي تلك الفترة ، كانت القوة الشعبية للحزب الشيوعي في ايطاليا وفرنسا اكبر من اي وقت سبق ، وكانت قوتهما المسلحة تبدو ، للمرة الاولى ، كافية لمحاولة الاستيلاء على الحكم . غير ان الشيوعيين ، بعد عدة هجمات مشتتة وغير منسقة ، تبنوا سياسة تعاونية ، وسرحوا وحداتهم شبه العسكرية ، وقبلوا بـ « برنامج الحد الادنى » الذي لم يطرح قط الثورة كهدف مباشر ، حتى اثناء الفترة التالية التي شهدت اضرابات سياسية كبيرة . ويمكن ان تفسر هذه الاستراتيجية بضعف « كتلة المناورة » المتوفرة لها . لقد وجدت الاحزاب الشيوعية الوطنية نفسها امام موقف يتحدى المفاهيم التقليدية للاستراتيجية الثورية الماركسية ، وظهر بسرعة انها تقاتل على أرض مغايرة تماما . كانت جيوش الحلفاء ، بالاضافة الى مختلف القوات الوطنية الرسمية، تقف في وجه الشيوعيين في فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ، رامزة بدون اي احتمال للخطأ الى الوضع الجديد الذي سيظل سائدا حتى بعد رحيلها : ان « العدو الطبقي » لا يمكن ان يقهر بعد الآن « من وراء المتاريس » في باريس أو ليون او تولوز ، في ميلانو او توران او بولونيا . ان مراكزه الرئيسية تقع من الان فصاعدا في واشنطن ونيويورك ، في قيادات اركان الحلفاء وبعثاتهم . ولقد أصبحت الحرب الاهلية قضية سياسية دولية على مستوى القارات ، بمعنى اكثر موضوعية بكثير مما تتصور الدكتاتورية التي يمارسها الاتحاد السوفياتي على الاحزاب الشيوعية الاجنبية . وكانت جميع الاوراق الرابحة على الصعيد الدولي، عند نهاية الحرب ، في ايدي الحلفاء الغربيين وبخاصة الولايات المتحدة . يقينا ، لقد كانت الجيوش السوفياتية تستطيع ، بعد ان سرح الغربيون جيوشهم بسرعة ، ان تغزو القارة الاوروبية . لكن اذا كانت الماركسية قد لعبت من دور قط في السياسة السوفياتية ، فقد اثرت على ستالين بمقدار ما استحال عليه التفكير بهزيمة العالم الرأسمالي عن طريق حرب خاطفة في اوروبا ، تقودها روسيا التي انهكت قواها ودمرت الى حد كبير ضد القوى السليمة التي يتمتع بها اقوى اقتصاد في العالم . ولقد فوجىء ستالين ، الذي كانت **نظريته** ما تزال مرتبطة بالمفهوم التقليدي عن التناقضات المتفاقمة باستمرار داخل المعسكر الامبريالي ، بالسرعة التي ولدت بها من جديد « الجبهة الراسمالية المتحدة » ضد الشيوعية بعد الحرب (خطاب تشرتشل في فولتون ، ميسوري ، عام ١٩٤٦ و « مبدأ ترومان » ومشروع مارشال عام ١٩٤٧ ، والمفاوضات الانكلو ــ الاميركية حول الرور عام ١٩٤٧) .

وكان الرد الستاليني مذهب « المعسكرين » واستراتيجية « المعسكرين » بين عامي ١٩٤٣ ــ ١٩٤٨ ، هذا المذهب الذي يربط عادة باسم جدانوف . ولا يحجم

هذا المذهب تقريبا حتى عن الاعتراف علنا بالتوحد الدولي للرأسمالية (١) ، والتخلي بالتالي عن المفهوم التقليدي عن التناقضات داخل المعسكر الامبريالي ـ بالرغم من انه لم يفعل شيئا من ذلك في الواقع. وبالفعل، يدرج مذهب «المعسكرين» البروليتاريا الغربية في « المعسكر المعادي للامبريالية » ، ويطرح من جديد حتمية النزاعات الداخلية والدولية . وفي الوقت نفسه تقريبا ، نبذت نبذا عنيفا أطروحة فارغا التي تعترف ، بتحفظ ، بدور الدولة الرأسمالية في المرحلة الراهنة كعامل استقرار و « انتاج » . وراحت السياسة الستالينية الخارجية تستوحي المفهوم الكامن وراء مذهب « المعسكرين » ، اعني به المفهوم القائل ان التناقضات بين المعسكر الامبريالي والمعسكر الشيوعي تتقدم ، في الوقت الراهن ، على التناقضات القائمة بين الدول الامبريالية . وعزز القانون السوفياتي ووسع ، ورئبت الصدوع (انشاء الكومنفورم عام ١٩٤٧ ، عملية براغ ، انسحاب السوفياتيين من لجنة الرقابة الحليفة في المانيا، حصار برلين والقطيعة مع تيتو عام ١٩٤٨) . لكن منذ ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وضع حد لاستراتيجية الشيوعيين المتصلبة في الغرب (فشل الاضرابات السياسية في فرنسا وايطاليا والنكوص عنها) ، وجرى استبدالها بسياسة جديدة تقوم على مبدأ « الجبهة المتحدة » ، سياسة لم تكف مذ ذاك عن التوطد والتطور . اما في الشرق فكان التطور مختلفا : فقد تبنى الحزب الشيوعي الهندي استراتيجية يسارية متطرفة حتى عام ١٩٥٠ ، وتسارعت العمليات العسكرية في الهند الصينية ، وبدأت حرب كوريا، في وقت كانت تقف الاحزاب الشيوعية الغربية فيه موقف الدفاع. وطوال المرحلة الستالينية كلها ، لم تنسق قط السياسة الشيوعية في الغرب والشرق تنسيقا فعليا . فمنذ عهد النتائج المشؤومة «للخط» الستاليني الى بداية الثورة الصينية ، بدا على الستالينية وكأنها تسير وراء انطلاق « الثورات الكولونيالية » اكثر مما تقودها . ففي الشرق ، بدا العامل التاريخي الجديد للثورة وكأنه ينضج « بصورة طبيعية » ، وبدت الجماهير الفلاحية ، التي أدخلها لينين في الاستراتيجية الثورية ، وكأنها تقوم بوظيفتها . وبالمقابل ، ظل الغرب ، العالم الرأسمالي ، المشكلة الاساسية بالنسبة الى الماركسية السوفياتية .

ان التفسير الماركسي السوفياتي للرأسمالية متمحور حول مفهوم«الازمة العامة» للنظام الرأسمالي . وتعتبر الازمة نفسها معبرة عن المرحلة الاحتكارية من التطور الرأسمالي ـ وهي مرحلة يصل فيها النزاع الجوهري بين الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة وبين استخدامها حسب النمط الرأسمالي الخاص الى أوجه ـ كما تعتبر مرحلة أخيرة قبل التحول نحو الاشتراكية . ويجري ، استنادا الى هذا النزاع ، تفسير السياسات الخارجية للامم الغربية ، والتغيرات الداخلية السياسية

---

١ ـ انظر تقرير جدانوف الى مؤتمر الكومنفورم ، في ايلول ١٩٤٧ . «لقد حدث تجمع جديد للقوى السياسية» . كما يعلن جدانوف فيما بعد ان بلدان «المعسكر الامبريالي» ، سواء أفي الغرب ام في الشرق الاوسط ، تخضع للقيادة الاميركية في جميع المسائل الاميركية .

والاقتصادية التي تطرأ عليها (١) .

تنقسم « الازمة العامة » ، التي تنسحب على حقبة تاريخية كاملة ، الى مرحلتين رئيسيتين (٢) . وقد شهدت المرحلة الثانية ، ألتي بدأت مع الحرب العالمية الثانية، تفاقم الازمة . بل ان الازمة نفسها سبّبها ظهور الدولة السوفياتية ، وعمّقها تقدمها اللاحق . والسمات النوعية للازمة هي الانكماش الكبير للسوق الرأسمالية العالمية ، وقيام سوقين عالميتين متوازيتين لكن متعارضتين : الاولى رأسمالية ، والثانية « اشتراكية » . واذا كانت الاولى تنكمش ، فالثانية تنمو بانتظام ، دون تراجع أو انقطاع . كذلك فان القسم الاعظم من السوق الاستعمارية ، ونصف الاستعمارية ، وسوق أوروبا الشرقية بكاملها تقريبا ، قد « انفصل » عن المدار الرأسمالي . وعلاوة على ذلك ، لم تحرم الرأسمالية من جزء كبير من اسواقها القديمة فحسب ، بل حرمت أيضا من العديد من مصادرها القديمة التي كانت تزودها بالمواد الاولية واليد العاملة الرخيصة الثمن . وكانت نتيجة ذلك ان الانتاج الرأسمالي يتم اليوم على نطاق أضيق فأضيق باطراد . انه يعاني المزيد من المصاعب دوما في استخلاص وتحقيق فضل القيمة ، أي الربح (وبخاصة ان « التركيب العضوي للرأسمال » يرتفع ، أي ان حصة الرأسمال الدائم من الرأسمال الاجمالي في ازدياد مستمر وحصة الاجور في نقصان مستمر) ، وهذا ما يرغم اقوى الفئات الرأسمالية على خوض صراع وحشي لتحافظ على بقائها في سوق انكمشت انكماشا كبيرا . وعلى هذا ، فان صراع المصالح بين الدول الرأسمالية يتفاقم بدوره. فالصراع على السوق يأخذ ، في المرحلة الاخيرة من الامبريالية ، شكل استعباد للدول الرأسمالية الاضعف من قبل الدول الرأسمالية الاقوى ، وهو شكل يصل الى ذروته مع هيمنة الامبريالية الاميركية . وترى الماركسية السوفياتية ان الميل الذي نوه به لينين عام ١٩١٥ قد بلغ ذروته القصوى . فالتنظيم العسكري للاقتصاد ، الذي هو الصفة «الكلاسيكية» للامبريالية ، يصبح جزءا لا يتجزأ من الحالة « الطبيعية » . والاقتصاد الحربي ، في الوقت الذي يمكّن فيه الرأسمالية الكبيرة من جني أرباح الاحتكارات الطائلة ، يخفض مستوى الاستهلاك حتى في أغنى البلدان الرأسمالية ، ويوجه القسم الاعظم من التوظيفات الرأسمالية نحو الفروع العاملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحرب ، ويزيد بالتالي من الشقة بين فرعي الانتاج الرأسمالي الكبيرين . ان الازمة تنسحب حتى على عملية اعادة انتاج النظام .

---

١ ـ أنظر بصدد الصفحات التالية : م. روبنشتاين ، القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية المعاصرة ـ «فوبروسي ايكونوميكي»١٩٥٢ ـ العدد ١٠ ـ ص٣٨ ـ ٥٥ . ا. ليمان ، تفاقم التناقضات وحتميةالحروب بين البلدانالرأسمالية ـ المصدر نفسه ـ العدد ١٢ ـ ص ٣٤ ـ ٥٣ . ي. تراختنبرغ، مميزاتالانتاج والازماتفي الرأسمالية المعاصرة ـ المصدر نفسه ـ ١٩٥٢ ـ العدد ١٠ ـ ص ٦٩ـ٨٥ .

٢ ـ انظر على سبيل المثال ج. ف. كوزلوف ، الازمة العامة للرأسمالية وتفاقمها في المرحلة الراهنة ـ «فوبروسي ايكونوميكي» ـ ١٩٥٢ ـ العدد ٤ ـ ص ٦٨ وما يليها .

لقد فجر قيام الدولة السوفياتية ، بمقتضى هذا التفسير ، مجموعة كاملة من ردود الفعل المتسلسلة التي عمقت النزاع بين الدول الراسمالية بتعميقها تناقضات الرأسمالية الداخلية (١) . ذلك كان الاستنتاج النظري الذي تم استخلاصه اثناء المؤتمر السادس عشر للحزب (١٩٣٠) ، ثم اثناء المؤتمر العشرين ١٩٥٦ . فالتناقضات ، التي يرى التصور الماركسي انها ملتحمة ببنية الانتاج الراسمالي ، تتأكد من الآن فصاعدا ، بالرغم من المظاهر ، بصفتها تناقضات حاسمة . وانه لمنطقي ان تنفي الماركسية السوفياتية امكانية «تحييد» هذه التناقضات وإبطال مفعولها بفضل اندماج الرأسمالية العالمي في معسكر واحد ضد العدو المشترك . وقد تم علنا ومن جديد ، كما حدث قبل اربعين عاما ، رفض مذاهب «ما فوق الامبريالية» و«الرأسمالية المنظمة» (٢) . فجهود الاحتكاريين الاميركيين لانشاء « تروست اميركي » عالمي قد اخفقت . وصراع المصالح داخل المدار الراسمالي يتفاقم بالرغم من كل اندماج . والامم « المستعبدة » تهب ، وتحاول ان تسترد موقعها السابق في السوق العالمية . وتقف المانيا الغربية واليابان من جديد كمنافسين خطرين (٣) . وهكذا يؤدي عمل القوانين الاقتصادية الاساسية ، الذي ترى النظرية الماركسية انه يحدد سير الاحداث ، الى نمو وانفجار التناقضات الامبريالية ، والى النزاعات العسكرية داخل المعسكر الامبريالي ، والى « التفاقم المتعاظم لازمة النظام الراسمالي العامة ، والى اقتراب موعد انهياره النهائي (٤) » .

صحيح أن هناك تحذيرات مستمرة من كل تفسير للموقف قمين بأن يقود الى استنتاج انهيار وشيك للنظام الراسمالي . هكذا يصرح تراختنبرغ ان الصعوبة المتزايدة في ايجاد « مخرج » للازمة الاقتصادية لا تعني « الاستحالة المطلقة » لوجود مثل هذا المخرج ، او لاطالة امد الازمة . وهو يعيد الى الاذهان الطفرة التضخمية ، التي نتجت عن نفقات التسلح ، والتي ما تزال مهيمنة على المدار الرأسمالي لكنه يستنتج مكررا كلامه ان قوى الازمة الاقتصادية الحائلة دون الاندماج ما تزال تتطور تحت سطح «التجديد» الرأسمالي (٥) .

اننا لنجد مشقة في ان نتبين كيف يمكن لموضوعة تفاقم الازمة الرأسمالية ان تقدم خطا موجها للماركسية السوفياتية . انها تبدو ، بعد اكثر من ثلاثين عاما من تردّدها ، ورغم تناقضها الظاهري مع الوقائع ، تبدو منطوية على عدد كبير من المغالطات الى حد يجعلنا نستبعدها باعتبارها دعاية خالصة . والواقع ، انها لا تعدو

---

١ ـ ا. ليمان . المصدر المذكور آنفا ـ ص ٤٤ . وهذا ما يفسر رد الفعل العنيف تجاه كتاب فارغا .

٢ ـ المصدر نفسه ـ ص ٤٥ .

٣ ـ المصدر نفسه ـ ص ٤٠ .

٤ ـ المصدر نفسه ـ ص ٥٣ .

٥ ـ المصدر نفسه ـ ص ٨٥ .

ان تكون مفهوما ، القصد منه خدمة العمل السياسي .

ان « الازمة العامة » للراسمالية ، (المتميزة عن « الكسادات » الدورية) تعني ، في اللغة الماركسية ، ان الراسمالية لم تعد قادرة على العمل بصورة « كلاسيكية » و « طبيعية » . فاعادة الانتاج الراسمالي لا يمكن ان تترك بعد الآن للمشروع الحر (نسبيا) ، ولا للمزاحمة الحرة (نسبيا) ، في حين ان القوانين الاقتصادية ستفرض في هذه الحال نفسها بنفسها ، اي بصورة عمياء وفوضوية . ان ظهور «الامبريالية» ينهي مرحلة الراسمالية « الكلاسيكية » ، ويعلن عن بدء ازمتها العامة . فالنظام لا يمكن ان يستمر في العمل ، الا عن طريق توسيع رقابة الدولة ، وهيمنة الاحتكارات، والحرب او الاعداد للحرب ، و«الاستغلال الكثيف» . ولا تعني «الازمة العامة» انهيارا وشيكا ووضعا ثوريا ، بل تعني بالاحرى مرحلة كاملة من مراحل التطور التاريخي . هي تعني اذن استمرار وجود الراسمالية ، ولا تستبعد « استقرارها »، بل تفرضه مسبقا على انه ماهيتها بالذات . وترى الماركسية السوفياتية ان العامل المحدد للوضع الدولي هو ان تطور الاشتراكية **يتعايش** مع ازمة الراسمالية العامة ، ويوازيها (بدلا من ان **يخلفها** ، كما كانت تتوقع النظرية الماركسية) .

تتكلم موضوعات عام ١٩٢٥ عن مهام الكومنترن والحزب الشيوعي السوفياتي ، وهي الموضوعات التي اقرت في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوفياتي ، تتكلم عن «استقرارين» : «فالى جانب الاستقرار الجزئي للراسمالية في اوروبا البورجوازية، تنمو صناعة الدولة نموا لا يمكن انكاره ، وتتوطد العناصر الاشتراكية للاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفياتي (١) » . و « استقرار الراسمالية الجزئي » الذي تنطلق منه هذه الموضوعات قد تجاوزته فيما بعد،حسبما تقول النظرية السوفياتية، اشكال استقرار اخرى ، قد تدوم مدة اطول (على سبيل المثال ، الاقتصاد الحربي الدائم وتكوين «معسكر امبريالي» موحد) ؛ لكن التوازي يظل قائما ، ويظل قائما معه « شذوذ » التطور نحو الاشتراكية . وما دام هذا التوازي قائما ، فسيظل على الارجح العامل الاساسي في توجيه السياسة السوفياتية . وبهذا المعنى ، ليس « التعايش » مجرد حكم واقعي ، بل هو ايضا حكم ذو قيمة نظرية . ولقد ظهر بصفته هذه في آخر تعليمات لينين السياسية ، في قرارات المؤتمر الرابع عشر للحزب (٢) ، ولم يبدل فيما بعد . وحتى في مرحلة تأسيس الكومنفورم والسياسة الخارجية المتزمتة « الصلبة » التي تتجاوب معه ، كان جدانوف يصرح بأن « السياسة الخارجية السوفياتية تنطلق من تعايش النظامين ــ الراسمالي والشيوعي ــ على مدى طويل . ويترتب على هذا ان التعاون بين الاتحاد السوفياتي والبلدان ذات الانظمة المغايرة ممكن ، بشرط المحافظة على مبدأ المعاملة بالمثل ،

---

١ ــ الحزب الشيوعي (البولشفي) السوفياتي في قرارات المؤتمرات والاجتماعات والدورات العامة للجنة المركزية (مجلدان ــ موسكو ١٩٣٨) . المجلد الثاني ص ٢٧ .

٢ ــ المصدر نفسه ــ المجلد الثاني ــ ص ٤٨ .

واحترام الالتزامات بعد عقدها (۱) » . وبسبب التعايش ، نجد ان تجنب نزاع عسكري مع الدول « الامبريالية » الرئيسية (« سياسة السلم » في اللغة السوفياتية) هو الهدف الاول لكل السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، هذا الهدف الذي ينبغي ان « يحدد افعالها الاساسية (۲) » ـ لا لان القادة السوفياتيين ينطلقون من حس سلمي فطري ، بل لان مثل هذا النزاع « سيعلق » التناقضات الرأسمالية ، وسينهي فترة «الاستراحة» التي كان لينين يجعل منها الشرط المسبق لبقاء الدولة السوفياتية . ان « الاستراحة » ، شأنها شأن « الازمة العامة » الرأسمالية ، تميز مرحلة كاملة من التطور التاريخي . وزمنها لا يقل عن الزمن اللازم لرفع حضارة الشرق المتخلف الى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة . وحين يتم بلوغ هذا الهدف ، يكون قد تم بلوغ منعطف حاسم آخر في تطور المجتمع السوفياتي والمجتمع الرأسمالي : فبداية « المرحلة الثانية » من الاشتراكية ستكون ايضا بداية يقظة الطاقة الثورية في العالم الغربي .

في اطار هذا التحليل (المجمل والسطحي للغاية اذا ما قورن بالمؤلفات النظرية التي وضعها هيلفردينغ ، روزا لوكسمبرغ ، لينين ، وبوخارين) ، جرى ادخال تعديلات وتصحيحات منذ عهد المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي . وتبدو هذه التعديلات والتصحيحات ، للوهلة الاولى ، مجرد تغيرات بسيطة في اللهجة ، لا تثير الاهتمام ، ولا تمس صميم التصور الكامن وراءها . غير انها تأخذ اهمية اكبر في سياق التطور السوفياتي ، اثناء المرحلة الاخيرة من حياة ستالين ، وغب موته ، بقدر ما تشير مسبقا الى امكانية تغير طويل الامد في السياسة السوفياتية . وسوف نناقشها من هذه الزاوية في الفصل الثامن ، ولن نتعرض لها ههنا الا بتحليل تمهيدي .

يتعلق اول هذه التعديلات بالتناقضات داخل المعسكر الامبريالي والتناقضات القائمة بين العالم الغربي والمعسكر السوفياتي . لقد كانت السياسة الستالينية تقوم ، في اتجاهها العام ، على موضوعة أولوية النزاع بين الشرق والغرب على النزاع بين الدول الامبريالية . ثم ظهر تغير محسوس اثناء المؤتمر التاسع عشر . وكان اول من أعلن عنه ستالين في حكم له اثناء مساجلة نظرية ، عندما فرض على الحزب وعلى الناطقين بلسانه ان يعتبروا التناقضات بين الدول الامبريالية تناقضات اساسية لها الاولوية (۳) . فالنزاع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي أكبر «نظريا» من النزاعات بين الدول الامبريالية ، غير ان النزاعات الاخيرة تتقدم على الاول «عمليا» . وكان هذا التنافر الجلي للعيان بين النظرية والواقع بمثابة تنبيه الى وجوب التوفيق

---

١ ـ تقرير الى اجتماع الكومنترن ، ايلول ١٩٤٧ ، في «الاستراتيجية والتكتيك لدى الشيوعية العالمية» ـ ص ٢١٩ .

٢ ـ «الحزب الشيوعي في ... الخ» . المصدر المذكور آنفا ـ المجلد الثاني ص ٤٨ .

٣ ـ ج. ستالين : «مشكلات الاشتراكية الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي» ص ٣٥ .

بينهما . والواقع ان تصريحات ستالين تبعتها دراسة جديدةللوضع الدولي، واعقبها تغير في السياسة الداخلية والدولية ازداد وضوحا منذ موت ستالين . ولقد كان يفهم من تصريحاته ان المعوّل سيكون اكثر فأكثر على السير «الطبيعي» للاقتصاد العالمي ، وعلى مصاعب النظام الرأسمالي الداخلية ، اكثر مما سيكون على هجوم من الخارج على مواقعه (١) .

اما التعديل الثاني فيتعلق بتقييم الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، وبشكل خاص ، تقييم الدور الاقتصادي والسياسي المتعاظم للدولة في العصر الراهن . وقد لعبت المسألة المتعلقة بمعرفة هل كان بمقدور الماركسية السوفياتية ام لم يكن بمقدورها أن تعترف بظهور «رأسمالية الدولة» ، دورا هاما في المناقشات التي تلت الحرب . ولقد أدين كتاب فارغا ، الذي نشر عام ١٩٤٦ ، لانه شدد اللهجة على رأسمالية الدولة ، وبوجه خاص ، في شكلها الاميركي . فقد بدا تصور الدولة الرأسمالية كعامل اندماج وتنظيم وكأنه يدحض الموضوعة الماركسية عن الطبيعة الطبقية للدولة ، وعن استحالة تصحيح الطابع «الفوضوي» للرأسمالية عن طريق تخطيط مركزي . لم تر الماركسية السوفياتية في ذلك مجرد ضربة ايديولوجية ، بل رأت فيه تهديدا موجها ضد الاسس النظرية لاستراتيجية ثورية تنكر الطابع الدائم للاستقرار الرأسمالي . كان فارغا قد استشهد ، دفاعا عن موضوعته عن توطد رأسمالية الدولة ودورها الجديد في «الاقتصاد الحربي» الرأسمالي ، بصيغة لينين عن «تحول رأسمالية الاحتكارات الى رأسمالية احتكارات الدولة (٢) » ، وكأنها توحي بظهور مرحلة جديدة في التطور الامبريالي ، لا يمكن ان تفسر بعد الان بالمصطلحات المقدسة المطوبة الدارجة في المرحلة السابقة . لكن بالرغم من ان مثل هذا التحول قد تم قبوله في النقاش اللاحق لكتاب فارغا (٣) ، الا ان موقفه أدين . ولم يتم الاعتراف الا ب «الميول الى رأسمالية الدولة» ، لكن ليس بمرحلة جديدة متميزة ب «رأسمالية الدولة» (٤) . غير ان ثمة مقالات حديثة العهد تتكلم بدون تحفظ عن «رأسمالية احتكارات الدولة» ، وتشير بوضوح الى الوظيفة الاقتصادية الايجابية للدولة الرأسمالية ، وبمعنى قريب للغاية من كتاب فارغا المدان (٥) . وهنا

---

١ - سنتناول فيما بعد التعديل الطارىء على أطروحة «حتمية الحرب» .

٢ - في مقدمة الطبعة الاولى من «الدولة والثورة» - باريس ١٩٣٦ - ص ٣ .

٣ - الترجمة الانجليزية لهذا النقاش موجودة في «وجهات نظر سوفياتية حول الاقتصاد العالمي بعد الحرب» - واشنطن ١٩٤٨ - ص ٩ .

٤ - أ. فارغا : «أفول الامبريالية البريطانية» المكثف في «فوبروسي ايكونوميكي» - ١٩٥٠ - العدد ٤ - ص ٤٨ - ٧١ .

٥ - ف. شبراكوف : «الاقتصاديون البورجوازيون ورأسمالية احتكارات الدولة» - فوبروسي ايكونوميكي - ١٩٥٥ - العدد ٩ - ص ١٣٤ -١٤٧ . وكذلك «النظرية اللينينية عن تطور الرأسمالية غير المتساوي وتفاقم التناقضات الامبريالية في فترة ما بعد الحرب» - فوبروسي ايكونوميكي - ١٩٥٦ - العدد ٤ - ص ٣٠ - ٤٧ .

ايضا ، يبدو ان تغير اللهجة غير ذي وزن ، وبخاصة ان هذه المقالات نفسها تنوه ، بتعابير الماركسية السوفياتية التقليدية ، بـ «الانحطاط» التدريجي لراسمالية الاحتكارات وبالتوترات المتفاقمة لاقتصادها الداخلي والدولي على حد سواء . كما ان امكانية اندماج ما «فوق امبريالي» للعالم الرأسمالي ما زالت تعد سخيفة مضحكة كما في السابق ، كما تصور الوحدة الرأسمالية وكأنها مشوبة بنزاعات عنيفة بين المصالح ، تدور في سوق عالمية منكمشة . بيد ان هذه الكليشهات المعروفة المميزة للمذهب الستاليني تأخذ مكانها الان في اطار برنامج جديد تجاه الرأسمالية . ان النبذ القاطع الجازم لتلك الموضوعة الموجودة في آخر اعمال ستالين ، والقائلة بتناقص الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا (١) ، والتي لاقت تأييدا كبيرا في الماضي ، والتحذير من تبني «وجهة نظر تبسيطية ازاء موضوعات لينين عن انحطاط الامبريالية» (٢) ، والاعتراف بأن «الوضع العالمي قد تغير تغيرا جوهريا منذ عصر لينين» (٣) ــ ان هذا كله يسير ، في اطار النقاش حول الوضع الدولي ، باتجاه اعادة صياغة بعض المبادىء المقدسة المطوبة الموروثة عن العهد الستاليني . ان رفض الاعتراف بأن «مرحلة جديدة» قد بدأت في تطور الرأسمالية، وهو الرفض الذي كان صريحا في الماضي ، قد جرى التنديد به بصورة ضمنية على الاقل ، عندما تم الاعتراف بأن تحسن وضع الشغيلة و«نمو الانتاج في البلدان الرأسمالية» (حتى ولو لم يتم على «اساس اقتصادي سليم») انما يرجعان الى «عوامل اساسية» ، تعددها القائمة التالية (٤) :

١ ــ «التنظيم العسكري للاقتصاد» مع تأثيره على المستوى العام للانتاج .
٢ ــ توسع السوق الرأسمالية ، بفضل هزيمة المانيا واليابان وطرح مشروع مارشال .
٣ ــ التجديد الذي طال ارجاؤه للرأسمال الثابت ، وتحديث التجهيزات .
٤ ــ تشديد «استغلال الطبقة العاملة» ، وبالدرجة الاولى عن طريق تعقيل انتاجية العمل ، وما يترتب على ذلك من نمو فيها .

وأثر هذه العوامل واضح بالطبع ، بالدرجة الاولى ، في الولايات المتحدة الاميركية ، والاعتراف بها ، بمثل هذا الوضوح ، في أطروحات الماركسية السوفياتية الرسمية ، انما يعني اعادة تقييم صلابة الرأسمالية الاميركية . ويضيف مشروع قرار الحزب الشيوعي الاميركي من جهته عنصرا حاسما آخر في تفسير هذه الصلابة: «ان الطبقة الحاكمة ليست خاضعة لضغط كبير تعجز معه عن ان تبقى وفية للطرائق

---

١ ــ خطاب ميكويان في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي . وبالرغم من ان اسم ستالين قد ذكر بصراحة اثناء اذاعة خطاب ميكويان ، الا انه حذف من التقرير الرسمي عن المؤتمر.

٢ ــ خطاب خروتشيف في المؤتمر العشرين .

٣ ــ خطاب ميكويان في المؤتمر العشرين .

٤ ــ خطاب خروتشيف في المؤتمر العشرين. وكذلك خطابه في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

المقررة في مجال الحكم» (١) . وترى النظرية الماركسية ان هذه العوامل الاقتصادية والسياسية «أساسية» بما فيه الكفاية ، لتجعل من «التشخيصات» المكررة المعادة لأزمة اقتصادية وشيكة تشخيصات «خطرة» و«غير واقعية» (٢) .

غير انه من المهم ان نبين من جديد المظاهر «الايجابية» التي تشتمل عليها اعادة التقييم هذه بالنسبة الى الدولة السوفياتية . فبغض النظر عن «الأسس غير السليمة» للنظام الراسمالي المستقر ، يعزز هذا النظام ويقوي ما اسماه انجلز (٣) ولينين (٤) ب «مرحلة الراسمالية الاخيرة» . وعلى هذا الاساس ، ستكون «رأسمالية الدولة الاحتكارية» ، الكاملة التطور (٥) ، وصفا أصح بكثير من مجرد الكلام عن «الميول» الى رأسمالية الدولة للاشارة الى المستوى التاريخي الذي تصل معه الرأسمالية الى «حدودها» التي لا يمكن تخطيها .

«الازمة العامة» والبروليتاريا الغربية

يبين التقييم المتعلق بالبروليتاريا الغربية بوضوح الى اي مدى يطبق الحجاج الماركسي السوفياتي المقولات الماركسية التقليدية على تحليل المجتمع الغربي . فأثناء المرحلة الستالينية نفت الماركسية السوفياتية وجود اساس اقتصادي لاي استقرار دائم للراسمالية . وبالمقابل ، تميل التعديلات التي طرات بعد المرحلة الستالينية الى الاعتراف ضمنيا بمثلهذا الاساس (رغم انها تعتبره «غير صحي») . الا ان النظرية السوفياتية تنفي ، في كلتا الحالتين ، ان يكون قد طرأ اي تغير جوهري على وضع الطبقات . فالبروليتاريا الغربية ما تزال تُعتبر الطبقة الثورية (رغم انها ليست في «وضع ثوري») ، وتعتبر بالتالي القوة المدمرة النهائية في الازمة العامة . وقد اكد المؤتمر الرابع عشر للحزب نفسه ، ذلك المؤتمر الذي أحدث انقلابا كاملا حين نادى بسياسة«التعايش السلمي» باعتبارهالمبدأ المركزي للسياسةالخارجية السوفياتية، اكد على اهمية تعزيز «الاتحاد بين بروليتاريا الاتحاد السوفياتي ، التي هي قاعدة الثورة العالمية ، وبين بروليتاريا اوروبا الغربية والشعوب المضطهَدة» بكل الوسائل . وأكد ستالين ، في خطابه النهائي في المؤتمر الرابع عشر ، على هذا الاتحاد ، مذكرا بدور

---

١ ــ نيويورك تايمز ــ ٢٣ ايلول ١٩٥٦ .

٢ ــ المصدر نفسه .

٣ ــ ضد دهرينغ ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٣١٧ .

٤ ــ «الامبريالية ، مرحلة الرأسمالية العليا»

٥ ــ التي لخص شبراكوف سماتها المميزة في مقاله «النظرية اللينينية عن تطور الرأسمالية غير المتساوي وتفاقم التناقضات الامبريالية في فترة ما بعد الحرب» ــ فوبروسي ايكونوميكي ــ ١٩٥٦ ــ العدد ٤ ــ ص ٣٠ ــ ٤٧ .

البروليتاريا السوفياتية «ككتيبة صدام» «للحركةالثورية والعماليةالعالمية (١)». ولقد اعاد المؤتمر العشرون توكيد الموضوعة القائلة ان الجماهير الكادحة في البلدان الرأسمالية تمثل القوة الرئيسية في النضال ضد العدوان الامبريالي . كما فسّر تصالح فئات كبيرة من الجماهير الكادحة مع النظام الرأسمالي ، وارتفاع مستوى حياتها ، بموضوعة «الافقار النسبي» . وقد حافظ ايضا على التصور اللينيني عن «الرشوة» وعن «الارستقراطية العمالية» ، مع بعض التعديلات الطفيفة : فتحدي الاشتراكية السوفياتية ، ونمو العالم الشيوعي ، وقوة المنظمات العمالية في البلدان الرأسمالية ، ترغم الرأسماليين «الاحتكاريين» على «القيام بسلسلة من التنازلات الاجتماعية ، يرتبط مداها ومدتها بمستوى نضال الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية (٢) » .

لكن اذا كانت النظرية السوفياتية قد تابعت اهتمامها بتفاقم صراع الطبقات في البلدان الرأسمالية ، الا ان السياسة السوفياتية تلاءمت مع الوضع الواقعي ، ووضعت البروليتاريا الغربية « في الشرنقة» الى يوم حدوث انعطاف جديد يعود معه نشاطها اليها كقوة ثورية . ويدل دمج البروليتاريا بغيرها من الفئات «المحبة للسلام» على الاعتراف بالميل التاريخي المضمر . فبذلك تتلبس «الطبقة الثورية» سمات النزعة الاصلاحية الديمقراطية . وسوف تلجأ الماركسية السوفياتية الى مفهوم نظري معروف ، لتفسر وتبرر مثل هذا الميل .

ترى الماركسية السوفياتية ان فشل ثورات اوروبا الوسطى ، والهيمنة الاميركية على البلدان الرأسمالية التي كانت مستقلة في السابق ، قد ارجعا الدينامية الثورية الى مرحلة سابقة «للثورة الديمقراطية البورجوازية» . فهيمنة رأسمالية الاحتكارات تقوض السيادات القومية ، والحريات الديمقراطية ، والايديولوجيات الليبرالية . ولقد خانت بورجوازية الاحتكارات المنجزات التقدمية الكبرى التي حققتها البورجوازية في مرحلتها الصاعدة . وفي مثل هذه الشروط ، تصبح مهمة البروليتاريا والاحزاب الشيوعية في البلدان المضطهَدة رفع «راية الحريات الديموقراطية البورجوازية» من جديد ، وراية «الاستقلال القومي والسيادة القومية» (٣) ـ وبتعبير آخر ، القيام من جديد ، في مرحلة اعلى ، بالدور التاريخي للبورجوازية التقدمية ضد البورجوازية الرجعية . وهكذا يتقيد «برنامج الحد الادنى» ، الذي تبنته الاحزاب الشيوعية الغربية ، بتقييم السوفياتيين لمجمل الوضع الدولي ، ويجب ان يعتبر بالتالي سمة دائمة ، لا حيلة مؤقتة . وقد اصبح «برنامج

---

١ ـ ستالين ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ١٠٨ .

٢ ـ ف. شبراكوف : «بعض مشكلات الرأسمالية المعاصرة» ـ «كومونيست» ـ ١٩٥١ ـ العدد١ انظر ايضا خطاب خروتشيف في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

٣ ـ ستالين ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ١١٠ .

الحد الادنى» ، بما هو كذلك ، جزءا لا يتجزأ من التعاليم اليومية للماركسية السوفياتية : «لقد أصبح الدفاع عن السيادة القومية ، والنضال ضد الاستعباد الاجنبي ، ذا اهمية حيوية بالنسبة الى الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في جميع البلدان ، في العصر الحاضر (١) » . والصلة الواهية التي تربط الدولة السوفياتية بالجماهير التي تتبع الاحزاب الشيوعية الوطنية ليست «التضامن البروليتاري» ، بل رعاية البرنامج «الديموقراطي البورجوازي» (وهذه دلالة واضحة على تغير طبيعة «العامل التاريخي») ، ويستخدم هذا البرنامج كرافعة لتنشيط التناقضات بين الدول لامبريالية .

تنبع سياسة « الجبهة المتحدة (٢) » من التصور نفسه . فهي انما تمليها الشروط الموضوعية «للرأسمالية المنظمة» التي اتاحت لفئات واسعة من الطبقات الكادحة مجال الاستفادة من الازدهار الجديد ، وبدت بالتالي وكأنها تقدم تبريرا اخيرا للمواقف الاصلاحية والمعادية للثورة . واذا كانت فعالية الثورة تتعلق ، كما كانت تقول الماركسية دوما ، بقضية الوصول الى الغالبية، لا في صفوف البروليتاريا وحدها ، بل في صفوف السكان كافة ، فان على الاستراتيجية الشيوعية ان تتلاءم مع شروط ليست الغالبية فيها ثورية . وبمقدار ما تكون هذه الشروط غير الثورية مرتبطة بمرحلة كاملة من تطور الرأسمالية ، تكون سياسة الجبهة المتحدة مناورة اساسية لا يمكن التنصل منها حسب ارادة الحكام . ولقد كانت الجبهة المتحدة في الحقيقة هدف السياسة السوفياتية منذ عام ١٩٣٤ ، على الاقل ، بالرغم من ان الجهود تغيرت اكثر من مرة شدة واتساعا . وان ما ينبغي ان يوجه التقييم ليس مسألة معرفة هل تتوجه الجبهة المتحدة الى القاعدة وحدها او تتوجه ايضا الى قادة الاحزاب الاشتراكية والنقابات ، ولا مسألة معرفة هل تتوجه من وراء هذا التقييم الى هذا «الحزب البورجوازي» او ذاك ، لكن بالاحرى مسألة معرفة ما اذا كان من طبيعة هذه السياسة ان تغير صفة الاحزاب الشيوعية . ان مشكلة نجاحها بالذات مشكلة ثانوية . فما دام جواب الحلفاء الافتراضيين للشيوعيين متعلقا بمسار المجتمع الغربي ، تجازف الجبهة المتحدة بأن تظل عاجزة و«محلية» ، ما استمر هذا المجتمع في مساره . اما اذا توقف هذا المسار ، فان سياسة الجبهة المتحدة تصبح غير مجدية بتاتا . غير ان مجرد **بذل الجهود** لتحقيق جبهة متحدة يمكن ان يجعل من الاحزاب الشيوعية ، من عدة زوايا ، الوريث السياسي للاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية (٣) . فكلما اتجهت الاحزاب الاخيرة نحو التجرد من طابعها العمالي

---

١ ـ ب. فيدرسيف : «الاشتراكية والوطنية» ـ كومونيست ـ العدد ٩ ـ حزيران ١٩٥٣ ـ صفحة ١٢ ـ ٢٨ .

٢ ـ لا نناقش «الجبهة المتحدة» ههنا الا من خلال الدور الذي تلعبه في الغرب ، لا من خلال الدور الذي تلعبه في المدار الشيوعي ، حيث تأخذ دلالة مغايرة تماما .

٣ ـ انظر التصريح المشترك للاحزاب الشيوعية ـ نيويورك تايمز ـ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

لتشبه احزاب الطبقات الوسطى ، امكن ان يوجد فراغ تستطيع الاحزاب الشيوعية ان تظهر فيه بمظهر الممثلة الوحيدة لمصالح الطبقة العاملة ـ وهي مصالـــح تتطلب بدورها تمثيلا غير ثوري . ويمكننا ان نجد ميلا نحو هذا الاتجاه في فرنسا وايطاليا، والتصريحات التي أدلي بها في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بصدد الطريق البرلماني الى الاشتراكية (١) تذكرنا تماما بمقدمة انجلز لكتاب ماركس «صراع الطبقات في فرنسا» ، هذه المقدمة التي استخدمت مدة طويلة كدليل لاستراتيجية الاشتراكية ـ الديموقراطية . وفي استطاعتنا ان نجازف فنؤكد بأن هذا الميل كان سيكون أوضح كثيرا لو لم يكن هناك توحيد لمصالح الاحزاب الشيوعية الوطنيـــة بمصالح الاتحاد السوفياتي ، ولو لم تكن هناك التدابير السياسية المتخذة ضـــد الاحزاب الشيوعية .

ومن المناسب ان نتساءل ، ازاء استمرار العناصر الاساسية في الماركسيـــة السوفياتية ، عما اذا كانت هناك «قطيعة» بين اللينينية والستالينية . ان الفروق بين الاعوام الاولى من الثورة البولشفية وبين الدولة الستالينية ، بعد ان اكتمـل تطورها ، واضحة للعيان : النمو النظامي للتوتاليتارية والمركزية الاستبدادية ، ونمو الدكتاتورية ، لا دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين ، بل الدكتاتورية على البروليتاريا والفلاحين. لكن اذا كان القانون الجدلي المتعلقبتحول الكمية الى نوعية قابلا ذات يوم للتطبيق ، فقد تم تطبيقه في الانتقال من اللينينية (بعد ثورة تشرين الاول) الـــى الستالينية . ويفسر «تأخر» الثورة في الغرب واستقرار الرأسمالية التغـــيرات النوعية التي مست بنية المجتمع السوفياتي . ولقد حاول لينين ان يعوض عن انعزال الثورة في بلد متأخر بتقديمه التصنيع على التحرير الاشتراكي (الذي يلخصه تعريفه للاشتراكية بأنها : الكهربة + سلطة السوفييتات (٢) . ولقد مات لينين قبـــل صعود النازية في المانيا . ومع صعودها ، راحت تنكمش اكثر فأكثر فتـــرة «الاستراحة» التي بذل جهده للحفاظ عليها . وهكذا عجَّل ستالين ببرنامـــج «التمدين» الذي كان لينين قد جعل منه الشرط المسبق لبقاء النظام السوفياتي . وقد أدرك الارهاب الستاليني ذروته مع توطد النظام الهتلري . وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، كانت الحضارة السوفياتية قد تقدمت بما فيه الكفاية لتقاوم اقوى آلة حرب تمتع بها نظام صناعي متقدم . ولقد سارت اعادة البناء ، بعد الحرب ، بوتيرة سريعة الى حد معجز اذا ما اخذنا بعين الاعتبار مدى التخريب الذي لا سابق له ، مع اننا نستطيع ان نقول الشيء نفسه عن اعادة البناء في المعسكر الآخر . وتدل السياسة السوفياتية في نهاية الحرب ، معسلسلة مشاغلها و«ثوراتها من اعلى»

---

١ ـ خروتشيف في المؤتمر العشرين للحزب وخطاب ميكويان .

٢ ـ نستطيع ان نجد أسطع الامثلة على هذا الموقف في كتاب كار الآنف الذكر .

التي لا تأخذ بعين الاعتبار تركيب القوى الاجتماعية داخل البلدان المعنية المختلفة ، تدل على ان ستالين لم يكن يؤمن بأن ثمة وضعا ثوريا في طريقه الى النضج في اوروبا ، ولا بأن الحفاظ على الدولة السوفياتية يمكن ان يظل مرتبطا ابدا بالثورات في المستعمرات . وكانت تعاليم لينين ما تزال صالحة ، وهي التي حددت الهدف الاول للدولة السوفياتية خلال «المرحلة الاولى» للاشتراكية . وقد تم ادخالها الى عالم الطقوس في صيغة «تجاوز البلدان الرأسمالية الرئيسية من الزاوية الاقتصادية (۱) » . وتابع المجتمع السوفياتي نموه . وتابع تطور الانتاج الاشتراكي زيادة الطاقة المادية والتقنية ، قامعا في الوقت نفسه الطاقة البشرية .

لكن نجاح ستالين في بناء حضارة حديثة أفضى الى مأزق كانت النظرية الماركسية ـ اللينينية عن الامبريالية قد حددته بوضوح . ترى هذه النظرية ان اقتصاد الحرب يقدم مخرجا لتناقضات الرأسمالية الداخلية المتفاقمة باستمرار ، بالرغم من أن التوطد الرأسمالي على هذا النحو عارض ومؤقت ، وسينتهي حتما ، وبصورة وحشية ، بحروب بين الامم الامبريالية المتنافسة . لكن عندما يكون هناك خارج العالم الرأسمالي «عدو مشترك» تتطلب قوته المتعاظمة وتوسعه الابقاء على اقتصاد حربي ، او الاعداد للحرب الدائمة التي تجد فيها الدول الامبريالية وحدتها، واذا سمح التقدم التقني في الوقت نفسه للرأسمالية بالحفاظ على هذا الاقتصاد، دون انخفاض محسوس في مستوى الحياة (ان لم نقل رفعه !) ، فآنذاك يقوم وضع يبدو فيه نمو العالم السوفياتي بالذات وكأنه يبقي ويحافظ على وحدة العالم «الامبريالي» واستقراره . وهو لا يستطيع الخروج من هذا المأزق الا بتغييره سياسته تغييرا جوهريا ، وهذا شيء مشروط بتقدم مناظر في المجتمع السوفياتي. ان مثل هذا التغير في السياسة ، الهادف الى وضع حد لـ «الاقتصاد الحربي» الذي يفترض في الاستقرار الرأسمالي انه يقوم عليه ، يقتضي اولا ان تكون الدولة السوفياتية قد وصلت الى استطاعة تنافسية تسمح لها بأن «تخفف» من صرامة استراتيجيتها الصلبة والعدوانية . ان مثل هذا التخفيف ، الذي ينبغي ان يستمر بصورة منتظمة طوال حقبة طويلة من الزمن ، هو وحده الذي قد يستطيع ان يزعزع الاستقرار الرأسمالي العالمي وأن يعيد النظام الرأسمالي الى تلك «الحالة الطبيعية» التي يفترض في التناقضات الداخلية ان تنضج فيها وأن تنفجر في نهاية المطاف . ان التحولات السياسية والايديولوجية التي بدات اثناء «المؤتمر» ، وتعمقت بين عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، تدل على وجود تغير في السياسة وشيك الحدوث . وتاريخ ذلك لا يتعلق بارادة القادة السوفياتيين ، وموت ستالين لم يكن عاملا

---

١ ـ ستالين ، تقرير الى المؤتمر الثامن عشر للحزب عام ١٩٣٩ ، و«مسائل اللينينية» ـ المجلد الثاني ـ ص ٢٧٨ ، وخطابه في ٩ شباط ١٩٤٦ (البرافدا ١٠ شباط ١٩٤٦) . وينهي ن. فوزنسنسكي كتابه «اقتصاد حرب الاتحاد السوفياتي» بالصيغة نفسها . وليس بسبب هذه الصيغة أدين الكتاب .

حاسما . ان هذا العامل يرتبط بالاحرى بتحقيق الشرط الاساسي المسبق المتعلق باعادة احياء الدينامية «الطبيعية» الاشتراكية ـ الراسمالية ، أعني به وصول المجتمع السوفياتي الى مستوى متقدم من الحضارة الصناعية. واذا كانت التغيرات السياسية الحديثة تدفع ، كما نرى ، الى الاعتقاد بأن هذا الشرط المسبق موجود في نظر الماركسية السوفياتية ، فان هذه التغيرات ستفتح مرحلة جديدة جذري الجدة في تطور الشيوعية الدولي .

وستدرس الفصول التالية السمات الاساسية للماركسية السوفياتية اثناء المرحلة الستالينية ، وستحاول ان تعيد ربطها بالتيار الكامن وراء بناء المجتمع السوفياتي .

الفصل الثالث

العقلانية الجديدة

سنحاول اولا ان نحدد ، بصورة تمهيدية ، عقلانية تشييد الاشتراكية السوفياتية ، اي المبادىء التي توجه بناءها وديناميتها الداخلية . ولن نقبل مرشدا لنا ، من اجل هذا الهدف ، لا مفهوم «الاشتراكية» ولا نفيه ، ولا مفهوم «التوتاليتارية» ومرادفاته : لن نقبل بالاول ، لان صحة ذلك المفهوم تتعلق باتفاق على تعريفه ، ولا يمكن ، حتى في هذه الحال ، الا ان يكون نتيجة التحليل . ولن نقبل بالثاني ، لانه مفهوم ينطبق على عدد كبير جدا من الانظمة الاجتماعية ذات البنى المتباينة ، إن لم نقل المتعارضة . اننا سنحاول بالاحرى ان نتوصل الى تثبيت هوية تلك المبادىء ، بتجميعنا خصائص بناء المجتمع السوفياتي التي ظلت مستمرة كما هي تقريبا عبر مختلف المراحل والتراجعات الى الوراء ومختلف التعديلات . ويمكننا ان نوجزها ، بصورة مجملة ، على النحو التالي :

١ ــ التصنيع الكامل على اساس تأميم الانتاج ، مع اولوية «القطاع ا» (انتاج وسائل الانتاج) .

٢ ــ التطبيق التدريجي لمبدأ الجماعية في الزراعة ، اي المبدأ الهادف ، في النهاية ، الى تحويل الملكية الكولخوزية الى ملكية الدولة .

٣ ــ المكننة العامة للعمل ، وتوسيع التعليم التقني المتعدد الاختصاصات ، بحيث يتحقق «التماثل» في العمل بين المدينة والريف .

٤ ــ الارتفاع التدريجي لمستوى الحياة ، هذا الارتفاع المرتبط بانجاز الاهداف المحددة في النقاط ١ و٢ و٣ .

٥ ــ توطيد اخلاقية عامة للعمل ، «التنافس الاشتراكي» ، وإبعاد كل العناصر

البسيكولوجية والايديولوجية المتعالية («الواقعية السوفياتية») .

٦ ـ الحفاظ على اجهزة الدولة والمشاريع والحزب ، باعتبارها دولاب التحولات المذكورة في النقاط ١ الى ٥ .

٧ ـ الانتقال نحو توزيع النتاج الاجتماعي حسب الحاجات الفردية ، بعد تحقيق الاهداف المحددة في النقاط ١ الى ٥ .

ان هذه الاهداف مشروطة بالوصول الى مستوى الانتاجية الذي بلغته البلدان الصناعية المتقدمة . وانما ، ههنا ، يكمن الحد النهائي للميول السائدة اليوم . اما بعد هذا الحد فلن نجد الا ميولا جديدة مغايرة نوعيا . وسوف نشير اليها في الفصل الثامن الذي سنحاول فيه ان نحكم على منظورات «الانتقال الى الشيوعية».

والمبادىء التالية تتعلق بالتفسير السوفياتي لهذا الانتقال :

١ ـ ان تطور المجتمع السوفياتي من الاشتراكية الى الشيوعية هو سيرورة جدلية لتطور التناقضات الداخلية والخارجية .

٢ ـ يمكن ان تنحل التناقضات بصورة عقلانية ، دونما «انفجار» ، على اساس الاقتصاد الاشتراكي الذي تراقبه الدولة وتوجهه .

٣ ـ ان التناقض الداخلي الاساسي ، الذي يغذي القوة الدافعة المحركة للانتقال نحو الشيوعية ، هو التناقض القائم بين النمو المستمر للقوى المنتجة وبين علاقات الانتاج المتخلفة عن الاولى . وان تطوره العقلاني والمراقب يسمح بانتقال تدريجي الى الشيوعية ، بالطريق الاداري .

٤ ـ يتم الانتقال التدريجي الى الشيوعية في شروط «التعايش» مع الرأسمالية المستقرة . ولا يمكن للتناقضات الخارجية المنبثقة عن هذا الوضع ان تحل بصورة نهائية الا على الصعيد الدولي ، عن طريق قيام حل اشتراكي في بعض البلدان الراسمالية المتقدمة .

٥ ـ وهذا الحل هو نفسه سيرورة طويلة الامد ، تنسحب على مرحلة كاملة من التطور الرأسمالي والاشتراكي . فضعف الطاقة الثورية في العالم الرأسمالي والحالة المتأخرة للكتلة السوفياتية يستلزمان فترة «استراحة» جديدة واستمرار التعايش بين النظامين .

٦ ـ على الاتحاد السوفياتي ان يرعى ويغذي هذه «الاستراحة» ، باستغلاله النزاعات بين الدول الامبريالية(١) ، وبتجنبه الحرب معها، وبعدم تشجيعه التجارب الثورية («استلام السلطة») في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

---

١ ـ تلخص هاتان النقطتان الاخيرتان تصور لينين ، كما اوجزه ستالين ، عن «المرحلة التاريخية الثالثة من الثورة الروسية» (التي بدأت مع انتصار ثورة تشرين الاول واستمرت حتى اليوم) . انظر ستالين ـ سوشينينيا ـ ٤ ـ صفحة ١٥٣ ، ول. ف. شوريشيف ، «مشكلات الاستراتيجية والتكتيك في آثار ج. ف. ستالين ، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥» (موسكو ، البرافدا ، ١٩٥٠) .

٧ ـ سوف ينضج حل التناقضات الخارجية بفضل التناقضات الداخلية الرأسمالية وما بين الرأسمالية التي ستعيد الى البروليتاريا دورها من جديد كعامل الثورة التاريخي من جهة اولى ، ومن جهة ثانية بفضل قوة الاتحاد السوفياتي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المتعاظمة .

٨ ـ يتألف «الاحتياطي الرئيسي» الذي يدعم هذه القوى الثورية من الجماهير نصف البروليتارية والفلاحية في البلدان المتخلفة ، ومن حركات التحرر في المستعمرات والبلدان التابعة .

وتتجاوز السيرورة الاجتماعية ، التي ترشدها المبادىء الآنفة الذكر ، نطاق تصنيع مناطق الشرق المتخلفة، على اساس تأميم الاقتصاد فيظل ادارة توتاليتارية. وما يحدث فيها يتخطى بكثير حدود العالم الشيوعي . فالتصنيع الشيوعي يتم عن طريق «تخطي» مراحل تاريخية كاملة وحرقها . وبذلك يكون متجاوبا مع ميل عام للمجتمع التقني . واذا كان هناك فرق جوهري بين المجتمعين الغربي والسوفياتي، فهناك بالمقابل تيار تشابه قوي . فالنظامان يتقاسمان السمات المشتركة لاحدث حضارة صناعية: فالمركزية والادارة الجماعية تقضيان على المشروع الفردي واستقلال الفرد ، والمزاحمة منظمة ومعقلنة ، والبيروقراطيات الاقتصادية والسياسية تمارس السلطة معا ، وسلوك السكان منسق بفضل وسائل الاعلام الجماهيرية وصناعة «الألهيات» والتعليم . واذا ما تبين ان هذه الادوات ناجعة ، يمكن للدستور ان يمنح الحقوق والمؤسسات الديموقراطية دونما مجازفة بإساءة استعمالها لمعارضة النظام. ولا يشكل التأميم، اي الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، في حد ذاته ، مميزا جوهريا ، ما دام الانتاج مركزيا ومراقبا من دون اي مشاركة من السكان . واذا لم يكن هناك مبادهة ورقابة «من تحت» من جانب «المنتجين المباشرين» ، لا يعدو التأميم ان يكون وسيلة تقنية ـ سياسية لتنمية انتاجية العمل ، وللاسراع بتطور القوى المنتجة ، ومراقبتها من أعلى (التخطيط المركزي) ، ولا يعدو ايضا ان يكون تغيرا في نمط السيطرة وتعقيلا لها ، وليس تمهيدا لالغائها . وبإلغاء الفرد كذات اقتصادية وسياسية فاعلة ، تزول بعض العراقيل «البالية» امام تطور القوى المنتجة . فوحدات الانتاج الفردية (المادية والثقافية على حد سواء) لم تعد ادوات صالحة للاندماج الاجتماعي. فالتقدم التقني والانتاج الكثيف يفجران الاشكالالفردية التي تم بها التقدم في عصر الليبيرالية .

لكن التقدم التقني ونمو الانتاجية يهددان في الوقت نفسه بمقاومة الطابع الاضطهادي لتنظيم العمل وتقسيمه ، بمقدار ما يزيد التقدم التقني في قوة المجتمع وغناه . ويظهر وعي هذه التيارات المضادة في تحرر الماركسية السوفياتية بعد المرحلة الستالينية ، وفي الحاحها المتزايد على ضرورة الانتقال الى «مرحلة الاشتراكية الثانية» ، التي سنناقشها فيما بعد (١) .

---

١ ـ انظر الفصل الثامن .

يبدو النظام السوفياتي كأنه مثال آخر عن وليد متأخر «يقفز» عدة مراحل من التطور بعد فترة طويلة من التخلف ، ليلحق بفصيلة المجتمعات الصناعية المتقدمة ، بل ليقودها بتصميم . والمراحل المحروقة هي مراحل الحكم المطلق المستنير والليبيرالية والمشروع الحر وحرية المزاحمة الموروثة عن ثقافة قديمة للطبقات المتوسطة بايديولوجيتها الفردية والانسانية النزعة . وقد ادى المجهود المبذول للحاق بمستوى البلدان الصناعية المتقدمة ، بسرعة قياسية ، وانطلاقا من مستوى منخفض للغاية ، ادى الى بناء واستعمال جهاز انتاج ضخم ، مؤطر بنظام سيطرة وترويض يتنافى والعقلانية الفردية والنزعة الليبيرالية . وانما ههنا تكمن جذور نضال الماركسية السوفياتية المتواصل ضد العناصر الليبيرالية والمثالية في «الايديولوجيات البورجوازية» ، وهو نضال يعكس تنظيما اجتماعيا للقوى المنتجة يتجاوز العقلانية الليبيراليـة .

كانت فكرة **العقل** ، المميزة للحضارة الغربية الحديثة ، مركزة على استقلال الذات المفكرة التي كان فكرها المستقل يكتشف ويطبق قوانين التنظيم العقلي للطبيعة والمجتمع . وكانت الذات نفسها خاضعة لقوانين الطبيعة الموضوعية ، لكن كان يفترض بالعقل الموضوعي والعقل الذاتي ان يتطابقا في مجتمع سيطر على الطبيعة وحولها الى وسائل ، لا ينضب معينها عمليا ، لتفتيح حاجات الانسان ومواهبه . وكان تحقيق هذا الهدف يستلزم تحرر الفرد ، ما دامت الدولة والمؤسسات القائمة تقف عقبة في وجه التقدم التقني والاقتصادي . وكان على هذا التقدم ان ينبثق عن العمل الحر في حدود معقولة لعدد من المشاريع الفردية (من اقتصادية وسياسية وثقافية) ، وكان المفروض من ثم ان تتوطد عقلانية المجموع بفضل تزاحم هذه الوحدات الفردية . وكانت مثل هذه السيرورة تتطلب درجة عالية من الاستقلال الفردي ، ومن التبصر ، ومن الروح الحسابية ومن بعد النظر ، وهي صفات ينبغي اكتسابها لا من خلال الوجود المهني الواقعي فحسب ، بل ايضا من خلال الاعداد لهذا الوجود : في الاسرة ، في المدرسة ، وحتى في الافكار والمشاعر الخاصة . هكذا كان التقدم الاجتماعي مناطا الى حد كبير باستقلال الفرد ، اي بالتمايز والتوتر بين **العقل** الذاتي والموضوعي ، وبحل لهذا التوتر بصورة يحافظ معها العقل الموضوعي (حاجات المجتمع ومصالحه) على العقل الذاتي (حاجات الفرد ومصلحته) ويتيح له مجال التفتح .

كان التقدم التقني وتطور الصناعة الكبيرة يشتملان على ميلين متناحرين ، مارسا على هذه السيرورة تأثيرا حاسما :

١ ــ فقد استطاع تعقيل العمل ومكننته ان يحررا لدى الفرد كمية متعاظمة من الطاقة (ومن الوقت) ، من إسار الاعمال المادية الخالصة ، وأن يسمحا بتكريس هذه الطاقة وهذا الوقت لحرية عمل المواهب الانسانية بعيدا عن دائرة الانتاج المادي .

٢ ــ كما ولد هذا التعقيل وهذه المكننة ، في الوقت نفسه ، مواقف تتصف بالامتثالية النمطية والخضوع الدقيق للآلة ، وتتطلب سلوكا تكيفيا ورد فعل اكثر

مما تتطلب استقلالا وتلقائية (١) . وفي ظل الراسمالية المتطورة ، يتغلب الميل الثاني على الاول ، ويطيل أمد عبودية الانسان العمل الضروري اجتماعيا لكن الاضطهادي فرديا . هكذا يترافق التقدم التقني بتقدم السيطرة . ويلاحظ الميل نفسه في المجتمع السوفياتي : فالتأميم ومركزية الجهاز الصناعي يترافقان باستعباد العمل. ويتخذ تقدم التصنيع ، وتطلبات الآلة ، والتنظيم العلمي للعمل ، طابعا توتاليتاريا، وتسم بميسمها مظاهر الوجود كافة . ويهيمن التحسين التقني لجهاز الانتاج على الحكام والمحكومين مبقيا في الوقت نفسه على هذا المناخ . اما التلقائية والاستقلال فمتروكان للتنفيذ الجيد للتعليمات المقررة مسبقا . ويغدو المجهود الفكري من اختصاص المهندسين والتقنيين والخبراء . وتصبح الحياة الخاصة وأوقات الفراغ مجرد انفراج بعد العمل ، ومجرد استعداد للعمل حسب مقتضيات الانتاج. وليست المعارضة مجرد جريمة سياسية ، بل ايضا ضلال تقني وتخريب يسيء الى الآلات. وليس **العقل** سوى عقلانية كل شيء ، اي العمل اللامنقطع ونمو الطاقة الانتاجية. كما يظل الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، بين حاجات الانسان وحاجات المجتمع ، مجرد وعد .

ان التعليل الماركسي السوفياتي الذاتي لهذه العقلانية يمكن ان يساعد على توضيح وظيفتها . فقد اوجدت ثورة تشرين الاول ، بموجب هذا التعليل ، «تطابقا» بين علاقات الانتاج و«طابع القوى المنتجة» ينهي النزاع بين الفرد والمجتمع ، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . ومن هنا يكف **العقل** عن ان يكون مشتتا بين تظاهراته الذاتية والموضوعية . انه لا يعود مجرد «فكرة» مخالفة للواقع وخارجةعنه، بل يتحقق في قلب المجتمع بالذات . ويصبح هذا المجتمع ، المحدد على انه اشتراكي على حد قول النظرية الماركسية ، المقياس الوحيد في التمييز بين الصحة والخطأ. ولا يمكن ان يكون هناك اي تعال في الفكر والعمل ، او اي استقلال للفرد ، لان قانون الكل هو القانون الحقيقي . ان التعالي على ما هو كائن ، وتأكيد العقل الذاتي امام عقل الدولة ، والسعي وراء معايير وقيم أسمى ، انما هي مميزات المجتمع الطبقي الذي لا يكون فيه قانون المجتمع هو قانون الافراد الذين يتألف منهم . والحال ان المجتمع السوفياتي ينظم مصالح الافراد الواقعية في مؤسسات ، ومن هنا يصبح مشتملا على جميع معايير الصحة والخطأ ، الخير والشر . ليست « الواقعية السوفياتية» مجرد قضية فلسفية وجمالية ، بل تشكل البنية العامة للسلوك الفكري والعملي الذي تطلبه طبيعة المجتمع السوفياتي .

بديهي اننا اذا انكرنا صحة الماركسية السوفياتية ، ولم نقبل معادلة : الدولة السوفياتية = المجتمع الحر والعقلي ، فان مفهوم «تحقيق العقل» يغدو هو نفسه ايديولوجيا . فما دامت المصلحة الخاصة في الواقع ما تزال متناقضة مع مصلحة

---

١ ـ ثورشتاين فبلن «غريزة العمل» ـ نيويورك ١٩٢٢ ـ صفحة ٣٠٦ .

الكل ، وما دام التأميم ليس التشريك، فان عقلانية الواقعية السوفياتية تبدو لا عقلية بصورة عميقة : انها تطابق يفرضه الجهاز الاقتصادي والسياسي . غير اننا اذا ما حصرنا تقييم العقلانية السوفياتية الجديدة في هذه الحدود ، نكون قد أسأنا تقدير دورها الاساسي . وبالفعل ، ان ما هو لا عقلي حسب المعايير الخارجة عن النظام عقلي داخل هذا النظام . ووظيفة الاطروحات الرئيسية في الماركسية السوفياتية ان تعبر وتفرض تطبيقا محددا ، قادرا على خلق الوقائع التي تشترط وجودها تلك الاطروحات الرئيسية نفسها . انها لا تطالب بأي اصالة خاصة بها ، بل تنادي بحقيقة سابقة الوجود يجب تحقيقها عن طريق موقف وسلوك معينين . انها تعليمات ذرائعية للعمل . فالماركسية السوفياتية قائمة على سبيل المثال على عدد صغير من الصيغ التي تكرر باستمرار وتنزل منزلة المعتقدات المتحجرة ، والتي تنص على ان المجتمع السوفياتي مجتمع اشتراكي ليس فيه استغلال ، وعلى انه ديموقراطية بالمعنى التام للكلمة تضمن فيها حقوق المواطنين الدستورية وتحترم او تنص ، على العكس ، على ان الراسمالية تعيش الان مرحلة من تفاقم صراع الطبقات ، وانحطاط مستوى الحياة والبطالة ، وهكذا دواليك . وصحيح ان هذه التصريحات ، المصاغة على هذا النحو ، زائفة اذا ما نظرنا اليها في حد ذاتها ، وسواء استندنا الى معايير ماركسية ام غير ماركسية . لكن زيفها لا يدحضها اذا ما اخذنا بعين الاعتبار السياق الذي تظهر فيه ، ذلك ان الماركسية ترى ان صحة هذه التصريحات لا تتأكد من خلال الوقائع المباشرة ، بل من خلال «ميول» ، من خلال سيرورة تاريخية ، ستتمكن فيها الممارسة السياسية المطلوبة **من احداث** الوقائع المرغوبة .

ان قيمة التصريحات ذرائعية اكثر منها منطقية ، كما تدل على ذلك بوضوح بنيتها اللغوية (١) . فهي صيغ واضحة ، لا تتحمل تأويلات متعددة ، وتستدعي جوابا واضحا لا يتحمل تأويلات متعددة . فالاسم الواحد نفسه مترافق دوما ، من خلال تكرار لا متناه ، بالصفات والنعوت نفسها ، وهو يتحكم بها مباشرة وحالا ، بحيث انه في كل مرة يظهر فيها تأخذ طريقها بصورة «آلية» الى المكان المناسب . والفعل الواحد نفسه «يحرك» دوما الجملة في الاتجاه نفسه ، ويفترض في الذين تتوجه اليهم هذه الجملة ان يتحركوا هم ايضا في الاتجاه نفسه . وهذه التصريحات لا تنسب محمولا الى موضوع (حسب المنطق الشكلي او المنطق الجدلي) ، ولا تسلط الضوء على الموضوع في علاقاته النوعية كافة ـ فجميع مراحل المعرفة هذه تكمن خارج سياق الجملة ، اي في «كلاسيكيي» الماركسية ، والتصريحات المعتادة لا تفعل شيئا سوى التذكير بما هو مقرر سابقا . على المرء ان «يتهجاها» تهجيا ، وان يتعلمها بصورة ميكانيكية وحرفية . وهذا نوع من الطقوس يرافق العمل الذي يفترض فيه ان يوضع موضع التنفيذ . انها موجودة للتذكير بالممارسة المطلوبة ولدعمها . واذا ما نظرنا اليها ، في حد ذاتها ، فانها لا تخدم الحقيقة اكثر مما

---

١ ـ انظر رولان بارت : «درجة الصفر في الكتابة» ـ باريس ـ صفحة ٣٧ .

تخدمها الاوامر او الاعلانات : ان «حقيقتها» تكمن في مفعولها . وتساهم الماركسية السوفياتية من هذه الزاوية في أفول اللغة والاتصال ، هذا الافول الذي يتميز به عصر المجتمعات الجماهيرية . فالنظر الى جمل الايديولوجيا الرسمية من زاوية المعرفة امر لا معنى له : فهي تتصل بالعقل العملي لا بالعقل النظري . واذا ما فقدت هذه الجمل قيمتها على صعيد المعرفة ،واصبحت وسائل للحصول على تأثير مطلوب، اي اذا ما توجب تفسيرها على انها تعليمات بصدد هذا السلوك او ذاك ، فان العناصر **السحرية** تتغلب على التفهم ، في الفكر والعمل على حد سواء . ويتلاشى الفرق بين الوهم والواقع بقدر ما يتلاشى بين الصحة والخطأ ، اذا ما وجهت الاوهام سلوكا يعدل الواقع ويحوله . لقد وصف السحر ، من حيث تأثيره الفعلي على المجتمعات البدائية ، بأنه «مجموعة من الافعال العملية الخالصة التي انجزت كوسائل بهدف غاية ما» (١) . ويتصرف الانسان في السحر وكأن الربط بين بعض الافكار يولد فعلا مجموعة من الوقائع المترابطة . وهذا الوصف يمكن ان ينطبق تماما على الجمل النظرية الخالصة ، بقدر ما تأخذ اللغة الرسمية هي نفسها طابعا سحريا .

غير اننا بعيدون هذه المرة عن البدائيين ، وان عادت الى الظهور ، في العصر الراهن ، السمات السحرية للاتصال . فعناصر السحر اللاعقلية تتغلغل في نظام الادارة المخطط والمسير بصورة علمية . وتصبح جزءا لا يتجزأ من التنظيم العلمي للمجتمع . بل اكثر من ذلك ، ان السمات السحرية تتحول الى أدوات لصيانة الحقيقة . واذا كانت الصيغ الطقسية ، المقطوعة عن سياقها المعرفي الاصلي ، تستخدم لهذا السبب بالذات كتعليمات لا تناقش برسم سلوك جماهيري ، هو الآخر لا يناقش . فانها تحتفظ تحت شكل مجرد بجوهرها التاريخي . والهدف من التشبث الحازم بها هو الحفاظ على نقاء هذا الجوهر تجاه الوقائع التي تناقضه ظاهريا وتحول الحقيقة المقررة سابقا الى مفارقة . انها احالة منطقية تتحدى العقل. لكن احالة الماركسية السوفياتية لها اساس موضوعي : انها تعكس احالة وضع تاريخي لم يظهر فيه تحقيق وعود ماركس الا ليؤجل الى ما بعد ، وتتحول فيه القوى المنتجة الجديدة من جديد الى أدوات للقمع الانتاجي . وتحافظ اللغة المحولة الى طقس على المحتوى الاصلي لنظرية ماركس وتصونه كحقيقة يجب ان تصدق وتطبق عمليا ، بالرغم من جميع الشهادات المعاكسة : ان على الناس ان يتصرفوا ، في أفعالهم ومشاعرهم وأفكارهم ، كما لو ان دولتهم هي حقا ذلك العقل ، وتلك الحرية، وتلك العدالة ، التي تنادي بها الايديولوجيا . والطقوس انما هي موجودة لتدفع بالناس الى التقيد بهذا السلوك . والممارسة التي تعينها هذه اللغة الطقسية تدفع فعلا بجماهير واسعة ، محرومة من الامتيازات ، الى العمل عبر العالم أجمع . وتلعب الوعود الاصلية في نظرية ماركس في هذه العملية دورا حاسما . ويتناسب الشكل

---

١ ـ برونسلاف مالينوفسكي : «السحر والعلم والدين» ـ صفحة ٧٠ . انظر ايضا ا.ب. تايلور: «اصل الثقافة» ـ المجلد الاول ـ صفحة ١١٦ .

الجديد الذي تتخذه هذه النظرية مع عاملها التاريخي الجديد ـ شعب متأخر عليه ان يكون ما هو عليه « فعلا » : قوة ثورية تغير العالم . ان تحويل هذه النظرية الى طقس قد أبقاها على قيد الحياة تجاه قوة الوقائع الداحضة ، ونقلها تحت شكل ايديولوجي الى شعب متأخر ومضطهَد ينبغي ارغامه على القبول بسياسة تنقض وتتحدى حضارة صناعية رفيعة التقدم . وتؤدي النظرية الماركسية ، في وظيفتها السحرية ، دور عقلانية جديدة .

ليس الطابع المتناقض للعقلانية السوفياتية محدودا بمنطقتها الذاتية ، بل يسم ايضا التصريحات المتعلقة بالعالم الراسمالي . صحيح انه من الممكن في غالب الاحيان انتحال اكاذيب سافرة من اجل اغراض الدعاية الخالصة ، لكن ههنا ايضا يدفعنا استمرار الاكاذيب ، التي تتجاوز كل قابلية للتصديق ، الى الاعتقاد بأن هناك نية تحد ، ارادة نضال ضد الوقائع التي تبدو ، اذا ما حكمنا عليها استنادا الى «حقيقة» التاريخ ، غير لازمة الحدوث ومطلوبا نفيها . اذا ما روى، على سبيل المثال، المندوب الخاص لجريدة البرافدا في نيويورك (١) ، انه لم يجد في فهارس «مكتبة نيويورك العامة» كتابا واحدا عن «ستالينغراد او الجيش السوفياتي بشكل عام» ، فان كون فهرس هذه المكتبة يحتوي على حوالي «دزينتين من البطاقات التي تتصل مباشرة بمعركة ستالينغراد» و«حوالي ٥٠٠ بطاقة تحمل عنوان الجيش الروسي» هو في نظر المراسل السوفياتي مسألة «ينفيها» سياق عداء اميركا المطلق تجاه الاتحاد السوفياتي . وكذلك اذا كان كتاب وليم . ز . فوستر «تاريخ الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة» المنشور عام ١٩٥٢ ـ في وقت لم يكن فيه الحزب يتمتع عمليا بأي تأييد شعبي ، وكان قادته في السجن ، ولا يمثل المنتمون اليه الا كماً قابلا للاهمال ـ اقول اذا كان هذا الكتاب ينتهي بفصل عنوانه «حزب الطبقة العاملة والامة» ، ويشتمل على مقطع بعنوان «تقدم الحزب الشيوعي» ، فان اللاواقعية المرهقة لهذه الصيغ تشكل جزءا من وظيفتها : رفض الخضوع للوقائع ، وصيانة وإنجاز «الفكرة» الحقيقية عن الحزب باعتباره «حزبا لينينيا جماهيريا» ، بخلاف وجوده العيني غير الكافي .

تتحول نظرية ماركس الى ايديولوجيا ، بعد ان اخذت شكل بنية طقسية . لكن محتواها ووظيفتها يميزانها عن الاشكال «الكلاسيكية» للايديولوجيا : فهي ليست البتة «وعيا زائفا» (٢) ، بل بالاحرى وعي زيف «موضوعي» . ان **الوضع الراهن** هو الزائف (بناء الاشتراكية في بلد متأخر ، واستقرار الرأسمالية) ؛ وتصحيح هذا الزيف هو رسالة الاتحاد السوفياتي التاريخية . وفي هذا نزوع لالغاء حرية الوعي الايديولوجية ، ولتوحيد الايديولوجيا بالبنية التحتية ، بتحويلها الى عنصر من عناصر

---

١ ـ النيويورك تايمز ـ ٢ شباط ١٩٥٣ .

٢ ـ انجلز ، رسالة الى فرانز مهرينغ ، ١٤ تموز ١٨٩٣ (في «ماركس وانجلز ، دراسات فلسفية» ـ باريس ١٩٣٥ ـ ص ١٦٥) .

العمل الاجتماعي الواعي . وكلما تعمق التنافر بين الايديولوجيا والواقع ، في الوقت الذي يشتد فيه التنافر بين طاقة المجتمع الانتاجية واستخدامها القمعي ، خضعت عناصر الايديولوجيا الحرة سابقا لرقابة السلطة وتوجيهها. ان ضعف الاستقلال النسبي للايديولوجيات ازاء الضرورات الاجتماعية الفاعلة، وتحجر مضمونها يميزان المرحلة الراهنة من الحضارة الغربية والشيوعية على حد سواء. فالايديولوجيا تصبح بشكلها المتحجر ، الفارغ من مضمونه الذي كان ينتقد المجتمع القائم ويعارضه ، اداة سيطرة . واذا كانت الافكار كالحرية الانسانية ، او العقل ، او استقلال الفكر الفردي ، لم تعد مفهومة من خلال ندائها الذي لم يلب بعد ، واذا اصبحت مجرد قطع في مجموعة اسلحة الصحفيين، ورجال الدولة، والمسؤولين عن التسلية والدعاية، الذين يخونونها يوميا، بتأديتهم عملهم في الحفاظ على الوضع القائم ، فان المفاهيم التقدمية للايديولوجيا تنفصم عن وظيفتها المتسامية ولا ترجعنا الا الى نماذج من السلوك المطلوب .

يزيد أفول الفكر المستقل بشكل ملموس من قوة الكلمات ـ قوتها السحرية التي كان تدميرها في الماضي بداية الحضارة . فالكلمات تصبح ، بعد ان توفرت لها الحماية ضد المجهود الفكري الذي يصعد من الكلمات الى الافكار التي كانت تعبر عنها في الماضي ، اسلحة بين يدي سلطة يقف الفرد منزوع السلاح تماما أمامها . وبفضل وسائل الاتصال الجماهيرية ، تنقل الكلمات اهداف السلطة ، وتسلك الشعوب المحكومة السلوك المطلوب .

لقد تطورت العقلانية التي رافقت تقدم الحضارة الغربية من خلال توتر بين الفكر وموضوعه : فكان البحث عن الصحة والخطأ يتم من خلال العلاقة بين الذات العارفة وعالمها ، وكان المنطق هو التطوير العقلي لهذه العلاقة ، معبرا عنه بالجمل. وكما كان موضوع الفكر يعتبر شيئا ما في ذاته ولذاته (لا يهم ان يكون منفصلا عن الفكر ، ان قليلا وان كثيرا) ، كذلك كانت الذات تعتبر شيئا ما «لذاته» ـ شيئا يملك حرية كشف الحقيقة بصدد موضوعه، وبخاصة الحقيقة التي ما تزال خفية والامكانيات غير المتحققة . كانت الحرية القادرة على المعرفة تعتبر جزءا اساسيا من الحرية العينية ، من امكانية العمل وفق الحقيقة وتحقيق امكانياتها الذاتية والموضوعية . ومن اللحظة التي تختفي فيها هذه العلاقة بين الذات والموضوع ، يفقد المنطق الشكلي اساسه . فالصحة والخطأ لا يعودان من صفات الجمل العرفانية ، بل من صفات وضع قائم ، سابق الوجود ، سابق التحديد ، يجب ان يتلاءم معه الفكر والعمل . وهكذا يقاس المنطق بمواءمة هذا الفكر وهذا العمل لانجاز الهدف المحدد مسبقا .

الفصل الرابع

الاشتراكية في بلد واحد

تسم العقلانية الجديدة ، التي حاول الفصل السابق ان يحدد هويتها ، بميسمها الجو الذي تم فيه بناء المجتمع السوفياتي . ونستطيع ان نقول ، بصورة أدق ، ان هذه العقلانية تشكل جزءا من الطبيعة المتناقضة للمجتمع السوفياتي الذي يقوم فيه نظام سيطرة منهجي بتمهيد الجو للحرية ، وتبرر فيه سياسة القمع باعتبارها سياسة تحرير . اننا لا نسلم بالفرضية القائلة ان الماركسية السوفياتية مجرد ايديولوجيا مفروضة من فوق ، مهمتها تدعيم النظام ، كما لا نقبل بالفرضية المعاكسة القائلة ان المجتمع السوفياتي مجتمع اشتراكي بالمعنى الماركسي للكلمة . وعلى هذا، نحن لا نستطيع ان نفسر هذه المفارقة بأنها محض تنافر بين الايديولوجيا والواقع . بل يبدو بالاحرى ان هذه المفارقة تعكس بناء المجتمع السوفياتي في شروط التعايش « الشاذة » .

لقد نوهنا بأنه ما دامت رقابة وسائل الانتاج وتوزيع الانتاج ليسا في يد «المنتجين المباشرين» ، اي ما دام ليس هناك رقابة ومبادهة «من تحت»، فان التأميم لا يكون الا أداة سيطرة فعالة ، شأنه شأن التصنيع تماما ، ووسيلة لزيادة انتاجية العمل والتحكم بها في اطار المجتمعات الجماهيرية . ويتبع المجتمع السوفياتي ، من هذه الزاوية ، الاتجاه العام للمجتمع الصناعي في مرحلته الحديثة . الا ان علينا ان نتساءل ، بالرغم من ذلك ، عما اذا لم يكن تأميم الاقتصاد السوفياتي يملك ، نتيجة تقدم هذا الاقتصاد بالذات ، دينامية داخلية تستطيع معارضة الميول القمعية وتحويل بنية المجتمع السوفياتي ، بصرف النظر عن سياسة الحكام واهدافهم الفعلية او المزعومة . ولن تأسر هذه الدينامية اهتمامنا ، في اطار هذه الدراسة ، الا بقدر ما تنعكس في تطور الماركسية السوفياتية ، وسنقصر النقاش على بعض المدركات التي

تبدو لنا فصيحة الدلالة للغاية . وعليه ، سوف نحتفظ بمفهوم «الاشتراكية في بلد واحد» ، وديالكتيك الدولة السوفياتية الذي يفرضه مثل هذا الاتجاه السياسي ، وبعض تحولات الايديولوجيا ، وأخيرا «الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية» الذي يمثل ذروة هذه الدينامية .

ان مذهب «الاشتراكية في بلد واحد» ، الذي قدم للماركسية السوفياتية اطارها العام طوال الفترة الستالينية (١) ، يفيد ايضا في تبرير الوظيفة القمعية للدولة السوفياتية تاريخيا . فهو لم يكف عن ان يكون مرتبطا بتطور الوضع الدولي: ان عزلة الثورة البولشفية في البداية ، وانحصار الاشتراكية في مناطق متأخرة ، وتوطد الرأسمالية عبر القارات ، قد حملت مسؤولية التناقضات الداخلية والخارجية على حد سواء ، التي تثقل كاهل المجتمع السوفياتي . يرى المذهب الستاليني أن التناقضات الاولى يمكن ان تحل من قبل - وفي - الاتحاد السوفياتي بفضل الدور «القيادي» الذي تتحمله الدولة ، في حين ان التناقضات الثانية لا يمكن تصفيتها نهائيا الا عن طريق التطور الدولي، اي الثورة في العالم الرأسمالي(٢). الا ان التناقضات الخارجية ، في الواقع ، تطيل أمد التناقضات الداخلية ، وكذلك بالعكس ، بحيث ان التمييز بينها يفقد قيمته . ان «الاشتراكية في بلد واحد» تنحل بفضل تطورها الخاص في تصور اوسع يعيد توطيد الصلات الاساسية بين بناء المجتمع الاشتراكي وتطور الرأسمالية .

تتنوع الطريقة التي تشير بها الماركسية السوفياتية الى التناقضات الداخلية حسب مختلف مراحل التطور . فهذه التناقضات محددة ، بصورة رئيسية ، على انها تناقضات بين البروليتاريا والطبقة الفلاحية (٣) ، وبين الدولة الاشتراكية و«بورجوازيتنا الخاصة (٤)» ، وبين الوعي القديم والعقلية الاشتراكية (٥) . وتقوم في اساسها على التناقض بين نمو القوى المنتجة وتخلف الاستهلاك عنها .

اما التناقضات الخارجية فتفسر على انها انتقال لصراع الطبقات الى النطاق الدولي :

«في حين يخوض الاتحاد السوفياتي ، في الطرف الاقصى من الارض ، معركة صراع الطبقات ، نجد هذه المعركة تمتد في الطرف الاقصى الآخر ، الى اراضي الدول البورجوازية التي تحيط بنا (...) ان الصراع الطبقي ، المتعلق بالاتحاد

---

١ - م.م. روزنتال «المنهج الماركسي الجدلي» صفحة ٥٧ و١٠٨ .

٢ - تعود اول صياغة «أصيلة» لذلك الى عام ١٩٢٥ في مقال ستالين «نتائج اعمال مؤتمر الحزب الرابعءشر» . المؤلفات الكاملة - المجلد ٨ صفحة ٩٠ - ١٣٢ .

٣ - ستالين : المصدر المذكور آنفا ورد في «مسائل اللينينية» - المجلد الاول - صفحة ١٤٩ .

٤ - ستالين «رسالة الى ايفانوف» - «الاستراتيجية والتكتيك الخ» - المصدر المذكور آنفا صفحة ١٥١ .

٥ - روزنتال - المصدر المذكور آنفا - صفحة ٢٩٢ وما يليها .

السوفياتي ، قد انتقل الان في اكثر مظاهره حدة الى الصعيد الدولي» (١) .

يرى ماركس ان صراع الطبقات أممي بماهيته . فمن غير المعقول اذن الحديث عن «انتقال» الى الصعيد الدولي . لكن هذا المفهوم يأخذ في الماركسية السوفياتية دلالة مختلفة : فهو يبذل جهده ليلائم النظرية الماركسية عن صراع الطبقات مع تلك الواقعة التاريخية المتمثلة في «تجميده» في البلدان الصناعية المتقدمة . انه مرتبط بمذهب «المعسكرين» . فالمعسكر «الديموقراطي والاشتراكي» ، الذي يقوده الاتحاد السوفياتي ، يمثل الصراع من اجل المصالح الطبقية «الفعلية» للبروليتاريا الاممية . وما دامت البروليتاريا «الغربية» «محصورة» جغرافيا في «المعسكر الامبريالـــي» (رغم انها تنتمي «في الواقع» الى المعسكر الاشتراكي) ، فانها لا تستطيع ان تؤكد فعليا مصالحها «الفعلية» — فهذه مهمة تقع على عاتق فصيلة الامم المجتمعة فـــي المعسكر السوفياتي . ان النزاع بين مصالح البروليتاريا الفعلية ومصالحها المباشرة ، هذا النزاع الذي كشفت عنه النظرية الماركسية منذ البداية ، يصبح الان نزاعا بين تجمعين دوليين : والمفروض في بروليتاريا البلدان المتخلفة «الخارجية» ان تقاتل من اجل المصالح الفعلية ، وتأخذ على عاتقها الرسالة التاريخية للبروليتاريا العالمية . ويترافق هذا التغير في التناحرات بتغير في مضمون الصراع الطبقي واستراتيجيته . فهذا الصراع يصبح نزاعا دائرا حول المكان والسكان ، وتصبح المشكلات الاجتماعية تابعة للمشكلات السياسية . ولا تلقى المصالح الطبقية للبروليتاريا الغربية (ومجموع البروليتاريا بالتالي) التأييد من السياسة السوفياتية الا بقدر ما لا تتعارض معمصالح الاتحاد السوفياتي السياسية . وعلى هذا ، فان صراع الطبقات لم ينتقل الـــى الصعيد الدولي : بل من الاصح ان نقول انه يتحول الى صراع سياسي دولي .

ان مثل هذا التحول يحكم بعدم الجدوى على جميع الجهود المبذولة لحـــل التناقضات الداخلية في المجتمع السوفياتي دونما مساس ببنيته . فتحقيق اهداف الماركسيةمنوط بحل النزاع بين القوى المنتجة والطابع القمعي لتنظيمها واستخدامها . ولقد كان ماركس يرى ان الغاء الرأسمالية ليس غاية في ذاته بل وسيلة لحل هذا النزاع ، ولوضع حد بالتالي لاستعباد الانسان من قبل عمله ولاستغلال الانسان من قبل الانسان . وبقدر ما يترجم هذا الاستعباد على نحو تأسيسي في عملية الانتاج ، فلا سبيل الى الغائه الا من خلال هذه العملية ، ولن يستطيع الافراد ان يكونوا احرارا الا اذا اشرفوا على عملية الانتاج . يمكن ان توجد عدة مراحل على الطريق نحو هذه الحرية ، بل يمكن ان توجد مراحل قمع (ولقد اشار اليها ماركس في نقده لبرنامج غوتا) — لكن اذا لم تكن الطبقة العاملة باعتبارها عامل التحرير التاريخي الوحيد ، هي نفسها التي تقطع هذا الطريق ، فان الثورة الاشتراكية لن يكون لها **اي مبرر** وجود . واذا لم تعكس الثورة ، دفعة واحدة ، العلاقة بين الشغيل وأدوات عمله ، اي اذا لم تسلم الاول الرقابة على الثانية ، لا يكون مبرر وجودها مختلفا كثيرا عـــن

---

١ — ستالين عام ١٩٣٧ . انظر ايضا كتاب روزنتال المذكور — ٣٠٢ .

مبرر وجود المجتمع الراسمالي . وعلى هذا ، فان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج مرتبط من الاساس بنقل الرقابة عليها الى الشغيلة انفسهم . وما لم يتم هذا النقل ، تجازف الثورة بأن تخلق من جديد التناحرات نفسها التي تبذل جهدها للتغلب عليها . وتظهر هذه التناحرات تحت اشكال متعددة : الاستخدام القمعي لوسائل الانتاج المؤممة ، التباين بين مستوى الانتاجية ومستوى الاستهلاك ، النزاع بين حاجات المجتمع وحاجات الفرد ، بين ملكية الدولة والملكية الخاصة او شبه الخاصة ، وكذلك على الصعيد الدولي : بين مصالح الاتحاد السوفياتي ومصالح الاحزاب الشيوعية الاجنبية ، بين اهداف الامن القومي في الاتحاد السوفياتي واهداف السياسة الاشتراكية . وتظل هذه التناحرات قائمة حتى لو اصبحت «الاشتراكية في بلد واحد» بمعنى ما «الاشتراكية في مدار واحد» ، ذلك لانها ترجع في التحليل الاخير الى العوامل التي ولدت وغذت تعايش النظامين . واذا كانت الماركسية السوفياتية تبرر بقاء جهاز الدولة القمعي بالمثول الدائم «للتهديد الرأسمالي» ، الا انها تعترف بأن بنية المجتمع السوفياتي ما تزال متناحرة ، وبأن حل التناحر منوط بتغير جوهري في التوازن الدولي . لقد كان ستالين يزعم في عام ١٩٣٨ ان التناقضات الداخلية قد حلت بفضل نجاح بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي (١) . وفي عام ١٩٥٢ ، اشار من جديد الى هذه التناقضات الداخلية التي تعاود الان الظهور على مستوى آخر (٢) .

هكذا يدفع الوضع التاريخي الى غياهب العدم بالتصور الستاليني عن «الاشتراكية في بلد واحد» ؛ هذا التصور القائل ان التناقضات الداخلية يمكن ان تحلها الدولة السوفياتية ، بينما ستظل التناقضات الخارجية قائمة . وترى الماركسية السوفياتية ان «التطويق الرأسمالي» يفرض التعزيز المستمر للمؤسسات السياسية والعسكرية القمعية ، ويمنع الاستخدام الحر للقوى المنتجة لاشباع الحاجات الفردية . لكن هذا التعزيز المستمر للمؤسسات السياسية والعسكرية السوفياتية يطيل بدوره امد «التطويق الرأسمالي» ، بل يؤدي الى توحيده على مستوى القارات . ولم تقلع الماركسية السوفياتية منذ عهد لينين عن الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي لن يكون في النهاية قادرا على البقاء على قيد الحياة ، الا اذا استطاع ان يخرج من هذا المأزق لصالحه . وتأمل الماركسية السوفياتية ان يتوفر هذا المخرج بفضل ولادة «التناقضات الملازمة للرأسمالية» من جديد في «المعسكر الامبريالي» . وهذه التناقضات في حالة سبات الان ، بسبب التنظيم العسكري للاقتصاديات الغربية . ومن هنا ، فان الهدف الرئيسي الاول هو حل هذا الكيان الاقتصادي والسياسي الكبير .

---

١ ــ ستالين ــ رسالة الى ايفانوف ــ المصدر المذكور آنفا ــ صفحة ١٥ .

٢ ــ ستالين ــ «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» المصدر المذكور آنفا صفحة ٣٢ الى ٣٩ .

لكن القادة السوفياتيين لا يستطيعون ان يأملوا بالوصول الى ذلك الا اذا كف التنافس العالمي عن ان يكون تنافسا مسلحا يستهلك قسما كبيرا من الانتاجية السوفياتية ؛ اي الا اذا أعيد توجيه قدرة انتاج الدولة السوفياتية لتوضع في خدمة حاجات مواطنيها . وهذا معناه ان الانتاج وعلاقات الانتاج سيعاد تنظيمها بشكل لا يعود معه تحسن شروط الحياة المادية والثقافية مجرد نتيجة غير مباشرة، بل يصبح هدف المجهود الجماعي . ويبدو مثل هذا التحويل للمجتمع السوفياتي في نظر الماركسية السوفياتية ، ضرورة تاريخية ، مطلبا من مطالب السياسة الدولية في عصر التعايش . ان الماركسية السوفياتية مرغمة على الاعتراف بالارتباط المتبادل بين سلسلتين من التناقضات تجعلان المشكلات الاجتماعية تحدد المشكلات السياسية. والهدف الحيوي المتمثل في الخروج من المأزق لا يمكن ان يتم بلوغه الا بتحويل المجتمع السوفياتي تحويلا يتعين عليه ان يثبت تفوق الاشتراكية الاقتصادي والثقافي على الرأسمالية ، وينشر الاشتراكية «بالعدوى» ، ويقدم بالتالي اساسا ليقظة صراع الطبقات في العالم الراسمالي .

وكيما نستطيع تقييم آفاق هذا التحويل ، يتوجب علينا ان نناقش البنية الاجتماعية للدولة السوفياتية التي ينبغي ان تظل ، بمقتضى النظرية السوفياتية ، «العنصر القائد» للتغيرات الاجتماعية .

الفصل الخامس

حول الدولة السوفياتية

يكفي قليل من الكلمات للتذكير بالعناصر الاساسية ، في نظرية ستالين ، بصدد حماية الدولة الاشتراكية ونموها . فعلى الدولة الاشتراكية ، بخلاف قانون انجلز عن «تلاشي» الدولة الذي لا يصلح للتطبيق الا عندما تكون الاشتراكية منتصرة في جميع البلدان الصناعية او معظمها ، على الدولة الاشتراكية ان تأخذ على عاتقها وظائف جديدة وحيوية حين تكون هناك «اشتراكية في بلد واحد» ، او حين يكون هناك «حصار رأسمالي» . وهذه الوظائف تتغير كلما تغير التطور الداخلي والموقف الدولي . وخلال المرحلة الاولى (من ثورة تشرين الاول الى «القضاء على الطبقات المستغِلة») ، كانت وظائف الدولة تكمن في :

أ ــ «تصفية الطبقات المجردة من ملكيتها داخل البلاد» .

ب ــ «الدفاع عن البلاد ضد الهجوم الاجنبي» .

ج ــ ضمان «التنظيم الاقتصادي والتربية الثقافية» .

وفي المرحلة الثانية (من «تصفية العناصر الرأسمالية في المدينة والريف» ، الى «الانتصار الكامل للنظام الاشتراكي وإقرار الدستور الجديد») ، اختفت الوظيفة(أ) واستبدلت بوظيفة «حماية الملكية الاشتراكية» ، وبقيت الوظيفتان (ب) و (ج) على حالهما . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان تظل الدولة قائمة اذا لم يوضع حد «للتطويق الراسمالي» ، واذا «لم يبعد خطر العدوان العسكري من الخارج» ــ وهي لن «تختفي» (١) الا في الحالة المعاكسة . ومنذ عام ١٩٣٠ ، كان ستالين قد أماط

---

١ ــ ستالين : «تقرير عن عمل اللجنة المركزية الى مؤتمر الحزب الثالث عشر» ــ «مسائل اللينينية» المصدر المذكور آنفا ــ المجلد ٢ ــ صفحة ٣٠٥ .

اللثام عن ديالكتيك الدولة الاشتراكية في هذه الصيغة : «أكبر تطوير ممكن لسلطة الدولة بهدف تهيئة شروط زوال الدولة ـ هذه هي الصيغة الماركسية» (١) . ثم جرى تشديد اللهجة فيما بعد على تعزيز سلطة الدولة ، قبل الانتقال الى الشيوعية وأثنـاءه (٢) .

لقد كان التصور الماركسي الاصلي ينص على الحفاظ على الدولة في مرحلة الاشتراكية الاولى . وكان ماركس يعتقد ان «تبعية الافراد العبودية لتقسيم العمل» ستستمر أثناء المرحلة الاولى من الاشتراكية (٣) . وعلى هذا ستستمر الدولة في الوجود ، وسيكون «تلاشيها تدريجيا ، وتسبقه مرحلة تحويل» المؤسسات السياسية . هذا هو التطور الذي رسمه انجلز منذ عام ١٨٤٧ (٤) ، والذي أكده من جديد في الاعوام ١٨٨٠ في نقاشه مع الفوضويين :

«ان الفوضويين (...) يصرحون بأن الثورة البروليتارية يجب ان تبدأ بالغاء التنظيم السياسي للدولة . لكن التنظيم الوحيد الذي تجده البروليتاريا شاغرا، بعد انتصارها ، هو الدولة . يمكن لهذه الدولة ان تخضع لتحولات هامة قبل ان تستطيع القيام بوظائفها الجديدة . لكن هدمها دفعة واحدة سيعني هدم التنظيم الوحيد الذي ستمارس به البروليتاريا السلطة التي تكون استولت عليها ، كيما تخضع اعداءها الراسماليين ، وتنجح في تحقيق تلك الثورة الاقتصادية التي سينتهي الانتصار بدونها الى هزيمة جديدة حتما» (٥) .

والاستشهادات التي اخذها لينين عن ماركس وبنى عليها دحضه لكاوتسكي ، في «الدولة والثورة» ، لا تناقض هذا التصور (٦) . ان «آلة الدولة» التي يجب ان تفكك ، «الآلة البيروقراطية والعسكرية» التي لا يمكن ان تنتقل الى أيد اخرى بل ينبغي ان «تحطم» ، هي الدولة الطبقية البورجوازية . صحيح ان كل اشكال الدولة

---

١ ـ تقرير سياسي الى مؤتمر الحزب السادس عشر .

٢ ـ ستالين : «بصدد الماركسية في علم اللغة» ـ باريس ١٩٥١ . انظر ايضا م.م. روزنتال ـ المصدر المذكور آنفا ـ صفحة ١٠٩ .

٣ ـ نقد برنامج غوتا ـ ٢ ـ صفحة ٢٥ .

٤ ـ «مبادىء الشيوعية ، المسألتان ١٧ و١٨» ـ الترجمة الفرنسية «البيان الشيوعي» ـ صفحة ١٥١ ـ ١٥٤ .

٥ ـ رسالة الى ف. فان باتن ، ١٨ نيسان ١٨٨٣ . وما قاله انجلز في «ضد دهرينغ» المصدر المذكور آنفا ـ صفحة ٣١٩ ـ ٣٢٠) ، المكتوب قبل خمسة اعوام فقط ، يبدو كأنه يناقض هذا المفهوم . فقد قال فيه «ان الفعل الاول الذي تبدو الدولة من خلاله انها ممثلة المجتمع كله فعلا ـ الاستيلاء على وسائل الانتاج باسم المجتمع ـ هو في الوقت نفسه فعلها الاخير الخاص بها كدولة». الا ان بعض الكلمات الواردة في النص («فعلا» ، «المجتمع كله» ، «الخاص») تفسح في المجال لتعيين مكان هذا «الفعل» في نهاية المرحلة الاولى بدلا من بدايتها .

٦ ـ «الدولة والثورة» ـ باريس ١٩٣٦ ـ ص ٣١ ـ ٣٨ .

التاريخية ، كما يرى ماركس ، كانت اشكالا طبقية للدولة . وينطبق هذا القانون على الدولة الاشتراكية، بقدر ما تتأثر مرحلة الاشتراكية الاولى «بميراثها الرأسمالي». لكن بينما تستمر الدولة الاشتراكية في ممارسة وظائفها الاكراهية، يتعرض جوهرها الى تبدل أساسي: ان الدولة الاشتراكية هي البروليتاريا المنظمة في طبقة قائدة(١). وعلى هذا ، ومن وجهة نظر الوضع الطبقي والمصالح الطبقية ، تتوحد هوية ذات الاكراه وموضوعه (٢) . بهذا المعنى ، فان دولة المرحلة الاولى هي «لا دولة» ، الدولة «المحطمة» و«المفككة» (٣) . وما دامت السلطة السياسية «السلطة المنظمة لطبقة بهدف اضطهاد طبقة اخرى (٤) » ، فان توحد الهوية الطبقية بين ذات الدولة وموضوعها يميل الى تحويل الاكراه الى تسيير عقلاني . لقد لخص ماركس وانجلز تغيرات وظيفة الدولة بهذا التحول : «ستفقد الوظائف العامة طابعها السياسي ، وستتحول الى مجرد وظيفة ادارية متعلقة بمصالح المجتمع الحقيقية (٥) » .

بيد ان الدولة السوفياتية ، بخلاف هذا التصور ، تمارس بصورة تامة وظائف سياسية وحكومية ضد البروليتاريا نفسها . وتظل السيطرة في تقسيم العمل وظيفة اختصاصية ، وتكون من احتكار بيروقراطية سياسية واقتصادية وعسكرية . ويعزز هذه الوظيفة التنظيم الاستبدادي المركزي لعملية الانتاج ، الذي تقوده فئات تتولى تحديد حاجات المجتمع (للنتاج الاجتماعي وتوزيعه) بصورة مستقلة عن الرقابة الجماعية للسكان المحكومين . ومسألة معرفة ما اذا كانت هذه الفئات تؤلف «طبقة» بالمعنى الماركسي للفظة هي مشكلة من مشكلات تفسير الماركسية وشرحها (٦) .

---

١ ــ البيان الشيوعي ــ ص ٩٤ .

٢ ــ اللهم بالطبع الا عندما تكون سلطة الدولة موجهة ضد «الاعداء الرأسماليين» في الداخل والخارج . لكن هذه الوظيفة ، حسب التصور الماركسي ، لا تغير البنية الاساسية للدولة الاشتراكية. فالاعمال العسكرية والبوليسية ضد العدو الطبقي تعتبر انتفاضة جماهيرية ، اعمالا صادرة عن الشعب المسلح .

٣ ــ ماركس ، رسالة الى كوجلمان ، ١٢ نيسان ١٨٧١ (الحرب الاهلية في فرنسا ــ باريس ــ ص ٧٧) . انظر ايضا لينين ، «الدولة والثورة» ص ٤٣ .

٤ ــ البيان الشيوعي ــ ص ٩٦ .

٥ ــ انجلز «حول السلطة» (المنشور بالايطالية عام ١٨٧٤) . انظر ايضا صيغة انجلز المشهورة في «ضد هرينغ» (المصدر المذكور آنفا ــ ص ٣٢٠) : «ستحل ادارة الاشياء محل ادارة الاشخاص» .

٦ ــ من الواضح انه اذا كانت «الطبقة» تحدد بالعلاقة بوسائل الانتاج الاساسية ، وتحدد هذه العلاقة بالملكية ، فان البيروقراطية السوفياتية **ليست** طبقة . واذا اخذنا كمقياس مسألة **الرقابة** على وسائل الانتاج ، فان مسألة معرفة ما اذا كانت هذه الرقابة تتم عن طريق الممثلين المنتخبين ام لا ، وخاضعة بدورها فعليا لرقابة «المنتجين المباشرين» ، تأخذ اهمية حاسمة . اننا نستعمل هنا كلمة «الطبقة» لنشير الى فئة تمارس وظائف حكومية (بما فيها المشاريع) «متمايزة» على صعيد التقسيم الاجتماعي للعمل ــ مع او بدون امتيازات خاصة . ومن هنا ، وحتى لو كانت البيروقراطية منفتحة على صعود آت «من تحت» ، فانها تظل طبقة ما دام الطابع المتميز لوظيفتها يجعلها مستقلة عن الشعب الذي تسيره وتديره .

والواقع ان الماركسية السوفياتية تلح هي نفسها على الوظيفة «القيادية» للدولة (التي تميزها عن المؤسسات الكامنة وراءها) ، وأن هذه الدولة تبقي على الانفصال بين «المنتجين المباشرين» وبين الرقابة الجماعية على عملية الانتاج . وتبرر الماركسية السوفياتية هذا «الشذوذ» بظروف الاشتراكية غير الطبيعية من خلال «التطويق الراسمالي» . والمفروض في هذه الظروف انها تتطلب استمرار الدولة بل توسيعها باعتبارها نظاما للمؤسسات السياسية ، كذلك ممارسة الدولة لوظائف اقتصادية وعسكرية وبوليسية وتربوية اضطهادية على المجتمع وضده . وهكذا تأخذ الدولة السوفياتية، بدقة ، قالب تلك البنية التي وصفها انجلز بأنها مميزة للمجتمع الطبقي: ان «الوظائف الجديدة المشتركة» تصبح «فرعا جديدا من فروع تقسيم العمل» ، وتصبح لها بالتالي مصالح خاصة ، منفصلة عن مصالح السكان (١) . وبذلك تصبح الدولة من جديد سلطة متشيئة ، مجردة .

ترى الماركسية السوفياتية ان الدولة تصبح ، على وجه التحديد لانها هذه السلطة ، نقطة الارتكاز التي يتحرك العالم بفضلها نحو الاشتراكية ، و«الاداة الاساسية» لبناء الاشتراكية والشيوعية . وتربط الماركسية السوفياتية تشيؤ الدولة بتقدم بناء الاشتراكية بالذات (٢) . وهي تبني حججها على النحو التالي : لقد ارست الثورة البولشفية ، مع الاطاحة بالرأسمالية وتأميم الاقتصاد ، اسس دولة تمثل مصالح البروليتاريا المدينية والريفية . ان الدولة دولتها ، وبالتالي فان تطور الثورة اللاحق يتم «من اعلى» بدلا «من تحت» . ولقد كانت «تصفية النظام الاقتصادي البورجوازي القديم في الريف» ، واقامة «نظام كولخوزي ، اشتراكي» مثالا على هذه الثورة التي من اعلى «بمبادهة السلطة القائمة ، وبدعم من غالبية الطبقة الفلاحية (٣) » . ان اقامة الدولة على أسس قوية في ظل الثورة التي من أعلى اخذت شكلها في مشروع السنوات الخمس الاول الذي غير وجه البلاد الاقتصادي ، والذي لم يتم انجازه فوق «المصالح المباشرة» للعمال والفلاحين وضدها فحسب ، بل اخضعهم ايضا لتنظيم الانتاج البيروقراطي ــ الاستبدادي . وكانت الستالينية ترى ان الانتقال الى مراحل الاشتراكية التالية سيتم بالطريقة نفسها ، اي عن طريق تعزيز الدولة المنزلة منزلة المؤسسة ، لا عن طريق ذوبانها (٤) . لكن تشيؤ النظام ، الذي تشتمل عليه هذه الصيغ ، يمكن ان ينقلب على تبدلات البنية

---

١ ــ انجلز . رسالة الى كونراد شميدت ، ٢٧ تشرين الاول ١٨٩٠ (ماركس وانجلز : «دراسات فلسفية» ، ص ١٦٤ ــ عام ١٩٣٥) .

٢ ــ ستيبانيان ، «شروط وطرق الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية» في الكتاب الجماعي عن «المجتمع الاشتراكي السوفياتي» (موسكو ١٩٤٨) ــ ص ٥٤٤ .

٣ ــ ستالين ، «بصدد الماركسية في دراسة اللغة» ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٣٤ ــ ٣٥ .

٤ ــ سنعود الى هذه المسألة في نهاية الفصل الثامن .

السياسية التي يقتضيها التطور الدولي والقومي . ان لسلطة الدولة حدودها الموضوعية . وفي المرحلة الاخيرة من الستالينية ، نوهت الماركسية السوفياتية بأن الدولة تخضع هي نفسها للقوانين الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة ، وبأن أشكالها «ستتعدل من جديد وفق التغيرات التي قد تطرأ على الوضع الداخلي والخارجي(١)». ولقد كان التطور القومي والدولي يتم، في نظر الماركسية السوفياتية ، وفق منجزات الستالينية ؛ ويتطلب تغيرا مقابلا في النظرية والاستراتيجية السوفياتيتين .

وقبل ان نصف تطور الدولة كما تراه الماركسية السوفياتية ، يجب ان نتساءل من هي او ما هي الدولة السوفياتية ؟ ان صعود الانتلجانسيا السوفياتية ، كفئة قائدة جديدة ، وتكوينها وامتيازاتها لم تعد وقائع يتطرق اليها الشك حتى في الاتحاد السوفياتي . ففي الاتحاد السوفياتي الحاح مستمر على تجنيد وتكوين الاختصاصيين والتقنيين والمديرين ، الخ ، من ذوي الاختصاص العالي ، وحديث علني عن امتيازاتهم (٢) . وعلاوة على ذلك ، يعد النمو المتواصل لهذه الفئة شرطا مسبقا اساسيا من شروط الانتقال الى الشيوعية (٣) . وليس العامل الحاسم في مشكلة تطور الدولة امتيازات البيروقراطية الحكومية واهميتها العددية وطابعها المغلق فحسب ، بل ايضا اساس سلطتها ومداها . فمن الواضح ان للبيروقراطية مصلحة حيوية في الحفاظ على مركزها الممتاز وتدعيمه . ومن الواضح ايضا ان هناك نزاعا بين مختلف فئات البيروقراطية . ولكي نقيّم دلالة هذا النزاع بالنسبة الى تطور المجتمع السوفياتي الموجه ، يجب ان نحاول ان نبين ما اذا كان هناك اساس سياسي واجتماعي لاستخدام وضع البيروقراطية الخاص (او الاوضاع الخاصة داخل البيروقراطية) لاغراض قلب بنية المجتمع السوفياتي وتبديلها . وفي الفقرات القادمة سنحاول فقط ان نرسم معالم بعض المظاهر العامة لهذه المسألة .

لقد اشرنا الى ان الماركسية السوفياتية تقبل بوجود مصالح متناقضة في المجتمع السوفياتي (٤) ، وتنسبها الى وجود أشكال مختلفة من الملكية والعمل

---

١ ـ ستالين «تقرير عن عمل ... الخ» ـ المصدر المذكور آنفا ـ المجلد الثاني ـ ص ٣٠٥ .

٢ ـ على الاقل منذ عام ١٩٣٥ . انظر خطاب ستالين امام تلاميذ اكاديمية الجيش الاحمر ـ المصدر المذكور آنفا ـ المجلد الثاني ـ ص ١٩٣ و١٩٥ .

٣ ـ انظر على سبيل المثال ستيبانيان ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ٥١٦ ـ ٥٢٠ .

٤ ـ «لقد بنيت الاشتراكية في بلادنا على اساس حل التناقضات الداخلية بواسطة قوانا الخاصة» (الموسوعة السوفياتية الكبيرة ـ المجلد ٤٧ ـ العمود ٣٧٨) . وللاطلاع على تعداد التناقضات النوعية ، انظر على سبيل المثال خطاب ستالين بالستخانوفيين عام ١٩٣٥ («مسائل اللينينية» ـ المصدر المذكور آنفا ـ المجلد ٢ ص ١٩٨) ، وكتابه «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» . وكتاب روزنتال المذكور آنفا ـ ص ٥٢٨ ـ ٥٣١ ، والبرافدا ، العدد الصادر في ٢٠ آب ١٩٤٧ .

الاشتراكيين . ومن بين المصادر النوعية للتناقضات يذكرون : تعايش ملكية الدولة والملكية الكولخوزية والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والفرق بين العمل الجسدي والعمل الفكري ، وانقسام السكان الى انتليجانسيا وعمال وفلاحين ، والتطـــور اللامتساوي في فرعي الانتاج الاجتماعي الرئيسيين . وما دامت البيروقراطية تشكل نشاطا منفصلا في تقسيم العمل ، خالقة بالتالي وضعا خاصا في المجتمع ، فانها تملك مصالح خاصة ، منفصلة . وترى الماركسية السوفياتية ان هذه التناقضات الداخلية «ستتسوى» ، شأنها شأن وضع البيروقراطية المتمايز تماما ، مع التساوي التدريجي بين العمل الفكري والمادي ، الذي سيتحقق نتيجة القضاء التدريجي على تخلف علاقات الانتاج بالمقارنة مع نمو القوى المنتجة . هكذا سيبدو القضاء على وضع البيروقراطية الطبقي (لا على البيروقراطية نفسها) نتيجة ثانوية للانتقال مـــن الاشتراكية الى الشيوعية . وفي تلك المرحلة ، ستظل البيروقراطية تمارس وظائف اختصاصية ، لكن هذا لن يكون ضمن تقسيم تسلسلي للوظائف ، له طابع المؤسسة. وستكون البيروقراطية «منفتحة» ، وستفقد طابعها «السياسي» بقدر ما ستصبح الوظائف الاجتماعية العامة قابلة للتبديل ، بمساعدة تقدم القوى المنتجة الماديـــة والفكرية . فهل تتطابق الفرضية التي تطرحها الماركسية السوفياتية بصدد هـذا الاتجاه ، ولو نظريا ، مع البنية الواقعية للدولة السوفياتية ؟

ان البيروقراطية لا تولد من نفسها ، مهما كان اتساعها ، سلطة قابلة للتجديد الى ما لا نهاية ، اللهم الا اذا كانت تملك اساسها الاقتصادي الخاص الذي تستمد منه مركزها ، او كانت متحالفة مع فئات اجتماعية أخرى تملك مثل هذا الاساس. والبيروقراطية السوفياتية لا تتمتع ، بالطبع ، بمصادر تقليدية للسلطة الاقتصادية، باعتبار انها لا تملك وسائل الانتاج المؤممة . لكن من الواضح بالمقابل ان «الشعب»، الذي يملك بحسب الدستور وسائل الانتاج، لا يشرف عليها البتة . ومن هنا ، فان العامل الحاسم ليس الملكية بل الرقابة . لكن «الرقابة» ليست مؤشرا كافيا لتحديد مكان السلطة الواقعي ، اللهم الا اذا كانت محددة تحديدا أدق . فهل تمارس الرقابة من مصالح خاصة مستقلة بما فيه الكفاية لتستطيع فرض نفسها على مصالح أخرى، ام ان هذه المصالح خاضعة هي نفسها لقوانين ولقوى تتحكم في جميع المصالـــح الخاصة ؟ كما ينبغي ان نميز بين الرقابة التقنية ـ الادارية والرقابة الاجتماعية ، فيما يتعلق بالنظام السوفياتي وتنظيمه للانتاج. والمفروض ان يتطابق مستويا الرقابة فيما لو حدد الذين يسيرون وحدات الانتاج الصناعية والزراعية الرئيسية بأنفسهـــم ولانفسهم ، بسلوكهم سلوك الفئة الخاصة ، السياسة الواجب اتباعها ازاء المنشأة والشغيلة ، ومارسوا بالتالي تأثيرا حاسما على الحاجات الاجتماعية واشباعها .

اننا لا نستطيع ان نعد هذا التطابق متحققا . فرقابة المجتمـع انما يمارسها الحزب بمقتضى المذهب السوفياتي ، وهو يشرف على الرقابات التقنية ـ الادارية كافة . وعلاوة على ذلك ، يجعل اندماج الدولة والحزب رقابة المجتمع تأخذ شكل رقابة سياسية مركزية مخططة . لكن علينا ان نطرح السؤال نفسه بصدد الحزب

ـ من الهيئة التي تقبض على زمام السلطة في التحليل الاخير ؟ ـ وذلك لان قيادة الحزب العليا نفسها تضم فئات ومصالح مختلفة (ينتمي بعضها الى عالم المنشآت). ومن الواضح اننا نستطيع ان نستثني «الشعب» : اذ لا وجود لاي رقابة اجتماعية فعلية «من تحت» . هكذا يبقى امامنا احتمالان :

ـ اما ان فئة خاصة داخل البيروقراطية تمارس السلطة على سائر البيروقراطية كلها (وفي مثل هذه الحال تشكل هذه الفئة الذات المستقلة للرقابة الاجتماعية) .

ـ وإما ان البيروقراطية مستقلة فعلا «كطبقة» ، اي تؤلف الفئة الحاكمة (وفي مثل هذه الحال يقوم التطابق بين الرقابة الاجتماعية والرقابات التقنية ـ الادارية). وسوف نحلل عما قليل هذين الاحتمالين .

ان السلطة الشخصية لا تحدد الرقابة الاجتماعية ، حتى لو كان لها فعلا طابع المؤسسة . ولعل دكتاتورية ستالين تغلبت على جميع المصالح المتباينة ، بفضل سلطته الفعلية . غير ان هذه السلطة الشخصية كانت هي نفسها خاضعة لمتطلبات النظام الاجتماعي ، ومرتبطة بعمل هذا النظام المتواصل . وهذه المتطلبات تُحدد ، فوق الحد الادنى الحيوي ، من قبل المصالح التي تمسك بزمام القاعدة الصناعية والزراعية ، ومن قبل مصالح البوليس والجيش . وتنطبق الملاحظة نفسها ، على نطاق اوسع بكثير ، على النظام ما بعد الستاليني . هكذا اذا اردنا تعيين مكان الرقابة الاجتماعية ، تحيلنا الدكتاتورية الشخصية الى احد الاحتمالين اللذين اشرنا اليهما آنفا . لكن لا يبدو ان هناك وجودا لفئة متجانسة منعزلة ، يمكن ان ننسب اليها حقا ممارسة الرقابة الاجتماعية . ان القيادة العليا نفسها تتغير ، وهي تتألف من «ممثلي» مختلف البيروقراطيات الاقتصادية والسياسية (الادارة الاقتصادية ، الجيش ، الحزب) وتشعباتها . ان لكل منها مصالحها الخاصة ، وكل واحدة منها تصبو الى الرقابة الاجتماعية . لكن الميل الى احتكار السلطة تقاومه قوتان : فمن جهة أولى تؤكد الخطة المركزية ، بالرغم من انعطافاتها الفجائية وثغراتها وتراجعاتها، أولويتها على المصالح الخاصة ، وتركب بينها عند التحليل الاخير ؛ ومن الجهة الثانية ، يخضع مجموع البيروقراطية ، حتى اعلى رتبة ، لهماز الارهاب ، او ـ بعد تراخي هذا الاخير ـ للتطبيق غير المتوقع لتدابير سياسية او لعقوبات تفضي الى فقدان السلطة . صحيح ان الخطة المركزية نفسها مرسومة من قبل البيروقراطية في تشعبات النظام الرئيسية : الدولة ، الحزب ، القوات المسلحة ، الجهاز الاقتصادي، لكنها تنجم وتنبثق عن مفاوضات وتركيبات وتوفيقات بين المصالح تفضي الى نوع من مصلحة عامة ، هي بدورها مرتبطة بالتطور الداخلي للمجتمع السوفياتي . وقد لعبت العلاقة الاخيرة هذه دورا هاما ايضا في تطور الارهاب .

ان الارهاب هو التطبيق المركزي ، المنهجي ، للعنف غير المتوقع (غير المتوقع بالنسبة الى ضحايا الارهاب ، وبالنسبة ايضا الى الفئات العليا ، وحتى بالنسبة الى الذين يمارسون الارهاب) لا في حالة الطوارىء فحسب ، بل ايضا في وضع طبيعي . وما دامت الدولة السوفياتية تقوم على هذا اللاتوقع ، فانها تقوم على قوة

الارهاب ـ وان كان هذا الارهاب قريبا من نظام اجتماعي تنافسي بطبيعته ، وذلك بمقدار ما تكف عمليات القمع عن ان تكون عنيفة (على سبيل المثال سحب الثقة او تخفيض الرتبة) . ان الارهاب ، في وظيفته التاريخية ، يمكن ان يكون تقدميا او رجعيا (١) ، حسبما يهيىء فعليا او لا يهيىء السبيل لتفتح المؤسسات الليبيرالية والاستخدام العقلاني للقوى المنتجة ، عن طريق تدمير المؤسسات القمعية . ان للارهاب طبيعة ثنائية في الدولة السوفياتية : تقنية وسياسية . فعلى الصعيد التقني والاقتصادي ، تطبق العقوبات على عدم كفاية النتائج ونقصها ، وكذلك على شكل من اشكال اللاامتثالية : المواقف والآراء والمسالك المشبوهة والخطرة سياسيا. وهذان الشكلان مترابطان ، فعدم الكفاية يجري حتما تقييمه بموجب معايير سياسية . غير ان الارهاب يميل ، مع القضاء على كل معارضة منظمة والنجاح المستمر للادارة التوتاليتارية ، الى ان يصبح تقنيا بصورة اساسية ، ويبدو الارهاب السياسي البحت في الاتحاد السوفياتي اليوم انه استثناء اكثر منه قاعدة . ان طابع الكليشهات الذي تتلبسه الاتهامات السياسية التي لم تعد حتى لتدعي انها عقلانية منسجمة وقابلة للتصديق ، يمكن ان يفيد في اخفاء سبب الاتهام الحقيقي: الخلافات والنزاعات حول زمن وكيفيات تطبيق التدابير الادارية التي تتفق الاطراف المتخاصمة على مبدئها .

ان الارهاب التقني كلي الحضور ، لكن هذا الحضور الكلي بالذات يستوجب درجة مرتفعة من اللامبالاة ازاء كل امتياز . فالعقوبة التي يمكن ان تفرض على ادنى مستوى قد تصيب اعلى الرتب ، اذا كانت الشروط «مناسبة» . وليس الحكام انفسهم بمنجى منها ، وما هم سادة القمع المطلقين . ان الظروف ، التي تحرك الآلة نحو هدف معين، تبدو وكأنها محصلة تيارات شتى متباينة، نابعة من البيروقراطيات المختلفة . كما يبدو القرار النهائي في أهم القضايا وكأنه نتيجة مفاوضات وتسويات بين اعلى الرتب ، فكل رتبة منها تمثل «جهازها» الخاص ، لكن كل جهاز خاضع لضغط وتحريض الرقابات المطبقة في اطار الخطة المركزية، وضغط وتحريض المبادىء التي تتحكم في السياسة الخارجية والداخلية الآنية . ويترك هذا الاطار حرية واسعة لتأثيرات ومصالح الافراد والعصب (٢) وللرشوة وروح الانتفاع . كما انه يسمح لفئة (ولفرد في الفئة) بأن تصل الى القمة ، لكنه يرسم الحدود التي لا يستطيع ان يتخطاها احتكار السلطة دون ان يدمر البنية التي يقوم عليها المجتمع السوفياتي .

تتعين هذه الحدود بمقتضيات النمو المخطط وبالعلاقات بين الفئات الحاكمة

---

١ ـ انظر فرانز نيومان «ملاحظات حول نظرية الدكتاتورية» في «الدولة الديموقراطية والاستبدادية» ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣٣ ـ ٢٥٦ .

٢ ـ جمع «عصبة» . ـالمترجم ـ

الاقتصادية والسياسية والعسكرية . كما ان وتيرة النمو ونمطه ، والاسبقيات بين مختلف هذه الفئات (وداخل كل واحدة منها) ، تتحدد ظاهريا من خلال الصراعات والتسويات بين المصالح المتنافسة . لكن النتيجة يجب ان تنسجم ، عاجلا ام آجلا، مع الاتجاه الاساسي لبناء المجتمع السوفياتي ، ومع المبادىء التي وجهت هذا البناء منذ مشروع السنوات الخمس الاول . فما ان تتوطد هذه المبادىء، وتأخذ طابع المؤسسة ، حتى تصبح لها ديناميتها الخاصة ، ومتطلباتها الموضوعية الخاصة ، والمصالح المكتسبة تتعلق هي نفسها باحترام هذه المتطلبات . ان المبادىء تتعدل وتتلاءم وفق التغيرات الطارئة على الوضع الداخلي والدولي ، لكن اتجاها عاما طويل الامد يبرز من خلالها ، لتندمج فيه هذه التعديلات . حين كان ستيبانيان يصرح ان تطور الماركسية يفترض مسبقا «ثبات هذه المبادىء وثبات أسسها (١) » ، لم يكن تصريحه هذا مجرد دعاية : ان مبادىء متماثلة (ماركسية او غير ماركسية) قد وجهت فعليا الرقابات المارسة في مختلف ميادين النظام السوفياتي الاساسية . فمن المعقول بالتالي ان تتأكد من خلال نزاع السلطات المتنافسة والمراكز المكتسبة ، لانها تشكل جزءا من نفس بنية المجتمع التي تتوطد فيها هذه السلطات والمراكز .

ان الجهود المبذولة ، على سبيل المثال ، لتخفيض التوظيفات في الصناعة الثقيلة لمصلحة الصناعة الخفيفة ولزيادة سلع الاستهلاك ، هذه الجهود التي برزت الى الوجود بعد موت ستالين ، قد اخذت شكل صراع على السلطة بين بعض الفئات في قمة الهرم . بيد ان الاتجاه الطويل الامد للتصنيع السوفياتي ، والبناء السياسي الذي يحدده هذا التصنيع ، كان لهما ، على ما يبدو ، تأثير كبير على هذا القرار. لقد كان البناء الستاليني للمجتمع السوفياتي يقوم على أسبقية الصناعة الثقيلة الملحة . وكان حدوث تغير اساسي في هذا التوازن سيعني حدوث تغير اساسي في البنية نفسها ، في النظام الاقتصادي والسياسي على حد سواء . ولم يكن البرنامج الستاليني يستبعد مثل هذا التغير، بل على العكس، فقد الححنا على الطابع «التجريبي» لهذا البرنامج وعلى اتجاهه نحو «مرحلة ثانية» . غير ان هذا التعديل غير متروك لمبادهة فئة بعينها او فرد بعينه ، فهو منوط بالوضع الدولي وبالمستوى الاقتصادي والسياسي للقوى المنتجة في المجتمع السوفياتي . وبعبارة أدق ، منوط بلحاق الاتحاد السوفياتي بمستوى الانتاج في البلدان الصناعية المتقدمة وبما سينجم عن هذا اللحاق من ضعف نسبي للعالم الرأسمالي . ومسألة معرفة ما اذا كان هذا المستوى قد تم الوصول اليه ام لا ، وما اذا كان الوضع الدولي ملائما لتغير ما ام لا، هي مسألة تتعلق بقرار سياسي يكون موضع مصادمات في المستويات العليا من البيروقراطيات الحاكمة ــ لكن القرار سيلغى اذا لم تدعمه و«تثبت صحته» عوامل الوضع الداخلي والخارجي الموضوعية ، اي ، عند التحليل الاخير ، فعالية السياسة السوفياتية على الصعيد الدولي .

---

١ ــ ستيبانيان ــ المصدر المذكور آنفا ــ صفحة ٤٨٢ .

نستطيع ان نجد في السياسة الزراعية مثالا آخر على الاسبقية التي تعطى للاهداف والمبادىء الاساسية على «صراع البيروقراطيات من اجل السلطة» : فهذه السياسة نهدف ، من خلال مختلف الانعطافات والعودات الى الوراء والقفزات الى الامام والتصحيحات ، ومن خلال المراحل المتتابعة لتطبيق المزارع الجماعية ، تهدف الى اقامة ملكية اشتراكية كاملة للارض ، والى المكننة التامة ، وتشابه الحياة والعمل بين المدينة والريف . وفي السياسة الخارجية ، لا ينى الشعار الذي طرحه لينين يهيمن من خلال مراحل «التوتر» و«الانفراج» ، والنزاعات الموضعية و«حملات السلام» : شعار الحفاظ على «الاستراحة» الضرورية لبناء الاشتراكية والشيوعية من خلال التعايش مع العالم الرأسمالي . وههنا ايضا ، تحتكر فئة من الحكام تفسير المبادىء الموجهة ، والقرار الواجب اتخاذه بصدد وتيرة ومدى التدابير التي تقتضيها هذه المبادىء . وبالرغم من ان تكوين الفئة المذكورة واهميتها العددية يمكن ان يتبدلا، وبالرغم من ان نطاق المشاورات والتسويات مع رتب البيروقراطية الدنيا يمكن ان يتنوع ، الا ان المبادىء الموجهة تبدو صلبة بما فيه الكفاية لتعيين حدود كل سلطة، ومنع تحولها الى مؤسسة في اطار نظام تسيره هذه المبادىء .

هكذا يبدو ان البيروقراطية السوفياتية لا تملك الاساس الذي تستطيع ان تقيم عليه مصالحها الخاصة ، وتحافظ عليها بصورة دائمة في وجه المتطلبات العامة الحاسمة للنظام الاجتماعي الذي تعيش فيه تلك البيروقراطية . فالبيروقراطية تشكل طبقة منفصلة تمارس السلطة على السكان التابعين لها ، بفضل رقابة الجهاز الاقتصادي والسياسي والعسكري ، كما أن ممارسة هذه السلطة تولد سلسلة كاملة من المصالح الخاصة التي تؤكد نفسها بفضلها ، الا ان على هذه المصالح الخاصة ان تنسجم مع السياسة العامة ، (وتخضع لها في النهاية) ، ولا يمكن لاي مصلحة منها ان تغير هذه السياسة بقواها الذاتية وحدها . فهل يعني هذا ان البيروقراطية تمثل المصلحة العامة للمجتمع السوفياتي قاطبة ؟

ليست «المصلحة العامة» في حد ذاتها كلمة دالة ، في مجتمع مكون من فئات متنافسة ، لها مصالح اقتصادية ومهنية متباينة . وحتى لو افترضنا ان التقدم العام لشروط الحياة المادية ، مضافا اليه الحد الاقصى من الحرية والامان الفرديين، هو الذي يحدد المصلحة العامة لكل مجتمع متمدين ، فان تحقيق هذه المصلحة في مجتمع غير متجانس سيدخل ، على ما يبدو، في نزاع مع مصالح بعض فئات المجتمع (المتمتعة بامتيازات خاصة) . فالمصلحة العامة ليست شيئا مطابقا لمصلحة الجميع وكل فرد ، بل هي تظل مفهوما «ايديولوجيا» . لا يتجلى هذا الموقف التناحري في العلاقات بين البيروقراطية والسكان التابعين لها فحسب ، بل يتجلى ايضا في العلاقات بين الفئات المدينية والقروية ، بل حتى بين مختلف الشرائح التي تتألف منها هذه الفئات . وعلى سبيل المثال ، بين الشغيلة الذكور والاناث ، المختصين وغير المختصين . فارتفاع مستوى حياة الجميع ونمو حريتهم لا يمكن ان يتم ، حتى في مجتمع صناعي متقدم جدا ومتمتع بموارد وفيرة ، الا في شكل تطور شديد

التفاوت واللاتساوي ، يتقدم على المصالح المباشرة لجزء كبير من السكان . وكما ان حاجات المجتمع لا تتحد مع حاجات الافراد ، كذلك يعني تحقيق الحرية والعدالة «الشاملتين» في الوقت نفسه الظلم وغياب الحرية بالنسبة الى هذا الفرد او ذاك (ان لم نقل بالنسبة الى فئات اجتماعية كاملة) . ان شمولية الحق والقانون بالذات ــ وهي ضمانة الحرية والعدالة ــ تستوجب نفيا معينا وتحديدا معينا ، باعتبار ان عليها بالضرورة ان تستثني «الحالات الخاصة» .

ان اللاتساوي الذي تقتضيه المصلحة العامة يزداد اتساعا في بلد متأخر . ولا يستطيع التأميم ولا التخطيط المركزي ، من نفسهما ، ان يلغيا هـــذا القانون . فالمصلحة العامة تحتفظ بدرجة عالية من «التجريد» اذا ما قورنت بالمصلحة الخاصة (بالرغم من ان هذا الطابع التجريدي يمكن ان يتضاءل تدريجيا كلما تطور المجتمع). وبتعبير آخر ، يظل للتمييز التقليدي بين المصلحة العامة (المشتركة) وبين مجموع المصالح الخاصة اساسه من الصحة ، وينبغي ان تحدد المصلحة الاولى بمصطلحات مطابقة ، باعتبارها كيانا منفصلا ومصلحة جماعية تتقدم على المصالـــح الفردية . وتحدد الماركسية السوفياتية المصلحة الاولى تحديدا مرتبطا بالقوى المنتجة وتطويرها. وهي تقول : ان المصلحة الاجتماعية تمثلها الفئات والمصالح التي تحفز تطور القوى المنتجة . وهذا الارتباط هو نفسه عامل تاريخي ينبغي ان يحدد استنادا الى الوضع السياسي والاقتصادي للمجتمع المعني .

وفي مثال المجتمع السوفياتي ، يعتبر التطور المتسارع للقوى المنتجة هذه شرطا مسبقا لبقاء الدولة السوفياتية وقدرتها على المقاومة ، في شروط «التعايش» . وعلى هذا يرتبط وضع البيروقراطية بتقدم جهاز الانتاج ، كما تتخطى المصلحـــة الجماعية المشتركة تلك وتتجاوز نزاعات المصالح الخاصة في قلب البيروقراطية ، بفضل إواليات التقنية والاكراه ، ودبلوماسية القوة وسياستها . وبالتالي ، تمثل البيروقراطية السوفياتية المصلحة الجماعية في شكلها المتشيىء الذي تنفصل فيه المصالح الفردية عن الافراد ، لتضع الدولة يدها عليها .

تتمثل الدولة السوفياتية في صورة الجماعية المتشيئة التي يستخدم فيهـــا التمييز الماركسي بين المصلحة المباشرة والمصلحة الواقعية (الموضوعية ، التاريخية) لتبرير بناء البنية السياسية . فالدولة هي التعبير عن المصلحة الواقعية (الجماعية)، لكن الدولة ، ما دامت دولة ، لا تكون قد اتحدت «بعد» مع مصالح الشعب الذي تسيره : فتلك المصالح المباشرة لا تتطابق «بعد» مع المصلحة الجماعية الموضوعية . يريد الشعب ، على سبيل المثال ، عملا اقل وحرية اكثر وسلعا استهلاكية اكثر ، لكن النظرية الرسمية ترى ان استمرار التأخر الاقتصادي والفاقة يتطلب الاستمرار في الحاق هذه المصالح بمصلحة الدفاع القومي والتصنيع الجماعية . وانما ههنا يكمن الانفصال الكلاسيكي بين الفرد وبين المجتمع الممثل بالدولة . بيد ان النظرية السوفياتية تقول ان هذا الانفصال يحدث في مرحلة جديدة من التطور التاريخي. فقد كانت الدولة في الماضي تمثل لا مصلحة المجتمع العامة بل مصلحة الطبقـــة السائدة . وصحيح ان الدولة الطبقية كانت تمثل ايضا ، بمعنى ما ، **المصلحـــة**

الجماعية (١) ، بقدر ما تنظم وترعى التطور المتوازن للمجتمع العام وتقدم القوى المنتجة . غير ان النزاع بين نمو هذه القوى العقلاني من اجل المصلحة المشتركة وبين استخدامها للربح الفردي كان غير قابل للحل في أطار المجتمع الطبقي ، وكان يشوه وحدة المصالح . وكلما كان هذا النزاع يزداد نضوجا كانت الدولة الطبقية تزداد بالضرورة قمعا ، وتعرقل تطور المجتمع . وبالمقابل ، يفترض بالدولة السوفياتية ان تكون متجهة في الاتجاه المعاكس ، وان تكون قادرة على حل النزاع الآنف الذكر (٢) وعلى تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية والجماعية ، على اساس التطور المعمم للانتاجيــة .

١ ـ انظر الفصل السادس .

٢ ـ انظر الفصل الرابع والفصل الثامن .

الفصل السادس

القاعدة والبنية الفوقية
الواقع والايديولوجيا

تنتمي الدولة ، في النظرية الماركسية ، الى البنية الفوقية بقدر ما لا تكون مجرد تعبير سياسي مباشر عن علاقات الانتاج الاساسية ، وبقدر ما تحتوي على بعض العناصر التي «تعوض» ، ان جاز التعبير ، عن الطابع الطبقي لعلاقات الانتاج . ان الدولة ، التي هي دوما دولة الطبقة السائدة ، تحمي القانون والنظام العامين ، وتضمن بالتالي حدا ادنى من المساواة والامن لمجموع المجتمع . وانما بفضل هذه العناصر تتمكن الدولة الطبقية من «لجم التناحرات الطبقية» التي تولدها علاقات الانتاج (١) . وهذا «التوسط» هو الذي يعطي الدولة ظاهر مصلحة عامة تحتل مكانها فوق المصالح الخاصة المتنازعة . والوظيفة العامة للدولة محددة هي نفسها بالقاعدة ، لكن الدولة تحتوي على عوامل تتجاوزها ، بل هي متناحرة معها في غالب الاحيان — عوامل يمكن ان تصبح قوى نصف مستقلة ، وتؤثر بدورها على القاعدة بصورة فعالة وبأشكال مختلفة .

لقد كان انجلز يميز نمطين رئيسيين تستطيع الدولة من خلالهما ان «ترد» على السيرورة الاساسية ، وأعني بهما السير بعكس اتجاه التطور الاقتصادي او «في

---

١ — انجلز «اصل الاسرة والملكية الخاصة والدولة» — ص ٢٢٦ . وانظر ايضا : ماركس وانجلز «الايديولوجيا الالمانية» — القسم الاول — («المؤلفات الفلسفية» — المجلد السادس — ص ٢٤٦—٢٤٧) .

الاتجاه نفسه» . وفي الحالة الاخيرة ، «يسير كل شيء بسرعة اكبر (١) » . وهذا النمط الثاني من رد الفعل يفترض انسجاما مسبقا تستبعده النظرية الماركسية الا بالنسبة الى المراحل الصاعدة من المجتمع الرأسمالي (والمجتمع الطبقي بصورة عامة).

وترى الماركسية السوفياتية ان الثورة البولشفية قد حققت «الانسجام» بين البنية الفوقية السياسية والقاعدة الاقتصادية ، في حين ان تأميم وسائل الانتاج افسح في المجال امام رقابة مركزية على التطور الاقتصادي . وتستمر القوانين الاقتصادية في العمل كقوى موضوعية تحدد البنية الفوقية . والدولة لا تستطيع ان «تخلقها» او ان «تحولها» ، لكن هذه القوانين تصبح قابلة لاستخدام وتطبيق واعيين (٢) . وهذا هو الفرق الحاسم ، في نظر النظرية الماركسية السوفياتية ، بين البنيتين الفوقيتين السوفياتية والرأسمالية . ان شكلي الدولة كليهما يشكلان «بنية فوقية سياسية» ، اي انهما يتحددان ب «البنى الاقتصادية» للمجتمع ، لكن في حين ان هذا التحديد أعمى وقطعي في الدولة الرأسمالية ، فان الدولة السوفياتية تستطيع ان «تواجهه» و«تراقبه» . وهكذا ، ان كان «الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يراقب الدولة» في ظل الرأسمالية ، فان الدولة السوفياتية تصبح هي القوة الموجهة لتطور البلاد الاقتصادي ، «القوة الموجهة» للاقتصاد (٣) ..

لقد رأى بعض محللي التطور السوفياتي في اعادة التحديد هذه للعلاقة بين القاعدة والبنية الفوقية (التي جرى تعميمها والمصادقة عليها في «الماركسية ومشكلات علم اللغة» لستالين) تحريفا للتصور الماركسي الاساسي (٤) . والواقع ان الامر لا يعدو ان يكون تطبيقا لاقتراح انجلز المتعلق بالتأثير المتبادل بين القاعدة والبنية الفوقية . فالدولة اذا ما «عجلت» بالتطور الاقتصادي ، «تصبح قوة ايجابية كبيرة للغاية متعاونة مع قاعدتها كيما تتكون وتتدعم . وهي تتخذ كل التدابير لمساعدة النظام الجديد على تدمير القاعدة القديمة والطبقات القديمة وتصفيتها (٥) » . ان

---

١ ـ رسالة الى كونراد شميدت ، ٢٧ تشرين الاول ١٨٩٠ ، في «ماركس ـ انجلز ، دراسات فلسفية» ـ ص ١٥٥ ـ باريس ١٩٣٥ .

٢ ـ ستالين ، «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» ـ ص ٩٢ . انظر ايضا المقالات التي ظهرت في «الازفستيا» بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ .

٣ ـ ج. غليزرمين ، «الدولة الاشتراكية ، أداةقوية لبناء الشيوعية» ، الازفستيا ـ ١٢تشرين الاول ١٩٥١ . وهذا لا يمنع ان «الدولة البورجوازية تؤثر على التطور الاقتصادي» . وقد طور ستالين هذه الصيغة وشرحها في «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية» .

٤ ـ روبر دانييلز ، «الدولة والثورة : دراسة حول تكوين وتحول الايديولوجيا الشيوعية» ـ «المجلة السلافية والاوروبية الشرقية الاميركية» ـ شباط ١٩٥٣ ـ ص ٢٢ ـ ٤٣ .

٥ ـ للاطلاع على الاحكام الماركسية السوفياتية على تصريح ستالين ، انظر م.ب. ميتان «الاسهام الجديد والكبير لستالين في تطوير النظرية الماركسية ـ اللينينية» ـ بالروسية ـ موسكو ١٩٥٠ ـ وبخاصة ص ١٣ .

هذا التصريح المأخوذ من كتاب ستالين «الماركسية ومشكلات علم اللغة» لا ينطبق على الدولة فحسب ، بل على البنية الفوقية بشكل عام . وتنبع هذه الصيغ بصورة منطقية من الفرضية ــ غير القابلة للنقاش في نظر الماركسية السوفياتية ــ القائلة ان المجتمع السوفياتي مجتمع اشتراكي . وبديهي ان الدولة الاشتراكية ستكون لها مع القاعدة علاقة مباينة بصورة جوهرية لعلاقة الدولة الرأسمالية (في اللغة الماركسية السوفياتية : علاقة غير تناحرية) . وعلى هذا ، ان تطور الاشتراكية نحو الشيوعية يمكن ان يفهم بصورة منطقية ايضا على انه تطور غير تناحري ، بمعنى ان التقدم نحو «مرحلة عليا» لا يستوجب تشويهات «هدامة» في القاعدة ، بل يستوجب تفتحا تدريجيا لطاقاتها . ان وجود قاعدة اشتراكية سيغير فيالواقع كل الوظيفة التقليدية للبنية الفوقية ، وسيقيم علاقة جديدة بين الايديولوجيا والواقع .

اذا طبقنا التصور الماركسي التقليدي ، في خطوطه الكبرى ، على المجتمع السوفياتي ، فان القاعدة تتمثل في «القوى المنتجة» الموجودة في علاقات الانتاج السارية المفعول (1) . فالمنتجون هم العمال ومستخدمو الدولة والكولخوزيون . وليس ثمة تمييز طبقي في علاقات ملكية المنتجين بوسائل الانتاج الاساسية بين الفئات المكونة للمجتمع السوفياتي (انتليجانسيا ، عمال ، فلاحين) ــ بالرغم من ان هناك ، بالطبع ، فروقا كبيرة في مجال السلطة وشروط الحياة . اما البنية الفوقية فتكمن في نظام المؤسسات الادارية والحقوقية والثقافية، وفي الايديولوجيا الرسمية التي تولدها هذه المؤسسات وتنقلها الى مختلف ميادين الحياة الخاصة والعامة . ان القاعدة ، كما في المخطط الماركسي التقليدي ، تحدد البنية الفوقية ، اي ان هذه الاخيرة تتغير وفق متطلبات جهاز الانتاج . لكن هذا الجهاز مؤمم ، وهذه المتطلبات مخططة ومراقبة بصورة مركزية . وهذا ما تنجم عنه تغيرات هامة في المخطط التقليدي : فالدولة تصبح ، بدون عناصر توسطية، التنظيم السياسي المباشر للجهاز الانتاجي ، والمسيِّر العام للاقتصاد المؤمم ، والمصلحة الجماعية الموحدة . وتميل من هنا الفروق الوظيفية بين القاعدة والبنية الفوقية الى التضاؤل : فالبنية الفوقية توحد بصورة منهجية ونظامية مع القاعدة ، من خلال تجريدها من تلك الوظائف التي تتجاوز القاعدة وتتناحر معها . وهذا التطور الذي يرسي اسسا جديدة للرقابة الاجتماعية ، يبدل جوهر الايديولوجيا بالذات . ان التوتر بين الفكرة والواقع ، بين

---

1 ــ اما معرفة ما اذا كان تحديد ستالين في «بصدد الماركسية في علم اللغة» يستبعد او لا يستبعد من القاعدة القوى المنتجة ، فهذا نقاش خارج عن نطاقنا هنا . ان القوى المنتجة في النظرية الماركسية تشكل في حد ذاتها مستوى اكثر اهمية من علاقات الانتاج المحددة . ولاخذ فكرة عن مجمل النقاش ، انظر التقرير عن اجتماع الاكاديمية الشيوعية للعلوم الاجتماعية ، ٢٥ شباط ــ ١ اذار ١٩٥٢ («الدورة العلمية المخصصة لاعمال ج. ف. ستالين ودلالتها في تطور العلوم الاجتماعية») ــ فوبروسي فيلوسوفيي ــ ١٩٥٢ ــ العدد ٣ ــ (ص ٢٤٠ ــ ٢٦١) .

الثقافة والحضارة ، بين الثقافة الفكرية والمادية ـ وهو التوتر الذي كان احدى القوى المحركة للحضارة الغربية ـ لم يحل ، بل أرغم على الانكماش بصورة منهجية.

ان الايديولوجيا في نظر ماركس وانجلز وهم ، لكنه وهم ضروري منبثق عن تنظيم اجتماعي للانتاج يبدو للانسان كنظام من القوانين والقوى المستقلة ، الموضوعية . وتشكل الايديولوجيا ، باعتبارها « انعكاسا » للقاعدة الاجتماعية الواقعية ، جزءا من الحقيقة ، لكنها حقيقة معبر عنها بصورة مغلوطة . ان افكار الطبقة السائدة تصبح الافكار السائدة ، وتزعم لنفسها صحة شاملة ، ولكن هذا الزعم يقوم على «الوعي الكاذب» ـ الكاذب لان العلاقة الفعلية بين الافكار وقاعدتها الاقتصادية ، وبالتالي ما يحدها وينفيها عمليا ، لا تدخل الى نطاق الوعي (١) . ومن هنا فان مضمونا تاريخيا خاصا يبدو مقبولا وصحيحا بصورة عامة شاملة ، ويكون بمثابة نقطة ارتكاز لنظام اجتماعي خاص . بيد ان وظيفة الايديولوجيا تتجاوز مثل هذه الخدمة . ففي الايديولوجيا تدخل مواد ـ متناقلة من جيل لجيل ـ تحتوي على آمال الانسان وصبواته وآلامه الدائمة ، وعلى مواهبه المكبوتة ، وعلى صور العدالة والسعادة والحرية التامة . وتجد تعبيرها الايديولوجي ، بصورة رئيسية ، في الدين والفلسفة والادب والفن ، وكذلك في المفاهيم الحقوقية والسياسية عن الحرية والمساواة والامن .

ان المفهوم الماركسي عن الايديولوجيا ينطوي ههنا على دينامية تفضي الى تحول في وظيفة الايديولوجيا ووزنها بالنسبة الى القاعدة . فكلما تعدت القاعدة على الايديولوجيا ، واستقوت عليها ، وتحكمت بها ، وارغمتها على التلاؤم مع النظام القائم ، أصبح ابعد أجزاء الايديولوجيا عن الواقع (الفن ، الادب ، الفلسفة) ، وعلى وجه التحديد بسبب بعده ، الملجأ الاخير لمعارضة هذا النظام . حين بدأ ماركس بانشاء نظريته ، كان مدفوعا بقناعته بأن التاريخ قد وصل اخيرا الى المرحلة التي يستطيع فيها العقل والحرية ان يتحولا من أفكار فلسفية الى أهداف سياسية . فعلى الفلسفة (التي كان ماركس يعتبرها الايديولوجيا الاكثر تقدما) ان تجد انجازها في عمل البروليتاريا (٢) ، وهو انجاز ينبغي ان يكون في الوقت نفسه نهايتها ، اي «هلاك» الفلسفة . والبروليتاريا ، التي تقدم للفلسفة «الاسلحة المادية» ، تجد في الفلسفة «اسلحتها الفكرية» . لقد كانت الفلسفة أنشأت فكرة حرية الانسان وكرامته، غير القابلة للاستلاب ، واستقلاله الذاتي ، ومواهبه وسعادته . ولئن أضفى المجتمع الطبقي طابعا ايديولوجيا على هذه المضامين ، فان عمل البروليتاريا سيحولها الى

---

١ ـ انجلز ، رسالة الى مهرينغ ، ١٤ تموز ١٨٩٣ (في «ماركس ـ انجلز ، دراسات فلسفية» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ١٦٥) .

٢ ـ ماركس ، «مساهمة في نقد فلسفة الحقوق لدى هيغل» في «المؤلفات الفلسفية» ـ باريس ١٩٤٦ ـ المجلد الاول ـ ص ١٠٧ .

وقائع ، بقضائه على المجتمع الطبقي .

غير ان التطور عينه الذي يحول دون الثورة الاشتراكية في البلدان الصناعية المتقدمة ، قد افسد التصور الماركسي عن الانتقال من الايديولوجيا الى الواقع ، من الفلسفة الى التطبيق الثوري . فالبروليتاريا اذا ما كفّت عن سلوك مسلك الطبقة الثورية ، التي تمثل «النفي المطلق» للنظام القائم ، فانها تكف عن ان تقدم «الاسلحة المادية» للفلسفة . وآنذاك ينعكس الموقف : فالعقل والحرية يصبحان شاغل الفلسفة من جديد ، بعد ان رفضهما الواقع . و«ماهية الانسان» و«تحرره الشامل» لا يعرفان «التجريب الا في الفكر وحده» . ولا تستبق النظرية الممارسة السياسية من جديد وتسير أمامها فحسب ، بل تدافع ايضا عن اهداف التحرر ازاء ممارسة متخاذلة . ومن خلال هذه الوظيفة ، تعود النظرية من جديد ايديولوجيا لا كوعي كاذب ، بل كابتعاد وتباين واعيين ، ان لم نقل كمعارضة ، بالنسبة الى الواقع القمعي . ومن هنا بالذات تصبح عاملا سياسيا بالغ الاهمية. ان الصراع في «الجبهة الايديولوجية» صراع من اجل البقاء ، في نظر الدولة السوفياتية .

لقد رأينا ، قبل قليل ، كيف تعدل القاعدة والبنية الفوقية علاقاتهما من خلال هذا الصراع : ففي حين يستوجب التقدم نحو مراحل عليا من التطور الاجتماعي في المجتمعات الطبقية تحويلا ثوريا للقاعدة القائمة ، ترى الماركسية السوفياتية ان الدولة السوفياتية تستطيع ان تحقق الانتقال ، على اساس القاعدة الموجودة ، بواسطة «قيادة علمية» ومخططة . وعن طريق هذه القيادة تبعد الدولة السوفياتية العناصر الايديولوجية الغالبة ، وذلك بمقدار ما يتم وعي التناقضات والاوهام الفاضحة ، بل حتى اللامعنى والزيف ، ويجري استخدامها بصورة منهجية . لكن هذا لا يعني السيطرة على كامل مضمون الايديولوجيا . فالنزاع بين نمو القوى المنتجة والطابع القمعي لعلاقات الانتاج التي يخضع لها جميع السكان ، يخلق لدى هؤلاء السكان الحاجة الى تجاوز ايديولوجي للواقع القمعي . وترى الماركسية السوفياتية ان هذه الحاجة تختفي «عندما لا تعود هناك من ضرورة لتصوير مصلحة خاصة ما على انها عامة» او تصوير «المصلحة العامة» على ان لها الاسبقية(1) . ان المصلحة العامة ، في النظام السوفياتي ، متجسدة في الدولة التي هي كيان منفصل عن المصالح الفردية . وبمقدار ما يرفض الواقع هذه المصالح الفردية ولا يشبعها ، فانها تسعى وراء تعبير ايديولوجي . وتكون قوتها أشد تفجيرا بالنسبة الى النظام ، كلما مثلت الدعاية القاعدة الاقتصادية الجديدة على انها ضمانة التحرر الكامل للانسان في ظل الشيوعية . وهكذا يصبح النضال ضد التجاوز الايديولوجي صراعا من اجل البقاء بالنسبة الى النظام . وينتقل مركز الثقل داخل دائرة الايديولوجيا من الفلسفة الى الادب والفن . ولقد وضعت المنطقة الخطرة التي هي

---

1 ـ «الايديولوجيا الالمانية» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ١٩٧ .

التعالي الفلسفي تحت الرقابة ، بفضل امتصاص النظرية الرسمية للفلسفة . كما أعلن ان الميتافيزيقا ، التي هي الملجأ التقليدي الرئيسي للافكار التي لم تتحقق بعد عن حرية الانسان وتفتح مواهبه ، قد استبدلت كليا بالمادية الجدلية وبظهور مجتمع عقلاني في الاشتراكية . وقد اصبحت الفلسفة الاخلاقية ، المتحولة الى نظام ذرائعي لقواعد السلوك ومعاييره (١) ، جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة . ويهدف النضال ضد الفلسفة ألغربية ، و«الموضوعية البرجوازية» ، والمثالية ، الخ (المتمثل بصورة واضحة في جدال ألكسندروف عام ١٩٤٦) ، يهدف الى تشويه سمعة التيارات والمقولات الفلسفية التي يبدو عليها ، بسبب تعاليها ، وكأنها تعرض للخطر نظاما سياسيا وايديولوجيا «منغلقا» (هذا الهدف يلغي على ما يبدو نفسه بنفسه من حيث انه مهمة نظرية ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان التصور الماركسي قد أبعد وصان في آن واحد العناصر «البورجوازية») . وليس من المدهش ، انطلاقا من هنا ، الا يأخذ الجدال مكانه البتة على مستوى نقد جوهري »للفلسفة البورجوازية« (٢) . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار هذا النفي الكاذب للفلسفة (٣) فان المعركة الايديولوجية الرئيسية موجهة ضد التعالي في الفن . ان الفن والادب السوفياتيين مطالبان بان يكونا «واقعيين» .

تستطيع الواقعية ان تكون ــ وقد كانت ــ شكلا فنيا انتقاديا وتقدميا الى حد بعيد . ان الواقعية ، بمواجهتها الواقع «كما هو» مع تصوراته الايديولوجية والمثالية، تدافع عن الحقيقة ، ضد ما يحجبها ويزورها . والواقعية ، بهذا المعنى ، تظهر المثل الاعلى للحرية الانسانية في نفيه وخيانته الفعليين ، وتحافظ بالتالي على التعالي الذي ينتفي وجود الفن نفسه بدونه . وبالمقابل ، تتلاءم الواقعية السوفياتية مع متطلبات دولة قمعية . ان التنفيذ الواعي والمراقب للسياسة الحكومية بواسطة الادب والموسيقى والرسم ، الخ ، ليس متناقضا ، في حد ذاته ، مع الفن (ونستطيع ان نجد أمثلة على ذلك بدءاً من الفن اليوناني الى برتولت بريخت) . غير ان الواقعية السوفياتية لا تكتفي بتطبيق معايير سياسية بواسطة الفن ، بل تقبل بالواقع الاجتماعي القائم كإطار نهائي للمضمون الفني ، ولا تتجاوزه لا في الشكل ولا في المحتوى . صحيح ان الانتقادات توجه الى بعض مظاهر النقص ، او بعض الثغرات، او بعض جوانب التأخر في هذا الواقع ، كما ان اللاستالينية افسحت في المجال امام

---

١ ــ وهو تحول سنناقشه في القسم الثاني من هذه الدراسة .

٢ ــ ان التابو المفروض على الفلسفة يصيب ايضا الاسهامات الماركسية التي كان لها اثرها في تطور الماركسية اللاحق ، وبخاصة «التاريخ والوعي الطبقي» لجورج لوكاش . وكتاب «تدمير العقل» للمؤلف نفسه يمكن ان يقدم لنا مثالا على الانحطاط الذي يعاني منه النقد الماركسي .

٣ ــ لاسباب سبق ذكرها ، فان مناقشة اساس الفلسفة السوفياتية ليس مجالها هذه الدراسة. وأوسع تحليل وأفضله موجود في كتاب غوستاف. أ. ويتر «المادية الجدلية» .

نقد صارم بما فيه الكفاية للمرحلة الستالينية ، لكن لا الفرد ولا المجتمع يعارضان ويواجهان بتطور آخر غير التطور الذي يحدده ويشتمل عليه النظام القائم . صحيح انهما يعارضان بمستقبل شيوعي ، لكن هذا المستقبل يصور كأنه منبثق من الحاضر، من دون ان «يفجر» التناقضات الموجودة . انهم يقولون عن المستقبل انه غير متناحر مع الحاضر . فالقمع سيولد بالتدريج ، وبفضل مجهــود انضباطي ، الحريــة والسعادة ــ فما من كارثة تفصل التاريخ عن ما قبل التاريخ ، والنفي عن نفيه . لكن عنصر الكارثة ، الملازم للنزاع بين ماهية الانسان ووجوده ، هو الذي كان مركز الثقل في الفن منذ ان قطع صلته بالمقدس . لقد حافظ الفن وصوره على النفي الجذري للواقع القائم ، وعلى الحرية النهائية . وعندما يهاجم علم الجمال السوفياتي مفهوم «التناحر المستعصي بين الماهية والوجود» على انه المبدأ النظــري « للمذهب الشكلي» (١) ، انما يهاجم بالتالي مبدأ الفن بالذات . فالنظرية السوفياتية ترى ان هذا التناحر واقعة **تاريخية** ، وينبغي ان يحل في مجتمع يوفق بين وجود الانسان وماهيته ، بتوفيره الشروط المادية للتطور الحر للمواهب الانسانية كافة . وعندما يتحقق هذا ، تكون القاعدة التقليدية للفن قد دمرت بفضل تحقق مضمون الفن . وقبل ان يحدث هذا الحدث التاريخي ، يظل الفن محافظا على وظيفته العرفانيــة والنقدية : تصوير الحقيقة في الوقت الذي ما تزال فيه متعالية ، والحفاظ على صورة الواقع ضد واقع ينفيها . ومع تحقق الحرية ، سيكف الفن عن ان يكون ناقل الحقيقة (٢) . ولقد كان هيغل ، الذي راى في هذا التحقق مهمة عصره ، يعلن ان الفن قد اصبح من الماضي وانه فقد جوهره . وكان ينسب طابع الفن الزمني الآفل هذا الى الروح العلمية ــ الفلسفية الجديدة التي تنادي بتعبير عن الحقيقة أمتــن وأحزم من التعبير الذي يقدر عليه الفن (٣) . وقد حافظت النظرية الماركسية على الرابطة بين التقدم الاجتماعي وتجاوز الفن : فتطور القوى المنتجة سيوفر امكانية التحقيق المادي **لوعد السعادة** الذي يعبر عنه الفن ، والعمل السياسي ــ الثورة ــ يحول هذه الامكانية الى واقع .

تؤكد الماركسية السوفياتية ان الثورة البولشفية قد خلقت أسس هذا التحويل. فماذا تصبح فــي مثل هذه الحال وظيفة الفن ومضمونه ؟ يجيب علــم الجمال السوفياتي : وظيفته ان يعكس الواقع فــي شكل صور فنية (٤) . «ان قانون علم جمالنا هو ان ادبنا كلما كان اكثر واقعية كان اكثر رومانسية» (٥) . وبتعبير

---

١ ــ ف. ا. رازومنوي : «حول ماهية شكل فني واقعي» ــ فوبروسي فيلوسوفيي ــ ١٩٥٢ ــ العدد ٦ ــ ص ١٠١ .

٢ ــ هيغل «علم الجمال» ــ اربعة مجلدات .

٣ ــ هيغل ــ المصدر المذكور .

٤ ــ رازومنوي ــ المصدر المذكور آنفا ــ صفحة ٩٩ .

٥ ــ «مجلة الادب» السوفياتية ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨ .

آخر ، عندما يصبح الواقع نفسه مجسدا للمثل الاعلى (وان بصورة غير نقية بعد تماما) فان على الفن ، بالضرورة ، ان يعكس الواقع . وبعبارة اخرى ايضا ، ان على الفن ، كي يحافظ على وظيفته الاساسية ، ان يكون «واقعي المذهب» . ان وعد السعادة الذي كان يشكل ، بتعاليه عن الواقع ، العنصر الرومانسي في الفن ، يبدو الان وكأنه الشاغل الواقعي لمن يمارس السياسة : ان الواقعية والرومانسية تسيران نحو النقطة المشتركة نفسها . لكن لو كان هذا التلاقي في الاتجاه اصيلا ، لجعل الفن زائدا عن الحاجة ولا مجديا. ولكان واقع الحرية في هذه الحال كبتاايديولوجيا الحرية في تعاليها الفني . ولقد كان هيغل يرى في الطابع الزمني البالي للفن علامة تقدم . فكلما تغلب تطور «العقل» على التعالي («أرجعه» الى الواقع) ، تحول الفن الى نفي نفسه . ولكن علم الجمال السوفياتي يرفض هذه الفكرة ، ويشدد اللهجة على الفن ، ملغيا في الوقت نفسه تعالي الفن . انه يريد فنا ليس بفن ، وهو يحصل على ما يريد .

على كل حال ، ليست الطريقة التي يعامل بها الفن في الاتحاد السوفياتي مجرد مظهر من مظاهر الاستبدادية اللامحدودة . فدلالتها التاريخية تتجاوز متطلبات التنظيم السياسية والقومية . ان المفاهيم التي تصدمنا أكثر من غيرها ، في علم الجمال السوفياتي ، تشهد على وعي حاد لوظيفة الفن الاجتماعية . وتنبع هذه المفاهيم ، بصورة اساسية ، من الاهمية المعلقة على وظيفة الفن العرفانية . فعلم الجمال السوفياتي لا يرى ان هناك تناقضا ، تعارضا جوهريا ، بين الفن والعلم . والمفاهيم الفنية والمفاهيم العلمية لا ينفصل بعضها عن بعض (١) . فالفن يعبر «بصورة مماثلة الى أبعد الحدود للعلم» عن «الحقيقة الموضوعية» (٢) . بيد ان الفن تمثيل خاص الحقيقة ، تمثيل ليس له من صلة مشتركة مع نمط الاتصال العلمي او نمط اللغة الدارجة . ولهذا اسباب شتى . وتنبع هذه الاسباب ، على ما يبدو، من كون الفن يكشف ويكرس في آن واحد القوى (ذاتيا وموضوعيا) التي لم تتم السيطرة عليها في الانسان وعالمه ، اي «المناطق الخطرة» التي تقع فوق رقابة المجتمع وتحتها . والحرية العليا انما تكمن في هذه المناطق الخطرة اذا ما نظرنا اليها من وجهة نظر مجتمع قمعي . ان الفن ، في أعمق مستوياته ، احتجاج على ما هو كائن . من هنا بالذات ، يصبح الفن قضية «سياسية» : فهو قد يعرض القانون والنظام للخطر، اذا ما ترك له الحبل على غاربه . ان لفي الطريقة التي يعامل بها افلاطون الفن ، وان لفي نظامه المبني على رقابة صارمة تدمج المعايير السياسية والجمالية والعرفانية ، تقديرا لحقيقة الفن ووظيفته اكبر من تقدير الذين يعدونه تسلية فكرية ، او انفعالية،

---

١ ــ رازومنوي ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٩٩ و١٠٧ .

٢ ــ ب. تروفيموف وآخرون : «مبادىء علم الجمال الماركسي ــ اللينيني» ــ كومونيست ــ تشرين الثاني ١٩٥٤ ــ ص ٩٥ .

او تربوية .

لكن الفن كقوة سياسية ليس فنا ، الا بقدر ما يحافظ على الصور التحريرية . وفي مجتمع هو بمجموعه نفي لهذه الصور ، لا يستطيع الفن ان يحافظ عليها الا عن طريق رفض شامل ، اي الا اذا لم يخضع لمعايير الواقع المستعبد، سواء أفي الاسلوب ام في الشكل ام في المحتوى . وكلما اصبحت هذه المعايير توتاليتارية ، وكلما راقب الواقع اللغة كلها وأشكال الاتصال كلها ، مال الفن اكثر فأكثر الى ان يكون لا واقعيا وفوق واقعي ، وانتقل من العيني الى المجرد، ومن الانسجام الى التنافر ، ومن المضمون الى الشكل . هكذا ، فان الفن رفض لكل ما صار جزءا اساسيا من الواقع القائم . ان اعمال الفنانين «البورجوازيين» الكبار «الشكليين» والمعادين للواقعية اكثر وفاء واخلاصا لفكرة الحرية من الواقعية الاشتراكية والسوفياتية. ان لا واقعية فنهم تعبر عن لاواقعية الحرية : وهكذا لا يقل الفن تعاليا عن موضوعه . لكن الدولة السوفياتية تمنع بواسطة المراسيم تعالي الفن ، وتحذف بالتالي انعكاس الحرية الايديولوجي في مجتمع غير حر . وقد اصبح الفن الواقعي السوفياتي في ظل الستالينية ، بخضوعه للمراسيم ، اداة رقابة اجتماعية على البعد الاخير اللاامتثالي للوجود الانساني . واتخذ الفن طابعا سحريا ، بعد ان قطعت صلته بالقاعدة التاريخية ، وأمم في ظروف غياب كل واقع اشتراكي . وهكذا اصبح عنصرا حاسما في عقلانية المذهب السلوكي الذرائعية .

«ان الفن يطالب (...) بعلاقة محددة تماما ازاء الواقع (١) » ، علاقة تمثلها الصور «النموذجية» للبطل والوطني السوفياتي المناضل ضد قوى معادية ورجعية. والفن السوفياتي يهدف الى خلق مثل هذه العلاقة في الواقع ، وعليه ان يحقق هذه العلاقة باعتباره فنا ، اي بواسطة الصورة الفنية والوهم الفني . لكن انما هذا هو بالتحديد مبدأ السحر : «تحقيق الواقع المرغوب فيه على مستوى التخيل» ، و«تقنية وهمية تنضاف الى التقنية الواقعية (٢) » . وبالطبع ، لا يمكن ان يكون للوهم تأثير مباشر على الواقع ، لكن بمقدار ما يغير الوهم «الموقف الذاتي أزاء الواقع» فانه يغير الواقع بصورة غير مباشرة . ان تقهقر وظيفة الفن العرفانية ــ من الفن الى السحر ــ يؤدي الى اكثر مظاهر علم الجمال السوفياتي رجعية : رفض «الشكلية» وجميع البنى «المجردة» و«الشاذة» . هذا ، في حين ان العناصر التقدمية من «الفن البورجوازي» الحديث موجودة على وجه التحديد في هذه البنى التي تحافظ على مفعول « صدمة الفن (٣) » ، اي البنى التي تعبر عن النزاع المتخذ شكل الكارثة . انها تمثل محاولة يائسة لزعزعة أسس الابتذال والزيف الاجتماعي الذي جعل البنى

---

١ ــ المصدر المذكور آنفا ــ صفحة ١٠٧ ــ ١٠٨ .

٢ ــ جورج تومسون «دراسات حول المجتمع اليوناني القديم» ــ صفحة ٤٤٠ .

٣ ــ ت. و. آدورنو «الموسيقى المتنافرة» ــ ١٩٥٦ ــ صفحة ٤٦ .

الفنية التقليدية غير ذات فائدة في التعبير عن المضمون الفني . لقد فقدت الاشكال المنسجمة ، في تطورها الواقعي والكلاسيكي والرومانسي على حد سواء ، شكلها المتعالي ، النقدي . لقد كفت عن ان تكون متناحرة مع الواقع ، بل بدت كجزء من هذا الواقع ، كزخرفة له ، كأداة لتحقيق التناغم الاجتماعي . لقد اصبحت ، نتيجة انتشارها بمساعدة وسائل الاتصال الجماهيرية ، النغم المحبب المكرر الذي يرافق العمل وأوقات الفراغ اليومية ، وغذاء فترات التسلية والانفراج . وفي مثل هذه الشروط ما كان يمكن ان يعود اليها مضمونها الا عن طريق نفيها المتعين وحده . وعلى العكس من ذلك «ضبطت» وظيفة الفن العرفانية ، عن طريق اعادة توطيد الانسجام بواسطة الاوامر الادارية ، وعن طريق حذف التنافر والشذوذ وعـــدم التطابق ، وفرضت الامتثالية على الخيال الفني الذي هو في حد ذاته لاامتثالي .

ومن المفيد ان نلاحظ ان علم الجمال السوفياتي ، بفضحه الفن المتنافر ، قد عاد الى راي افلاطون الذي لم يكن يقبل الا بأشكال جميلة ، بسيطة ، متناغمة . ان هذه الاشكال هي وحدها التي «تمتزج» مع الخير والحق : «ها هي فضيلة الخير قد جاءت لتحتمي في طبيعة الجمال ! ذلك ان نتيجة الوزن والتناسب هي دوما خلق الجمال وبعض السمو (...) . «لنقل ان هذا الواقع سيعتبر عن حق من قبلكم علة ما يشكل جزءا من الخليط (١) » . ان النظرية الافلاطونية عن الفن تستند الى دولة يقوم فيها الملوك الفلاسفة بحراسة معايير الخير والحق والجمال : دولة متناحرة مع الواقع . والمزيج ، اذا ما وضع بالقوة في خدمة الواقع ، دمر من تلقاء نفســـه مركباتـــه .

نستطيع ان نتصور في نطاق الاطار العام للرقابات السياسية على الفن سلسلة كاملة من التقلبات . فالتراخي والتشديد، وتبدلات الاساليب والمعايير الفنية، تتعلق هي وغيرها بالوضع الداخلي والدولي. ولا شك في ان نداء حرية فنية اوسع سيُسمع، وربما سيلبى في شروط الانتقال من طرز التنظيم الاجتماعي الارهابية الى طـــرز طبيعية اكثر . ان تصلب «الواقعية السوفياتية» قد لان قليلا . وما عاد هناك ، على كل الاحوال ، تعارض بين الواقعية والرومانسية ، بل أن بعض العناصر «الشكلية» و«المجردة» يمكن ان تصبح منسجمة مع ذوق امتثالي . ان الفن يشهد ، في وظيفته الاجتماعية ، على الوهن الذي طرأ على الاستقلال والمعرفة الفرديين .

---

١ ـ أفلاطون «محاورة فيليب» .

الفصل السابع

تقلبات الجدل

لعل ما من شيء يكشف عن تطور الماركسية السوفياتية كما تكشف عنه الطريقة التي تعامل بها الجدل . فالمنطق الجدلي هو حجر الزاوية في النظرية الماركسية . فهو يوجه تحليل التطور الثوري وما قبل الثوري على حد سواء ، ويفترض في هذا التحليل بدوره ان يوجه الاستراتيجية خلال هاتين المرحلتين . وكل «اعادة نظر» جوهرية في المنطق الجدلي ، تتجاوز التطبيق الماركسي للجدل على وضع تاريخي جديد ، لا تكشف فقط عن «انحراف» في النظرية الماركسية (اهميته مذهبية خالصة) ، بل ايضا عن تبرير نظري لتغير في اتجاه الحركة الاساسي . لقد كان عمل شراح النظرية السوفياتية اذن في محله ، عندما لفتوا الانتباه الى الاحداث الطارئة في هذا المجال . لقد استنتجوا ان الماركسية السوفياتية اضعفت نور الجدل وحاصرته بهدف تبرير وحماية ايديولوجيين لنظام ينبغي ان يبدو ، بحسب المنطق الجدلي ، مرحلة يتوجب على حركة التاريخ ان تتجاوزها . وتكمن حجة هذا الاستنتاج الرئيسية في عمليات البتر والحذف التي مارستها الماركسية السوفياتية، وبخاصة رفضها الاعتراف بامكانية تحول أنفجاري في ظل الاشتراكية القائمة (مفهوم «التناقضات غير المتناحرة») ، واعادتها الاعتبار الى المنطق الشكلي، واخيرا ، اختفاء « نفي النفي (١) » . وبالفعل ، لم تبد الماركسية السوفياتية اورثوذكسية قط كما بدت في انشائها المجد للمنهج الجدلي . وسوف نرى ان ما من تجديد سبق ذكره يعاكس اتجاه المنطق الجدلي الماركسي (بل الهيغلي) .

---

١ ــ أ. فيليبوف (المنطق والجدل في الاتحاد السوفياتي) . نيويورك ــ صفحة ٣٧ .

لكن اذا لم تكن الماركسية السوفياتية قد اعادت النظر او رفضت اي مفهوم من المفاهيم الجدلية الاساسية ، الا ان دور الجدل بالذات تعرض الى تحول له دلالته : فقد كف عن ان يكون طريقة في التفكير النقدي ليصبح «رؤية للعالم» شاملة ، ومنهجا شاملا مزودا بقواعد ومبادىء ، موطدة بحزم ، ومثل هذا التحول يدمر الجدل تدميرا أعمق من اي اعادة نظر . ويتجاوب هذا التغير مع التغير الذي حول الماركسية من نظرية الى ايديولوجيا . وبذلك ، يكون الجدل قد أصبح مزودا بالصفات السحرية للتفكير والاتصال الرسميين . كما ان حركة الفكر الجدلي قد تجمدت في نظام فلسفي بمجرد ان كفت النظرية الماركسية عن ان تكون جهاز الوعي والتطبيق الثوريين، وتغلغلت الى البنى الفوقية التابعة لنظام قائم على السيطرة . وكلما اصبحت العلاقة بين المنطق الجدلي والمنطق الشكلي ملتبسة ، اصبح الجدل نفسه منطقا شكليا . ولم تكن الصعوبات التي لاقتها الماركسية السوفياتية في وضع «موجز دراسي» قيم عن الجدل والمنطق صعوبات سياسية فقط . فماهية الجدل بالذات تتمرد على مثل هذا التجمد في قوانين فلسفية . وهذا ينطبق على الجدل المثالي والجدل المادي على حد سواء ، ذلك انه لا هيغل ولا ماركس فهما الجدل على انه مخطط منهجي عام . والمرحلة الاولى في هذا الاتجاه انما قطعها انجلز في كتابه عن «جدل الطبيعة» (الذي لم ينشره قط) ، وقد قدمت ملاحظاته المادة التي كانت الماركسية السوفياتية بحاجة اليها لانجاز عملية التجميد ضمن اطار القوانين .

لقد انشأ ماركس جدله اداة مفهومية لفهم مجتمع متناحر في جوهره . وكان على تحليل المدركات المستقرة الثابتة التي قررتها الفلسفة والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع ، الى عناصرها المركبة المتناقضة ، كان على هذا التحليل ان «يعكس» بنية التاريخ وحركته الحقيقيتين . وكان على الجدل ان ينتج من جديد ماهية الواقع على الصعيد النظري . وحتى تأتي اعادة الانتاج مطابقة ، كان ينبغي ان يعاد تحديد المقولات التقليدية ، لانها كانت تقنع وتحجب ما يحدث اكثر مما كانت تكشفه. بيد ان العلاقة الجدلية بين بنية الفكر وبنية الواقع هي اكثر من انعكاس او تطابق . واذا كان هيغل قد اغتصب التمايز القائم بصورة واضحة بين الفكر وموضوعه ، واذا كان قد تكلم عن «تناقضات» (مصطلح «منطقي») في قلب الواقع ، وعن «حركة المفاهيم» ، وعن الكمية «المتحولة» الى نوعية ، فانه في الواقع لم يقل بتطابق فحسب ، بل ايضا ب «هوية» واحدة نوعية بين الفكر وموضوعه ووحد بينهما . لكننا نستطيع ان نفترض ان حكمة منتقديه الذين لاحظوا ان هيغل يخلط بين ميدانين مختلفين من الاساس لا تتجاوز الطاقات التي عرفت عن ذكائه وسرعة ادراكه . فهيغل يرى ان التمييز التقليدي بين الفكر وموضوعه «تجريدي» ومشوه لعلاقتهما الحقيقية . ان بين الفكر وموضوعه قاسما مشتركا ، هو نفسه «واقعي» ، يشكل جوهر الفكر وموضوعه على حد سواء . وهذا القاسم المشترك هو البنية الجوهرية الخاصة بكل كائن ، أعني العقل . انه في نظر هيغل البنية التي تكون بفضلها جميع كيفيات الكائن ، الذاتية والموضوعية على حد سواء ، كيفيات تحقيق ذاتي في شكل اكثر

وعيا دوما ـ بدءاً من العمليات «العمياء» للطبيعة اللاعضوية الى التحقق الحر للانسان في التاريخ . ان العقل ذاتي وموضوعي على حد سواء ـ انه عقل (لوغوس) كل كائن . وهو جدلي ، بقدر ما يتم تحقق الذات من خلال تطور وحل التناقضات المحددة لمختلف كيفيات الكائن وشروطه . ان الكينونة هي ، في ماهيتها ، عملية «تفهم» ، العملية التي يصبح فيها موضوع من المواضيع ما هو كائن عليه بتكوينه نفسه (باعتباره هذا الكائن الخاص) في مختلف شروط وعلاقات وجوده وضدها . وبفضل هذه العملية يصبح الوجود تفهما ، ويصبح الموضوع «ذاتا» ، ويصبح التفهم ، اي «المفهوم» ، «الواقع» الاساسي للكائن . والفكر الواعي لنفسه ليس الا اسمى كيفية لوجود مشترك بين كل كائن ، وحركة الفكر ليست الا اسمى واعم كيفية لحركة كل كائن . يتكلم هيغل عن مفهوم يتحول الى مفهوم مغاير ، قاصدا بذلك ان المفهوم ، اذا ما عقل بصورة جذرية ، يكشف عن مضامين تبدو للوهلة الاولى خارجة عن هذا المفهوم ، ان لم نقل معارضة له . والحاصل هنا ليس البتة استبدال مفهوم بآخر يكون اكثر مطابقة للواقع في حركة الفكر ، بل الذي يحدث هو ان المفهوم نفسه يكشف مضمونه الخاص: دينامية **هي** دينامية الواقع المتضمن في المفهوم . ان للواقع عقله الخاص (او هو بالاحرى عقله الخاص) ، وما المنطق الا انطولوجيا . ووراء هذا اللعب الظاهري القائم على الالتباسات اللفظية ، تكمن الفكرة التي قامت عليها الفلسفة الغربية منذ اليونان : فكرة العقل (لوغوس) باعتباره ماهية الكائن ، الذي يحدد بدوره البنية المنطقية «للتعريف» ويجعل من المنطق اداة كشف وايصال للحقيقة . وليس من المهم ألا تكون ترجمة «اللوغوس» بـ «العقل» غير مطابقة ، فهي توضح على الاقل ما تنطوي عليه مثل هذه الفكرة من معنى حاسم ، واعني به ان نظام الكون (الطبيعة والمجتمع ، الفيزياء والتاريخ ، على حد سواء) هو في آن واحد منطقي وانطولوجي ، نظام فاهم ومفهوم . وعلى هذا ، فان العلاقة العرفانية مكونة للواقع ، وهي ذاتية وموضوعية معا . غير ان وحدة العالم الذاتي والموضوعي ليست امرا واقعا ، ليست شرطا معطى ، بل ينبغي الوصول اليها من خلال الصراع بين شروط متناحرة متنافية . وما ان يصبح هذا الصراع عالم الوجود الواعي ـ وبتعبير آخر ، لدى الكائن الانساني ـ حتى تصبح السيرورة الجدلية هي السيرورة التاريخية . ان هذه السيرورة تتحقق في «حالة عالم» ينحل فيه النزاع ، من خلال الانسجام الشفاف ، بين الذات والموضوع ، بين الفردي والعمومي . هذا هو المنطق الداخلي للفلسفة وللواقع على حد سواء . وعلى هذا ، يمكننا ان نسمي المنطق الجدلي منطق حرية ، او بتعبير أدق ، منطق تحرير ، ذلك ان السيرورة هي سيرورة عالم مستلب لا يستطيع «جوهره» ان يصبح «ذاتا» (هذه هي الموضوعة التي يدافع عنها هيغل في «فينومينولوجيا الفكر») الا اذا هدم وتجاوز الشروط التي «تناقض» تحققه . غير ان جدل هيغل المثالي يتجاوز هنا السيرورة التاريخية نفسها ، ويجعل منها جزءا من نظام ميتافيزيقي ليست الحرية النهائية فيه الا حرية الفكرة (او المثال) .

وبالمقابل ، لا يتجاوز «القلب» الماركسي لجدل هيغل التاريخ البتة . فالقوى

المحركة التي تعمل وراء السيرورة التاريخية ليست مجرد نزاعات بسيطة بل هي تناقضات ، لانها تكوّن منطق التاريخ على انه تاريخ الاستلاب . هكذا يرى ماركس ان منطق المجتمع الراسمالي يتكلم ضد نفسه : فاقتصاده لا يعمل بصورة طبيعية الا من خلال ازمات دورية ، وانتاجية العمل المتزايدة تولد الفاقة والعمل الشاق ، والغنى المتزايد يديم الفقر ، والتقدم هو تجريد للانسان من انسانيته . وان ما يخلق الاستغلال واللامساواة انما هو بشكل خاص ، كما يريد ماركس ان يبين ذلك في «الراسمال» ، التعاقد الحر على الاجر والتقايض المتعادل . والتطبيق الراسمالي للحرية، والمساواة ، والعدالة ، هو الذي يحول هذه القيم الى نقيضها(١). انعقلانية النظامعبارة عنتناقضذاتي: فالقوانينالتيتتحكم فيههينفسها التيتقودهالى دماره . وكما في التصور الهيغلي ، لا تبدو سيرورة التحرر مخططا خارجيا ملصوقا بالواقع ، بل كدينامية هذا الواقع الموضوعية ، وهذه الدينامية هي تحقق «الذات» الحرة التي وجدت اخيرا شكلها ومهمتها التاريخيين ـ شكل ومهمة البروليتاريا . وعلاوة على ذلك ، ان الجدل الماركسي ، باعتباره سيرورة سياسية ـ تاريخية ، هو ايضا سيرورة **عرفانية** : فوعي البروليتاريا الصحيح (الوعي الطبقي) هو عامل مكون لدينامية التحرر الموضوعية .

يمكن لهذه الشروح المقتضبة لبنية الجدل ان توضح لنا المصير الذي آل أليه هذا الجدل في الماركسية السوفياتية . فمنطق الجدل في الماركسية السوفياتية لم يعد منطق تحرير ـ سواء أفهمنا هذا التحرير بالمعنى الانطولوجي الذي قال به هيغل ، ام بالمعنى التاريخي الذي قال به ماركس . ولقد كان هذا محتما بدءاً من اللحظة التي لم يعد فيها الجدل يسكن داخل تناقضات مجتمع طبقي ، بل صار يمتد الى ما وراءها . فكلما اوغلت النظرية الماركسية في تحولها الى «رؤية للعالم» علمية عامة، أصبح الجدل «نظرية معرفة» مجردة . وبالرغم من ان عليه ان يكون مرتبطا بالبروليتاريا والحزب الشيوعي (٢) ، الا ان العلاقة لم تعد ظاهرة . وقد يكون بمقدورنا ان نصف النظرية الماركسية بأنها «رؤية للعالم» ، لكن العالم الذي عناه ماركس هو عالم ما قبل التاريخ ، عالم المجتمع الطبقي ، وبصورة خاصة المجتمع الراسمالي . ان النظرية الماركسية تحلل وتنقد هذا العالم في جميع مظاهره ، وفي ثقافته المادية والفكرية . لكن لا وجود لنظرية ماركسية يمكن ان توصف بحق بأنها «رؤية للعالم» بصدد المجتمعات ما بعد الراسمالية ، سواء أكانت اشتراكية ام لم تكن . لا وجود لاي نظرية ماركسية عن الاشتراكية ، لان القوانين المتناحرة ـ الجدلية ـ التي تتحكم بالتاريخ ما قبل الاشتراكي لا تنطبق على تاريخ الانسانية

---

١ ـ «الرأسمال» ، المجلد الاول ، الفصل الرابع .

٢ ـ انظر التقرير عن نتائج النقاش حول المنطق ـ في فوبروسي فيلوسوفيي ـ ١٩٥١ ـ العدد ٦ ص ١٤٣ ـ ١٤٩ .

الحرة ، ولأن النظرية لا تستطيع ان تحدد مسبقا قوانين الحرية . كذلك ، لا «تتنبأ» النظرية الماركسية البتة بما وراء اتجاهات المجتمع الرأسمالي التي تمكن البرهنة عليها . وبالرغم من ان انجلز عرّف الجدل بأنه «علم القوانين العامة لحركة وتطور الطبيعة ، والمجتمع الانساني ، والفكر» (١) ، الا انه لاحظ ان الطبيعة والمجتمع على حد سواء هما «مرحلتان في التطور التاريخي» ، وان قوانين الجدل «مستخلصة» من تاريخهما (٢) . وبهذه الصفة ، يمكن ان تصور هذه القوانين على انها سلسلة من الفرضيات والمقولات والاستنتاجات العامة ـ لكن الاطار العام يلغي نفسه بنفسه فوراً، لان مقولاته لا تولد الا من خلال محيطها التاريخي .

ومن هنا ، ان الماركسيين السوفياتيين عندما يحاولون ان يصوروا الجـــدل «كجدل» ، لا يفعلون شيئا سوى ان يقطروا، بدءاً من تحاليل «الكلاسيكيين» الجدلية العينية ، بعض المبادىء ، ويشرحوها ، ويواجهوها بفكر «غير جدلي» . والمبادىء هي المبادىء المعددة في كتاب ستالين « المادية الجدلية والمادية التاريخية » الذي ليس بدوره الا شرحا مسهبا لصيغ «جدل الطبيعة» لانجلز (٣) . وهذه المبادىء ليست صحيحة أو خاطئة بالمقارنة مع جدل هيغل وماركس ، فهي لا تعدو ان تكون اطارات فارغة . لقد كان في وسع هيغل ان يفسر مبادىء الجدل داخل ما هو عام باعتبار انه «علم المنطق» ، لانه كان يرى ان بنية الكائن وحركته هما بنية «المفهوم» وحركته، وانهما تبلغان حقيقتهما في «المثال المطلق» . غير ان النظرية الماركسية التي ترفض التأويل الهيغلي للكائن بأنه مثال ، لا تستطيع ان تفسر الجـــدل على انه منطق . فمنطقها هو الواقع التاريخي ، وشموليتها هي شمولية التاريخ .

ينبغي ان نأتي ههنا على الاقل بذكر مشكلة قابلية الجدل الماركســـي للتطبيق على الطبيعة ، ذلك ان تشديد اللهجة على جدل الطبيعة هو احدى السمات المميزة للماركسية السوفياتية ، ويعارضها بماركس ، بل حتى بلينين . فاذا كان الجدل الماركسي ، في بنيته المفهومية ، جدل الواقع التاريخي ، فهو يشتمل على الطبيعة بقدر ما تشكل هي نفسها جزءا من الواقع التاريخي ـ تفاعل الانسان والطبيعة ، السيطرة على الطبيعة واستثمارها ، الطبيعة كإيديولوجيا الخ . لكن بالقدر الذي تدرس به الطبيعة مجردة من علاقاتها التاريخية ، كما في العلوم الطبيعية ، تبدو وكأنها واقعة خارج نطاق الجدل . وليس من قبيـــل الصدفة ان تبدو المفاهيـــم الجدليـــــة في « جـــدل الطبيعة » لانجلـــز ، أشبه بتجانسات ، بعلامـــات رمزية ملصوقة من الخارج ، فارغة او مبتذلة ، بصورة ملحوظـــة ، اذا ما قورنت بالدقة العينية للمفاهيم الجدلية المستعملة في الاعمال الاقتصاديـــة والاجتماعية ـ

---

١ ـ انجلز ، «ضد دهرينغ» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ١٧١ .

٢ ـ «جدل الطبيعة» ـ ص ٦٩ .

٣ ـ المصدر المذكور سابقا، بصدد حذف «نفي النفي» و«تناسيه»، انظر الصفحات الاخيرة من هذا الفصـــل .

التاريخية . والحال ان «جدل الطبيعة» هو الذي اصبح المصدر المأذون الـــذي يستشهد به باستمرار في الشروح الصادرة عن الماركسية السوفياتية بصدد الجدل. ولا مجال لان تأخذ الامور غير هذا الاتجاه ، فما دام «الجدل يسود كل شيء (١) » ، وما دام هو «علم القوانين العامة للعالم المادي وللمعرفة (٢)» ، وبالتالي «الرؤيةالعلمية الصحيحة الوحيدة للعالم»، فان على المفاهيم الجدلية ان تنطبق اولا، وقبل كل شيء، على اكثر العلوم علمية ، اي على علم الطبيعة . وهذا ما ينجم عنه انقاص لقيمـــة التاريـخ .

حين تحول الماركسية السوفياتية الجدل على هذا النحو الى رؤية علمية شاملة للعالم ، تكون قد قسمت النظرية الماركسية الى مادية جدلية وماديـــة تاريخية ، والثانية هي «توسيع» و«تطبيق» للاولى في «دراسة المجتمع ، ودراسة تاريـــخ المجتمع (٣) » . وما كان هذا التقسيم ليكون له اي معنى في نظر ماركس الذي كان يعد المادية الجدلية مرادفة للمادية التاريخية . ان المادية التاريخية تصبح ، فـــي الماركسية السوفياتية ، فرعا خاصا من النظام العام الفلسفي والعلمي للماركسية التي تستخدم كتبرير للسياسة المتبعة ، بعد ان تجمدت في ايديولوجيا وصـــار تفسيرها يجري على أيدي مسؤولي الحزب . ان التاريخ ، الذي ترى فيه النظرية الماركسية البعد الذي يحدد الجدل ويثبت شرعيته ، ترى فيه الماركسية السوفياتية ميدانا خاصا تسود فيه القوانين التاريخية وما فوق التاريخية على حـــد سواء . وتصور القوانين الاخيرة ، المنظمة في صيغ ومعادلات ، على انها القوى التي تحدد عند التحليل الاخير التاريخ والطبيعة معا . والسيرورة الجدلية ، المفسرة على هذا النحو،تكف عن ان تكون سيرورةتاريخية بالمعنى الدقيقللكلمة التعبير. ومنالاصحالقول ان التاريخ يتشيأ في طبيعة ثانية . وعلى هذا ، ان ما يحدث في الاتحاد السوفياتي يكتسب كرامة القوانين الطبيعية الموضوعية التي يزعم انها تحكمه ، والتي تصحح فـــي النهاية كل ما هو مغلوط وتقود الى الظفر النهائي على القوى المناوئة ، بشرط ان تفهم وتوعى بصورة صحيحة .

لكن اذا كانت اللهجة تشدد على هذا النحو على الطابع الموضوعي والحتمـــي للقوانين الجدلية ، فان الماركسية السوفياتية تبدو في الواقع وكأنها تنفي المذهب الحتمي وتمارس المذهب الارادي . ان الاهمية التي تعطى للثاني على حساب الاول

---

١ ـ ك. س. بكزادزه «حول العلاقة بين المنطق والجدل» ـ فوبروسي فيلوسوفي ـ ١٩٥٠ ـ العدد ٢ ـ ص ٢٠٠ .

٢ ـ ف. س. مولود تسوف ، «حول التصورات المغلوطة في موضوع المادية الجدلية» ـ فوبروسي فيلوسوفي ـ ١٩٥٦ ـ العدد ١ ـ ص ١٨٨ .

٣ ـ ستالين ، «المادية الجدلية والمادية التاريخية» ، في «مسائل اللينينية» ـ المصدر المذكور آنفا ـ المجلد الثاني ـ صفحة ٢٣٧ .

تبدو وكأنها مميزة اللينينية ، وتبلغ أوجها في الستالينية . ويبدو ان هناك خط سير وتقدما مباشرا يقود من الوعي الآتي «من الخارج» ، الذي قال به لينين ، ومن مفهوم هذا ألاخير عن الحزب التسلطي والمركزي ، الى دكتاتورية ستالين الشخصية ـ وهو تقدم تولّد اثناءه «الحتمية العلمية» (على صعيد التطبيق ان لم يكن على صعيد الايديولوجية) قرارات متخذة على اساس اهداف ومصالح سياسية ، بله شخصية ، شديدة التنوع . بذلك تتقدم العوامل الذاتية على الشروط والقوانين الموضوعية . الا ان التحليل المعمق يبين ان المعارضة المجردة بين المذهب الحتمي والمذهب الارادي ليس لها اساس من الصحة . فعلاقتهما المتبادلة اكثر تعقيدا ، وهي تستوجب النقاش بقدر ما تسلط النور على التغيرات الاجتماعية ـ التاريخية التي تعكسها الماركسية السوفياتية .

لقد كان كلا العنصرين ماثلين على الدوام في أصول المذهب الماركسي . وأهمية كل واحد منهما منوطة بالشروط التاريخية التي تعمل فيها الماركسية . ففي فترات الصراعات ألطبقية الحادة ، وحين تكون الثورة مطروحة على «جدول الاعمال» ، وحين تدخل بروليتاريا ناضجة ، واعية طبقيا ، الى حلبة العمل السياسي ، لا تبدو الماركسية اكثر من تجل واع للعوامل الموضوعية . فبقدر ما تميل هذه العوامل «من تلقاء نفسها» الى الثورة ، وبقدر ما تزعزع الهزات الاقتصادية والتشنجات السياسية البنى الرأسمالية ، تستطيع الماركسية ان تفسر ألموقف على اساس الانسجام بين العوامل الذاتية والموضوعية . وتكون وظيفة الاحزاب الماركسية ، وقادتها ، وتنظيمها الدولي ، في مثل هذه الحال ، هي فهم وتفسير التوزع الموضوعي للقوى السياسية، وتوجيه عمل البروليتاريا وفق هذا التوزع . وهذه الوظيفة عامل ذاتي : فما دامت في حد ذاتها معرفة وإرادة ، فانها تنادي وتستدعي المعرفة والارادة . الا انها ليست، باعتبارهاعاملا ذاتيا،الا التعبير عنالعوامل الموضوعية،هذا التعبير ألذييصبحهو نفسه، باعتبار انه يوجه العمل السياسي ، جزءأ لا يتجزأ من هذه العوامل . وعلى العكس من ذلك ، عندما تصاب الطاقة الثورية بالضعف ، وتستهلك او تغلب على امرها ، فان عنصر المعرفة والارادة يكف عن ان يكون متجسدا في الموقف الموضوعي . وآنئذ، يصبح وعي البروليتاريا وعملها مغبنين الى حد كبير من قبل «القوانين العمياء» الخاصة بالسيرورة الرأسمالية ، بدلا من ان يتصديا بقوة لهذه الحتمية . وبالتالي، يبدو الحزب ، او بالاحرى قيادة الحزب ، الامين التاريخي على مصالح البروليتاريا «الحقيقية» . الامينالذي يقففوق هذهالبروليتاريا،ولا يتكلمالا بلغةالحِكَم والمراسيم، في حين تصبح البروليتاريا موضوعا محضا لقراراته . وبذلك تكون العوامل الموضوعية والذاتية متنافرة تماما في الواقع ، ويمثل هذا التطور في النظرية تحت شكل توتر وتناحر بين المذهب الارادي والمذهب الحتمي .

كثيرا ما لوحظ ان النظرية الماركسية تعرضت الى تطور هام بعد عام ١٨٤٨ . فالنزعة الانسانية الفلسفية في كتابات ماركس الاولى ، التي تحدد الاشتراكية بمصطلحات الصبوات والطاقات الانسانية الكامنة ، قد ولدت «اشتراكية علمية

تسوسها قوانين موضوعية عديمة الشفقة (١) » . بيد ان هذا التحول يعكس وضع البروليتاريا الواقعي . فالعناصر الحتمية النزعة في النظرية الماركسية مرتبطة ببنية المجتمع الطبقي ، وبخاصة الرأسمالي ، الذي يخضع فيه البشر لقوى جامحة تعمل «من وراء ظهر الافراد» ، كقوانين عديمة الشفقة . ان الثورات المجهضة عام ١٨٤٨ ، وما نجم عنها من تدعيم للمجتمع البورجوازي ، قد اعادت توكيد «صحة» هذه القوانين التي وقعت جماهير البروليتاريا ، هي الاخرى ، تحت حكمها . واذا كانت النظرية الماركسية تعكس هذه الحتمية المتعاظمة بتشديدها اللهجة على الطابع العلمي للتقدم الجدلي نحو الاشتراكية، فان العنصر «الارادي» يلتجيء الى منظمة او عامل تاريخي ــ أعني القادة . ان الوعي «الحقيقي» هو الوعي الذي لم يسقط امام الحتمية «الكاذبة» . لكن لا أهمية لمدى التباين الذي قد يفصل بين وعي القادة ووعي البروليتاريا : فعلى الاوائل ان يحافظوا او يوطدوا من جديد ، في نظريتهم وممارستهم ، العلاقة القابلة للاثبات القائمة بين مصلحة البروليتاريا «المباشرة» ومصلحتها الواقعية . هذه الصلة بين قيادة ذات تنظيم مركزي شديد وبين البروليتاريا ، التي تظل قاعدة محددة ، قد تجسدت اثناء مرحلة الاممية الاولى . ففي تلك الفترة كانت أفكار القادة وأهدافهم ومواقفهم بعيدة غاية البعد عن أفكار واهداف ومواقف البروليتاريا التي كانت غالبيتها لا تشاطرهم اياها ، بل لا تفهمها. لكن الخطاب الافتتاحي للاممية والتحاليل بصدد كومونة باريس وتصريحات القادة تبين كم كانت نظريتهم واستراتيجيتهم متحددة بمواقف البروليتاريا وأعمالها العينية .

أما فيما بعد ، وبقدر ما كانت فئات أوسع من البروليتاريا الصناعية تأخذ مكانها في النظام الرأسمالي وتشاطره أرباحه ، فقد بدت «القوانين الطبيعية» المتحكمة في هذا النظام وكأنها تقضي ايضا على نفيه . وقد جسدت الماركسية التحريفية هذا التطور ووضحته . وأحيل الجدل الى المستودع . وتضمن مذهب إدوار برنشتاين نزعة حتمية اشد تصلبا من حتمية ماركس وانجلز . كما ان العامل الذاتي تحول الى عامل موضوعي على حساب محتواه ونيته الثوريين : فالبروليتاريا تسير نحو الاشتراكية ــ شأنها شأن المجتمع كله ــ تحت تأثير القوانين الموضوعية ، وقادتها يعملون تحت حكم هذه القوانين نفسها . ولقد حاولنا ان نبين آنفا كيف ان اللينينية بذلت جهدها لاعادة توطيد الصلة الاصيلة بين العوامل الذاتية والموضوعية ، عن طريق توطيد سلطة حزب ثوري مركزي على البروليتاريا ومن فوقها . وههنا ايضا، ترافق تعزيز العنصر الارادي بتعزيز الطابع الحتمي النزعة في النظرية الماركسية : فقد استبدل كتاب لينين «المادية والمذهب التجريبي النقدي» مفهوم الحقيقة الجدلي

---

١ ــ انظر ليونارد كرايجر «ماركس وانجلز كمؤرخين» ، «جريدة تاريخ الافكار» ــ حزيران ١٩٥٢ ــ صفحة ٣٩٦ .

بمذهب واقعي طبيعي بدائي أصبح ، فيما بعد ، واحدا من معتقدات الماركسية السوفياتية . الا ان العاملين كليهما حافظا على ترابطهما الوثيق في اللينينية : فقد تبين اثناء الثورة الى اي حد نجح لينين في تشييد استراتيجيته على اساس المصالح الطبقية الحقيقية للعمال والفلاحين وصبواتهم . وفي الوقت نفسه ، أعيدت الحياة من جديد الى الجدل ، فاستمد منه لينين الادوات التصورية لتحاليله عن الموقف التاريخي . وفيما بعد ، وبدءاً من عام ١٩٢٣ ، اخذت الشقة تتسع بين قرارات القادة وبين مصالح البروليتاريا الطبقية . فلم تعد هذه القرارات تفترض مسبقا ان البروليتاريا الاممية هي العامل الثوري ، بل صارت على العكس تفرض فرضا على البروليتاريا وعلى سائر السكان المحكومين . والمذهب الارادي الاستبدادي ، الذي ميز السلطة الستالينية ، كان ردا على العامل الموضوعي المحدد ، أعني تضاؤل الطاقة الثورية في البلدان الرأسمالية . وكلما كان القادة يؤثرون على البروليتاريا من فوق ، كانت النظرية التي يعلنونها او يتبنونها تتخذ أشكالا حتمية النزعة ، متصلبة . وقد تحجر الجدل في نظام شامل تبدو فيه السيرورة التاريخية سيرورة «طبيعية» ، وتسوس فيه القوانين الموضوعية ، من فوق الافراد ، المجتمع الرأسمالي والاشتراكي على حد سواء . ان المصير الذي آل اليه الجدل يكشف عن الجوهر التاريخي للمجتمع السوفياتي : فهذا المجتمع لا ينفي الرأسمالية ، بل يشاطرها الى حد كبير وظيفتها بالذات ، أعني التطوير الصناعي للقوى المنتجة ، باعتبار ان رقابة الانتاج منفصلة عن «المنتجين المباشرين» . وتعبر النظرية السوفياتية ههنا عما تنفيه الايديولوجيا : ان الثورة البولشفية لم تولد «بعد» ثورة اشتراكية ، و«المرحلة الاولى» ليست هي الاشتراكية بعد . لكن اذا كان المجتمع السوفياتي يشاطر الرأسمالية على هذا النحو وظيفتها، فانه يفعل ذلك على اساس ـ هو التأميم الشامل للاقتصاد ـ قادر على احداث تطور مختلف كل الاختلاف . ويتجاوز تحليل هذا التطور اطار هذا الكتاب ، لكننا سنحاول مع ذلك ان نبين هوية اتجاهه . وسنشرح حاليا ، بصورة مقتضبة ، التحجر الذي تعرض اليه الجدل ، والنقاط التي يبدو فيها التطور القادم وكأنه قد أصبح جليا ظاهرا للعيان .

ان الكتب الرسمية الموجزة ، التي تعرض الجدل وتشرحه ، تركز اللهجة على الطابع الحتمي النزعة للسيرورة الجدلية . ففي كتاب روزنتال على سبيل المثال ، «المنهج الماركسي الجدلي»، يصور تطور الرأسمالية، والانتقال الى الاشتراكية، والتطور اللاحق للمجتمع الاشتراكي خلال مراحله المختلفة ، وكأنه تطور نظام مؤلف من قوى موضوعية ما كان بمقدوره ان يسير في اتجاه مغاير . صحيح ان اللهجة تركز بقوة واستمرار على الدور التوجيهي للحزب الشيوعي وقادته ، وعلى البطولة الوطنية للشعب السوفياتي ، لكن عملهم ونجاحه ما كانا ممكنين الا لانهم عرفوا كيف يخضعون لقوانين الجدل الحتمية . ان العامل الذاتي ما عاد يبدو كجزء لا يتجزأ من الجدل الموضوعي وكمرحلة منه ، بل صار يبدو وكأنه الشعاع الموجه لهذا الجدل او ناقله او منفذه . وقد ظل هذا التصور الزاميا اثناء العصر الستاليني وبعده .

والحزب وقيادته هما المصدران المأذونان الوحيدان لتفسير الجدل ــ لكن مما يخفف من اهمية هذا الاستقلال ان القادة انفسهم خاضعون للقوانين الموضوعية التي يفسرونها ويضعونها موضع تنفيذ .

«ان دور الايديولوجيا الخاص في المجتمع الاشتراكي يتحدد بطبيعة تطور هذا المجتمع التي تختلف من الاساس عن طبيعة تطور التشكيلات (الاجتماعية) السابقة. كذلك ، فان قوانين التطور الاجتماعي ، في ظل الاشتراكية ، هي قوانين موضوعية، تعمل بصورة مستقلة عن ارادة ووعي الكائنات الانسانية ؛ لكن الامكانية متاحة للدولة وللحزب ولمجموع المجتمع في ظل الاشتراكية ، كما في التاريخ في السابق، لفهم هذه القوانين ، بتطبيقها بوعي على نشاطاتها ، ولاتباع مجرى التطور الاجتماعي بالتالي (١) » .

ان التفسير الماركسي السوفياتي للعلاقة بين العامل الذاتي والموضوعي يحول السيرورة الجدلية الى سيرورة ميكانيكية . وهذا يتجلى بوضوح خاص في النقاش حول العلاقة بين الضرورة والحرية ــ وهي مشكلة اساسية في جدل هيغل وماركس على حد سواء . ولقد رأينا ايضا انها مشكلة اساسية بالنسبة الى فكرة الاشتراكية بالذات . فالماركسية السوفياتية تُعرّف الحرية بأنها « ضرورة معترف بها (٢) » ، راجعة بذلك الى تعريف هيغل الذي راجعه انجلز ، والذي ينص على ان الحرية «اعتراف» بالضرورة (٣) . لكن هيغل كان يرى ان الحرية ليست مجرد «اعتراف» بالضرورة، بل هي ضرورة مفهومة ، تستدعي تغيرا في الشروط الواقعية. ان مجرد «الاعتراف» لا يمكن ان يغير ابدا الضرورة الى حرية . ان ضرورة هيغل «المفهومة» ليست «مجرد حرية النفي المجردة ، بل هي بالاحرى حرية عينية وايجابية» ــ وهي بهذه الصورة وحدها تكون «حقيقة» الضرورة . والانتقال من الضرورة الى الحرية يطل على بعد «للكائن» مغاير بصورة جوهرية ، ويسميه هيغل «أقسى» الانتقالات الجدلية اطلاقا (٤) .

ان الماركسية السوفياتية تقلل من اهمية هذا الانتقال ، وتوحد الحرية بالضرورة ، في الواقع والايديولوجيا على حد سواء . وهذا التوحيد يجد تعبيره في التفسير الماركسي السوفياتي للتغير الجدلي ، اي للتطور من مرحلة في المجتمع

---

١ ــ م. ت. أيوفشوك ، «دور الايديولوجيا الاشتراكية في النضال ضد بقايا الرأسمالية» ــ فوبروسي فيلوسوفيي ــ ١٩٥٥ ــ العدد ١ ــ صفحة ٤ . ان تشديد اللهجة على خضوع الدولة السوفياتية للقوانين الموضوعية للسيرورة التاريخية هو احدى النقاط الاساسية فيمؤلف ستالينالاخير.

٢ ــ على سبيل المثال ، م. د. كاماري ، «حول الاسهام الجديد الكبير لستالين في الفلسفة الماركسية ــ اللينينية» ــ فوبروسي فلوسوفيي ــ ١٩٥٢ ــ العدد ٦ ــ صفحة ٣٢ .

٣ ــ «ضد دهرينغ» ــ المصدر المذكور آنفا ــ صفحة ١٤٦ .

٤ ــ هيغل «موجز موسوعة العلوم الفلسفية» ــ الترجمة الفرنسية ــ ١٩٥٢ ــ المجلد ١ ــ صفحة ١٥٨ ــ ١٥٩ . و«علم المنطق» ــ الترجمة الفرنسية ــ ١٩٤٧ ــ ص ٢٠٩ .

الطبقي الى مرحلة اخرى . وهذا التطور هو في النظرية الماركسية :
أ ـ مأساوي (فتناقضات المجتمع الطبقي لا يمكن ان تحل الا عن طريق انقلاب) .
ب ـ تقدمي ، باعتباره تطورا مأساويا (فالمرحلة التي تدشنها الثورة مرحلة اعلى في مراحل الحضارة) .

غير ان هذين العنصرين هما نفسهما عاملان ذاتيان وموضوعيان في آن واحد . فليس «الانفجار» آليا ، بل يفترض مسبقا نشاط الطبقة الثورية ووعيها . ويشير «التقدم» فقط الى تطور القوى المنتجة ، ويظل مترافقا بالاستغلال والاستعباد الى ان تصبح البروليتاريا العامل التاريخي (١) .

وتدخل الماركسية السوفياتية على هذا التصور التمييز بين التناقضات المتناحرة وغير المتناحرة («النزاعات» و«التناقضات (٢)») : فالاولى مستعصية ، وغير قابلة للحل ، الا على اساس انقلاب مأساوي . اما الثانية فقابلة لتطور تدرجي ، تحت الرقابة السياسية . الاولى تميز المجتمع الطبقي ، والثانية تميز المجتمع الاشتراكي. وتؤكد الماركسية السوفياتية ان التحول من انتقال مأساوي الى انتقال جدلي تدرجي اصبح ممكنا في الاتحاد السوفياتي ، بفضل قيام الدولة السوفياتية . وبموجب هذا التصور ، والمثال الذي ضربه ستالين عام ١٩٣٨ ، يختفي «قانون نفي النفي» من لائحة القوانين الجدلية الاساسية. ومن الواضح تماما ان التصور الماركسي السوفياتي عن الجدل قد عدل بصورة يصبح معها مفيدا لاستقرار الدولة القائمة الايديولوجي: فهو ينسب الى الدولة مهمة تاريخية هي مهمة حل «التناقضات غير المتناحرة» ، ويستبعد نظريا ضرورة الثورة للانتقال الى الشيوعية . غير اننا سنلاحظ ان هذه المراجعة الماركسية السوفياتية تنسجم نظريا مع التصور الماركسي . فلقد كان ماركس يرى ان الطابع «المأساوي» للانتقال من الكمية الى النوعية لا ينطبق الا على مملكة القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية ، التي تعمل بصورة شبه عمياء ، غير خاضعة للرقابة . ومع اقامة الاشتراكية ، تمر هذه القوى تحت الرقابة العقلانية لمجموع المجتمع الذي يسوي بصورة واعية صراعه ضد الطبيعة وضد تناقضاته الذاتية . كذلك كان ماركس يطبق بصورة خاصة مفهوم «نفي النفي» على تطور الرأسمالية . ف «الانتاج الرأسمالي» هو الذي يولد ، بحتمية «القانون الطبيعي» ، نفيه الذاتي: وما الاشتراكية الا «نفي النفي» هذا (٣) . أن المنهج الجدلي لا يستلزم التكرار

---

١ ـ انظر على سبيل المثال رسالة ماركس الى روجه ، ايلول ١٨٤٣ . وكذلك «الايديولوجياالالمانية».

٢ ـ انظر على سبيل المثال م.م. روزنتال ، المصدر المذكور آنفا . وس. ب. دودل ، «حول مسألة وحدة وصراع المتناقضات باعتبارها مضمون عملية التطور» في «مسائل المادية الجدلية» (موسكو ـ ١٩٥١ ـ صفحة ٧٣) . واتخذ المذهب الماركسي السوفياتي عن التناقضات الجدلية شكله النهائي بعد خطاب جدانوف ضد ج. ف. الكسندروف ، في حزيران ١٩٤٧ (المنشور في مجلة «بولشفيك» ـ العدد ١٦ ـ ٣٠ آب ١٩٤٧ ـ صفحة ٧ ـ ٣٢) .

٣ ـ «الرأسمال» ـ المصدر المذكور آنفا ـ المجلد ١ ـ الفصل ٢٤ .

الحرفي لهذا المفهوم ، وهيغل يحذر صراحة من التفسير والتطبيــــق الشكليين « للثلاثية (١) » . ان تلك «المراجعة» الماركسية السوفياتية هي اذن «اورثوذكسية».
فما دام الماركسيون السوفياتيون يقولون ان المجتمع السوفياتي مجتمع اشتراكي ، فهم ينسبون اليه بصورة منطقية المميزات الجدلية المناسبة . والمسألة ههنا ليست مسألة اعادة نظر في الجدل ، بقدر ما هي مسألة نسب الاشتراكية الى مجتمــع ليس باشتراكي . والجدل مستخدم هو الآخر لتعزيز هذا الادعاء .

ان هذا كله يبدو وكأنه يؤكد ان المعاملة التي تعامل بها الماركسية السوفياتية الجدل ، تفيد فقط في حماية النظام القائم وتبريره ، وذلك بحذفها او تقليلها من اهمية جميع العناصر الجدلية التي قد تشير الى تقدم في التطــور الاجتماعي ــ التاريخي، تقدم يتجاوز هذا النظام نحو مرحلة في الاشتراكية اعلى ومختلفة نوعيا. وبتعبير آخر ، ان الماركسية السوفياتية تمثل «توقف» الجدل لمصلحة النظام القائم، والايديولوجيا ستتبع توقف الاشتراكية الواقعية .

غير ان المسألة أشد تعقيدا . لقد لاحظنا في البداية ان الايديولوجيا والواقع السوفياتيين خاضعان لدينامية لا يستطيع النظام ان يوقفها ، من دون ان يلغــم أسسه بالذات . ولقد قدمنا فكرة تقول ان التطور الدولي يجنح الى ارغام النظام السوفياتي على توجيه جهوده نحو «المرحلة الثانية» من الاشتراكية ــ وهو جنوح يسير ايضا باتجاه تغيير «البنية الفوقية» . ان هذا الميل ، المنسجم مع توحيــد الايديولوجيا بالواقع ، لا يجد تعبيره في الايديولوجيا فحسب ، بل ان الايديولوجيا نفسها تستدعيه مسبقا . ان التطور اللاحق للمصير الذي آل اليه الجدل على يــد الماركسية الجدلية يبدو وكأنه يؤكد هذه الفرضية . فقد تبين ، حتى اثناء مرحلة الستالينية الاخيرة ، ان هناك استعدادات ايديولوجية لجعل النظام اكثر مرونة ، كيما يأخذ «شكلا طبيعيا» ، وكيما يتجه المجتمع السوفياتي نحو مرحلة طويلة من «التعايش» الاقتصادي والسياسي ، على حد سواء ، يتطلبها التقدم الداخلي للنظام السوفياتي . ان النقاش حول الجدل في الماركسية السوفياتية يبدو وكأن هدفه ملاءمة الايديولوجيا مع هذه المرحلة الجديدة .

لقد ذكرنا كيف ان ستالين شدد اللهجة ، في اكثر من مناسبة ، على الدور «الفعال» للبنية الفوقية في تطور قاعدتها. وهذا الدور ليس مجرد تبرير ايديولوجي، ولا مجرد تثبيت لشكل ولمرحلة قائمة من اشكال الدولة ومراحلها ، بل هو ايضــا تأكيد لمهمة الدولة في احداث تحولات منسجمة مع نمو القوى المنتجة . ومن هذا المنظور ، تمهد تصريحـــات ستالين عام ١٩٥٠ لكتابه «مشكلات الاشتراكيـــة الاقتصادية» ، الصادر عام ١٩٥٢ ، مع تشديد اللهجة على التناقضات بين القوى

١ ــ «علم المنطق» ــ المصدر المذكور آنفا ــ الكتاب الثالث ــ الفصل الثالث . والمقصود بالثلاثية: الاطروحة والطباق والتركيب ، او الاطروحة والنفي ونفي النفي . ــالمترجمــ

المنتجة وعلاقات الانتاج في الاتحاد السوفياتي ، هذه التناقضات التي ينبغي أن تحل بصورة «تدريجية» تحت قيادة الدولة (١) . كذلك ، يبدو ان النقاش حول المنطق والجدل بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ وكأنه كان تهيئة لتغيرات متوقعة ، اكثر مما كان دفاعا ايديولوجيا عن الوضع القائم ضد تغيرات محتملة وحماية له من التقدم التاريخي . لقد كان النقاش حول العلاقة بين المنطق الشكلي والمنطق الجدلي مرتبطا في مجموعه بتصريحات ستالين المتضمنة في كتابه « بصدد الماركسية في دراسة اللغة (٢) » الذي اشار فيه الى انه من الخطأ ومن «اللاماركسية» الحديث عن «عملية شرط طبقي» للغة ، والتفكير بـ «لغة اشتراكية نوعية» . وقد زعم ان اللغة «تختلف من حيث المبدأ عن البنية الفوقية» باعتبار انها لا تتغير مع القاعدة ، بل تظل على قيد الحياة من بعدها . انها ابداع واداة المجتمع كله عبر القرون الطويلة ، لا لبعض طبقاته . ومن هنا ، ترى الماركسية السوفياتية انه من غير الصحيح معاملة المنطق الشكلي وكأنه خاضع لشرط طبقي» ، والدعوة الى «منطق سوفياتي» نوعي يتناسب مع مرحلة المجتمع السوفياتي الجديدة (٣) . ويلخص التقرير عن نتائج النقاش حول المنطق على النحو التالي :

«ان اشكال الفكر وقوانينه الموضوعية ليست بنية فوقية ، فوق القاعدة(...) . ان المنطق الشكلي هو علم القوانين والاشكال الاساسية في التفكير السليم (...) . وليس هناك منطقان : قديم ميتافيزيقي ، وجديد جدلي ... انما هناك فقط منطق شكلي يصح في كل زمان ومكان» (٤) .

ان المنطق الجدلي لا ينفي ولا يلغي ولا ينقض صحة المنطق الشكلي . فالاول يخص بعدا مغايرا من ابعاد المعرفة ، ويرتبط بالثاني ارتباط الرياضيات العليا بالرياضيات الاولية .

اننا ان نهتم هنا بالنقاش نفسه او بنتائجه (٥) . وانه لامر له دلالته ان تغير المسار يعلن عن نفسه بعودة الى الاورثوذكسية الماركسية ، بعد «التحريفات الماركسية» اليسارية المتطرفة . ان النظرية الماركسية لا ترى ان اللغة والمنطق ينتميان الى

---

١ ـ المصدر المذكور آنفا ـ صفحة ٧٢ ـ ٧٣ .

٢ ـ المصدر المذكور آنفا ـ صفحة ١٤ .

٣ ـ ف. ي. شركيسوف ، «المنطق والجدل الماركسي» ـ فوبروسي فيلوسوفي ـ ١٩٥٠ ـ العدد ٢ ـ ص ٢١١ .

٤ ـ فوبروسي فيلوسوفي ـ ١٩٥١ ـ العدد ٦ ـ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

٥ ـ نستطيع ان نجدها ملخصة في المصادر الآنفة الذكر ، وفي ج. ويتر ، «الماركسية الجدلية» المصدر المذكور آنفا ـ ص ٥٥٠ ـ ٥٨٠ . اما عن التطور بعد ستالين ، فراجع جورج. ل. كلين ، «الفلسفة السوفياتية الحديثة» ـ الاكاديمية الاميركية للعلم السياسي ـ الحوليات ـ كانون الثاني ١٩٥٦ ـ ص ١٢٦ ـ ١٣٨ .

البنية الفوقية . بل هما ينتميان بالاحرى الى الشروط السابقة في وجودها للعلاقات الاجتماعية الاساسية : انهما ضروريان ، باعتبارهما أداتين للاتصال والمعرفة ، لاقامة هذه العلاقات واستمرارها . وبعض تظاهرات اللغة والفكر هي وحدها بنى فوقية، كما في الفن والفلسفة والدين على سبيل المثال . ويميز النقاش السوفياتي ، حسب التصور الماركسي ، بين المنطق نفسه وعلوم المنطق . فمن الواجب تصنيف بعض هذه العلوم ، باعتبارها تفسيرا نوعيا للمنطق ، على انها ايديولوجية (١) . ولم ينكر لا الجدل الهيغلي ولا الجدل الماركسي صحة المنطق الشكلي . بل حافظا وصادقا بالاحرى على مضمونه ، بإدراجه في التصور الجدلي الذي كشف عن الطابع المجرد لمنطق الحس «السليم» و«العلمي» على حد سواء .

ان علم اللغة والمنطق « الماريين (٢) » (اللذين يبالغان في التنويه بالطابع الطبقي) يبدوان ، اذا ما قورنا بتقاليد الجدل تلك ، «تحريفا يساريا» فظا ، «مرضا طفوليا» يصيب الشيوعية في مرحلة عدم نضجها (٣) . انهما يبدوان كنتاج ايديولوجي فرعي ثانوي للمرحلة الاولى من البناء الستاليني للاشتراكية في بلد واحد . ان النضال العنيف للتغلب على تخلف روسيا التكنولوجي والصناعي ، والذي فرض بالارهاب على سكان سلبيين الى حد بعيد ، بل معادين ، يجد مكافأته الايديولوجية في مختلف المذاهب القائلة بالطابع الموحد للانسان السوفياتي وبتفوقه الناجم عن «امتلاكه» للماركسية باعتبارها «رؤية العالم» الصحيحة والتقدمية الوحيدة . لكن النظرية الماركسية بجوهرها أممية النزعة . وليست النزعة القومية تقدمية في اطار هذه النظرية الا كمرحلة في السيرورة التاريخية ـ مرحلة يرى ماركس وانجلز ان العالم الغربي المتقدم قد تجاوزها . ان الماركسية السوفياتية لم تنجح قط في حل التناقض بين نزعتها القومية الخاصة وبين النزعة الامية الماركسية ، لا في استراتيجيتها ولا في ايديولوجيتها، كما تثبت ذلك المحاولات المجدة الشاقة للتمييز بين «الكوزموبوليتية البورجوازية» والامية الاصيلة ، بين الشوفينية و «النزعة الوطنية السوفياتية» . وعلاوة على ذلك ، كان تشديد اللهجة على عقلية سوفياتية وعلى منطق وعلى علم لغة ، الخ ، سوفياتيين بصفة نوعية ، كان لا بد بالضرورة ان يعرقل النداء الموجه الى التضامن الاممي من اجل الهدف الثوري النهائي ، وكذلك النداء الموجه الى التعايش السلمي ـ وهي أمور ما كان بمقدور مذهب الاشتراكية او الشيوعية في بلد واحد ان يهملها كليا . ولقد أمكن للنظريات «المارية» ان تلعب دورا مفيدا في

---

١ ـ ي. ي. اوسماكوف ، «قانون الفكر وقانون المنطق» ـ فوبروسي فيلوسوفيي ـ ١٩٥٠ ـ العدد ٣ ـ ص ٣١٨ .

٢ ـ نسبة الى «مار» وهو عالم لغوي سوفياتي اكد على الصفة الطبقية للمنطق واللغة ، وعارضه ستالين في «بصدد الماركسية في علم اللغة» . ـالمترجم ـ

ـ لا نناقش ههنا الا التقييمات الستالينية لمذاهب ماركس ، لا هذه المذاهب نفسها .

استخدام النظرية الماركسية استخداما «سحريا» ، لكنها بدأت تدخل في نزاع مع الاهداف الاساسية ، بعد التقدم التكنولوجي والصناعي الذي حققه المجتمع السوفياتي ، وبعد القوة السياسية والاستراتيجية المتنامية التي توصلت اليها الدولة السوفياتية . وبقدر ما راحت السياسة السوفياتية تتجه نحو الانتقال الى «المرحلة الثانية» ، كان على المذاهب المادية ان تخلي المكان لتصورات اكثر شمولا ، واكثر «طبيعية» ، واكثر أممية . ان اعادة توكيد ألوظيفة والمضمون الانسانيين المشتركين للغة والمنطق تبدو وكأنها تسعى الى تحقيق انسجام الايديولوجيا مع التيار نحو «المرحلة الجديدة العليا» من التطور ، اي مع المرحلة الثانية من الاشتراكية ، ومع «تسوية» العلاقات بين الشرق والغرب التي يفرضها هذا الانتقال ، اكثر مما تعني «توقف» الجدل لمصلحة استقرار مستوى التطور الذي تم الوصول اليه .

الفصل الثامن

الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية

يتركز كل التفسير الماركسي السوفياتي للجدل ، شأنه شأن جميع الجهود الايديولوجية منذ المرحلة الستالينية الاخيرة ، على الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية (او من مرحلة المجتمع الشيوعي الاولى الى مرحلته الثانية ـ فكلتا الصيغتين يجري استعمالها دونما تمييز) . ولم تكف فكرة هذا الانتقال عن ان تكون عنصرا حاسما في الماركسية السوفياتية منذ ان دعمت الدولة السوفياتية أركانها بعد مشروع السنوات الخمس الاول . لقد حيا ستالين منذ عام ١٩٣٥ ، في خطابه في المؤتمر الوطني الاول للستخانوفيين ، الحركة الستخانوفية باعتبار انها «تهيىء الشروط الضرورية للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية»، و«البراعم الاولى ـ التي ما تزال ضعيفة ، هذا صحيح ، الا انها براعم ـ لتلك «الانطلاقة» الثقافية والتقنية التي حققتها الطبقة العاملة في بلادنا» والتي هي الشرط المسبق للانتقال الى « المرحلة الثانية (١) » . لكن اذا كانت فكرة الانتقال هذه (التي ما كانت الماركسية السوفياتية تستطيع بدونها حتى ان تزعم انها ماركسية) قد رافقت بناء الاشتراكية في بلد واحد ، فان هذا الانتقال يصور الان على انه سيرورة ، وعلى انه الهدف الجديد للسياسة الداخلية السوفياتية . وهذا هو جوهر آخر كتاب نشره ستالين: «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» ، وانزلته الماركسية السوفياتية آنذاك منزلة النظرية الماركسية الاولى ، التي يمكن ان تعتبر رسمية ، عن الاشكال العينية لهذا الانتقال . وهذا الكتاب يحتفظ بدلالته ، بالرغم من النقد

---

١ ـ «مسائل اللينينية» ـ المصدر المذكور آنفا ـ المجلة ٢ ـ ص ٢٠٠ ـ ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

الذي وجهه اليه المؤتمر العشرون .

انه يفترض تطورا «طبيعيا» ، اي غياب الحرب مع الغرب . وقد كان ستالين يلح ، وفق هذا الافتراض المسبق ، على اسبقية النزاعات ما بين الدول الامبريالية على النزاع بين العالم الراسمالي والاشتراكي . وقد خصص جزءا كاملا من الكتاب لتأكيد «حتمية» الحروب بين البلدان الرأسمالية (١) ويستشهد ستالين علنا لاول مرة على ما يبدو ، بتحليل ماركسي سوفياتي (صادر عن «بعض الرفاق» على حد قول الكتاب) للرأسمالية المعاصرة ، تحليل يؤكد ان اندماج الرأسمالية على مستوى القارات ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يشكل مجرد وضع دولي عارض ، بل يستند الى اساس الغى حتمية الحروب بين البلدان الرأسمالية . ولم يستشهد ستالين بهذا المفهوم الذي يعني في الواقع نفي النظرية الماركسية ـ اللينينية عن الامبريالية، الا ليدحضه . وقد الح ستالين ، بالمقابل ، على انبعاث النزاعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة من جهة وبين البلدان الرأسمالية «التابعة» (وبخاصة بريطانيا وفرنسا ، وكذلك اليابان والمانيا) من جهة اخرى . وعلى كل الاحوال ، ليست الحرب بين المعسكر الامبريالي والمعسكر السوفياتي محتمة .

ان التعديل الذي طرأ على موضوعة «حتمية الحرب» ملتبس للغاية . فهذه الموضوعة تتعلق اولا ، في التصور الماركسي التقليدي ، بالحروب بين البلدان الرأسمالية . وهي تشكل من هذه الزاوية جوهر مذهب الامبريالية . غير ان «التصحيح» ، الذي أدخل على الموضوعة ، يتعلق بالدرجة الاولى بالحروب بين المعسكر الامبريالي والمعسكر السوفياتي : فالحروب التي ما عادت محتمة هي الحرب بين الشرق والغرب . وما ان ننحي جانبا هذا الالتباس حتى يتضح ان هناك انسجاما غريبا بين التصور الستاليني وما بعد الستاليني . ان التصريحات حول تفاقم تناقضات الرأسمالية الداخلية ، التي أدلي بها في المؤتمر العشرين (٢) والتي تمثل في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقره المؤتمر الثاني والعشرون (١٩٦١)، منسجمة في جوهرها (وحرفيا احيانا) مع الصيغ الستالينية . ويكمن تفسير هذا الانسجام ، بصورة رئيسية ، في ان السياسة ما بعد الستالينية تتابع وتعمق الخط العام للسياسة السوفياتية التي دشنت في سني لينين الاخيرة ، اعني الاعتراف باستقرار الرأسمالية ، وبتعايش النظامين الاجتماعيين الاثنين ، وبالتطور الشامل لانتاجية المجتمع السوفياتي ، وبالتنافس الاقتصادي ـ السياسي . ان الحرب ، التي يجري التنويه اليوم بشدة على انها غير محتمة ، هي قبل كل شيء الحرب بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية . ان بالامكان الحيلولة دونها بفضل القوة المتعاظمة للمعسكر الاشتراكي وما تمارسه من تأثير على الشعوب «المحبة للسلام» في البلدان

---

١ ـ «المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ٣٥ .

٢ ـ انظر تصريحات السيدين ميكويان وخروتشيف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

الراسمالية . غير ان هذه العوامل بالذات تميل بدورها الى منع الحرب ، بشكل عام ـ وبالتالي فان الحرب بين البلدان الراسمالية نفسها ينبغي الا تبدو بعد اليوم « محتمة » .

ان تسيئب موقف الماركسية السوفياتية ازاء حتمية الحرب يبدو اذن عميق الانسجام . فالوضع الداخلي والدولي ، بالمقارنة مع المرحلة التي كان فيها لينين يؤكد حتمية الحروب الامبريالية ، قد تغير من الاساس ، وقام «توازن في الطاقات»، او بالاحرى توازن في الارهاب ، يتيح امكانية التعايش السلمي ـ وهذا مبدأ اساسي في السياسة السوفياتية . لكن هذه القوة الرادعة نفسها قد قلصت امكانية النزاعات العسكرية داخل المعسكر الامبريالي (وهي نزاعات كان سيستفيد منها المعسكر السوفياتي) وزادت في الوقت نفسه من تفاقم الصعوبات الاقتصادية والسياسية في العالم الراسمالي .

لقد راينا ان هذه الموضوعة عن تفاقم التناقضات الراسمالية تحتل نقطة المركز في الماركسية السوفياتية . غير ان السياق الذي رددها فيه ستالين ، في كتابه الاخير ، يضفي عليها دلالة خاصة ، باعتبار انه يزج في النقاش مسألة الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية كمرحلة جديدة في تطور المجتمع السوفياتي . وفائدة هذه الموضوعة ، من خلال هذا السياق ، هي اعادة الاسبقية الى السياسة الداخلية على السياسة الخارجية . وفي اول مقال مميز، عن السياسة الخارجية السوفياتية، ظهر بعد موت ستالين ، ذكرت مجلة «كومونيست» بأن الماركسية ـ اللينينية تنص على ان «السياسة الخارجية لكل دولة استمرار للسياسةالداخلية وخاضعة لها(۱)». ان هذه الاستمرارية الماركسية ـ اللينينية «الطبيعية» قد انقطعت بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، بسبب الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من ملاءمات استراتيجية ومرحلة من اعادة البناء . وقد كان المؤتمر التاسع عشر ، على ما يبدو، عودة الى الاولوية المعتادة للسياسة الداخلية ، وكان نقطة انطلاق لمرحلة جديدة . ولقد ذكرنا ان مناقشة كتاب ستالين في «فوبروسي فيلوسوفيي» تبين بصراحة ان النزاعات ما بين الدول الامبريالية تتقدم «في الواقع» على النزاع بين المعسكر الامبريالي والمعسكر السوفياتي . وان هذا القسم من كتاب ستالين ما زال مهيمنا على خط الحزب . «ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية العدوانية تزيد من حدة التناقضات داخل المعسكر الامبريالي بالذات ، والسياسة الخارجية السوفياتية لا تستطيع الا تأخذ بعين الاعتبار وجود تناقضات هامة بين البلدان الراسمالية الفردية ، ووجود تناقضات داخل هذه البلدان ، بل داخل الاحزاب المنتمية الى الطبقات والفئات الراسمالية ، في آن واحد معا . وانها لمهمتنا ، نحن ، ان نستفيد من هذه التناقضات بهدف الحفاظ على السلم ، وتوطيده ، وبهدف اضعاف القوى

---

١ ـ ١٩٥٣ ـ العدد ٧ .

العدوانية المعادية للديموقراطية (١) » . ويؤكد برنامج ١٩٦١ ان التناقض الاساسي بين الرأسمالية والاشتراكيةلا يلغي التناقضات الداخليةالتي تمزق العالمالرأسمالي.

ان سياسة القوة الامبريالية تصطدم لان ـ هذه هي الموضوعة التي تؤكـــد باستمرار ـ لا بالجماهير الشعبية فحسب ، بل ايضا بكل «القوى الديموقراطية» التي تعارض قوة الاحتكارات الرأسمالية (٢) . وبالرغم من ضرورة عدم الاستخفاف بخطر قيام «حفنة صغيرة من المستغِلين» بإشعال نار الحرب ليأسها من الانتصار ، «الا انه لخطأ اكبر ايضا ان نبالغ في تقدير قوى الامبريالية (٣) » .

يعود تاريخ التصريح الاخير الى عام ١٩٥٠ . وانه لخطأ اكبر اليوم الاستخفاف بقوى الامبريالية . وان محور المساجلة الصينية ـ السوفياتية يقوم على هـــذا الاختلاف في التقدير . فمع صعود ادارة كيندي ، تصلبت السياسة الرأسمالية ، في حين ان سباق التسلح النووي يبدو وكأنه وضع موارد الاتحاد السوفياتي تحت امتحان قاس . ولقد كشفت القضية الكوبية الخطر الحاد لحرب محتملــــة بين الكتلتين . وتبذل الحكومة السوفياتية جهدها من الان فصاعدا لتجنب مثـل هذه الحرب ، حتى لو كان عليها ان تدفع ثمنا اغلى من الماضي . وهي بعملها هذا تصطدم بمعارضة قوية داخل المعسكر الشيوعي نفسه ، وقد ترافقت سياســـة التعايش السلمي ، في مثل هذه الشروط ، بتعزيز للرقابات السياسية والايديولوجية ، لكن النمو الداخلي للمجتمع السوفياتي يظل الهدف الاساسي .

ان تحقيق الاهداف الدولية ـ وبخاصة اضعاف المجتمع الغربي من الداخل ـ منوط بصورة نهائية بانتقال المجتمع الاشتراكي الى مستوى اعلى (في اللغة الماركسية، الى مرحلة الاشتراكية الثانية) . ولقد كانت وصية ستالين السياسية شبيهــة بوصية لينين بصدد هذا الانتقال ، بتأكيدها على ضرورة «استراحة» جديدة طويلة الامد ، هي شرط مسبق لتطور لاحق في المجتمع السوفياتي . ولقد اعاد المؤتمر الثاني والعشرون تأكيد هذا الخط : «يقدر الحزب الشيوعي السوفياتي ان الهدف الاساسي لنشاطه ، في ميدان السياسة الخارجية ، هو تأمين شروط السلم لبناء المجتمع الشيوعي في الاتحاد السوفياتي» (...) ، والتعايش السلمـــي «ضرورة موضوعية لتطور المجتمع الانساني (٤) » .

ان مفهوم «المرحلة الثانية» في ازمة الرأسمالية العامة مستخدم في «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» كخلفية ، وكمعادل للانتقال الـــى

---

١ ـ «من اجل توطيد السلم بين الشعوب» ـ كومونيست ـ اذار ١٩٥٥ ـ ص ١٢ .

٢ ـ برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي في «نحو الشيوعية» ـ مجموعة وثائق المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ـ موسكو ١٩٦١ ـ ص ٥١٤ .

٣ ـ كومونيست ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ١٢ .

٤ ـ برنامج ... الخ ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ٥٣٥ و ٥٢٩ .

«المرحلة الثانية» من الاشتراكية . والازمـــة تقدم التطويق الدولي المناسب لتركيز السياسة الداخلية السوفياتية على هـذا الانتقال . وحين تناقش هذه السياسة ، تشدد اللهجة كثيرا على الحاجة الى التغيرات داخل النظام السوفياتي ـ وهي تغيرات عليها ان تحول النظام نفسه ، لجره الى المرحلة الثانية «العليا» . وان قسما كبيرا من كتاب ستالين مكرس لدحض تصريحات من يزعم ان التطابق في ظل الاشتراكية (اي في ظل النظام السوفياتي الحالي) بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج متوفر الى حد يستبعد معه التناقضات . ويزعم ستالين معارضا هذا الرأي انه ليس هناك ابـدا «تطابق كامل» بين عناصر القاعدة الاقتصادية . فالقوى المنتجة «تسبق» علاقات الانتاج ، حتى في ظل الاشتراكية ـ وهذا هو مصدر التقدم كما يرى ستالين ـ وعلاقات الانتاج لا تستطيع ألا تصبح عقبة أمام التطور الاجتماعي . لكن في حين ان هذه التناقضات ، في شروط الملكية والرقابة الفردية الخاصة على الاقتصاد ، تؤدي الى نزاع لا يمكن حله الا «بانفجار» ، فان المجتمع في ظل الاشتراكية قادر علـــى تحقيق الانسجام بين علاقات الانتاج المتخلفة وبين طبيعة القوى المنتجة ، في الوقت المطلوب ، وبدون «تفجير» النظام الاجتماعي . وفي مرحلة معينة من التطور، سيتيح نمو الانتاجية امكانية «توزيع العمل بين فروع الانتاج» ، لا على اساس « قانـــون القيمة (...) بل على اساس نمو حاجات المجتمع الى المنتجات (١) » . وهذه هي السمة الاساسية لـ «مرحلة الاشتراكية الثانية» («الشيوعيـــة») . ان ستالين يستشهد بانجلز : «تنظيم الانتاج المخطط على اساس اشتراكي ، حسب حاجات المجتمع ، وحسب حاجات **كل فرد** (٢) » . ان الكلمات المطبوعة بحرف بارز (التي لم ترد في استشهاد ستالين المذكور أعلاه) لها أهمية حاسمة : فهي تستبعد التوحيد التعسفي بين حاجات المجتمع وبين حاجات جميع اعضائه الفرديين . فقد كـــان ماركس وانجلز يريان ان الشيوعية لن تسود الا اذا كانت حاجات المجتمع هي فعلا الحاجات الفردية ، وإلا اذا حدد تطورها واشباعها التقسيم الاجتماعي للعمل . لكن ما من شيء في الطريقة التي يميز بها ستالين المرحلة الثانية يوحي بالعزوف عـن التوحيد الاداري والتعسفي بين حاجات المجتمع وحاجات أفـــراده . فما دامت المصالح الخاصة المتناحرة قد كفت ، في تصوره ، عن معاكسة نمو القوى المنتجة، فان ملاءمة علاقات الانتاج مع هذا النمو يمكن ان تبدأ بها «الاجهزة القيادية» للدولة السوفياتية (٣) . ان الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية هو عملها هي ، وسوف

---

١ ـ «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص٢٤ . وقد نوه خروتشيف من جديد في خطابه في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ بالتناقضات الموجودة في مجتمع اشتراكـي .

٢ ـ «ضد دهرينغ» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ٣١٨ ـ ٣١٩ .

٣ ـ «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص٧٣ .

تبنى «الشيوعية» عن طريق التدابير الادارية . فهل ادخل التطور ما بعد الستاليني على هذا التصور تغييرا اساسيا ؟

ان القرار ، الذي تبناه المؤتمر العشرون ، يؤكد من جديد ماهية «المهمة الاقتصادية الرئيسية» ، وأعني بها «اللحاق بأكثر البلدان الرأسمالية تطورا ، وتجاوزها على اساس الانتاج بالنسبة الى الفرد الواحد» . ولتحقيق هذه الاهداف، يؤكد القرار من جديد على أولوية الصناعة الثقيلة ، وفي ألوقت نفسه ، على ضرورة «تطوير سريع» لانتاج السلع الاستهلاكية . لقد رفض خروتشيف ، شأنه شأن ستالين ، «النظرات الطوبائية» عن الانتقال الى الشيوعية . وينص القرار ، وفق ما كان يقوله ستالين عن «الشروط الممهدة الاساسية» ، على تخفيض ساعات العمل اليومية الى سبع ساعات بالنسبة الى جميع الشغيلة ، والى ست ساعات بالنسبة الى عمال المناجم وصناعة الفحم ، وذلك خلال مشروع السنوات الخمس السادس . كما اننا نجد اللغة نفسها ، فيما يتعلق بالتعليم ألتقني ، وبتكوين «الاختصاصيين»، و«بارتباط مؤسسات البلاد العلمية بالانتاج» .

ويتناول برنامج ١٩٦١ مسألة التحول التدريجي من الاشتراكية الى الشيوعية بلغة «القوانين الموضوعية» ، مستبدلا في الوقت نفسه مفهوم «المرحلتين» بمفهوم بناء المجتمع الشيوعي عن طريق «التحول التدريجي» . ويسترعي التقويم الزمني لهذا البناء الانتباه . فالاتحاد السوفياتي هو في طريقه الى انشاء «قاعدة الشيوعية المادية والتقنية» في «السنوات العشر القادمة» (١٩٦١ ــ ١٩٧٠) ، والمجتمع السوفياتي «سيتجاوز بالنسبة ألى انتاج الفرد الواحد أقوى وأغنى بلد رأسمالي: الولايات المتحدة الاميركية» . و«في نهاية السنوات العشر التالية (١٩٧١ ــ ١٩٨٠) ستكون قاعدة الشيوعية المادية والتقنية قد خلقت» . وآنذاك ، سيكون المجتمع السوفياتي قد اقترب من «تطبيق مبدأ التوزيع حسب الحاجات» . ثم يكون بناء المجتمع الشيوعي ، في «المرحلة التالية» ، قد «اكتمل تماما» في الاتحاد السوفياتي. والمهام الرئيسية في بناء الشيوعية محددة بالتعابير التقليدية المغرقة في النزعة التقنية ، والبعيدة الى حد ما عن الماركسية : «ان الحزب يسترشد بصيغة لينين العبقرية : انشيوعية هي سلطة السوفييتات ، مضافا اليها كهربة البلاد كلها (١) » . ويشدد تعريف المجتمع الشيوعي اللهجة هو نفسه على التنظيم والادارة : على سبيل المثال «الشيوعية هي مجتمع رفيع التنظيم للشغيلة الاحرار والواعين ، ستتأكد فيه الادارة العامة الذاتية ، وسيكون فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى بالنسبة الى كل فرد وضرورة اصبحت واعية ، وستستثمر فيه طاقات كل فرد بأكبر ربح ممكن للشعب» . ان المجتمع الشيوعي «لن يكون البتة مجتمع فوضى وكسل وبطالة . وكل شخص قادر على العمل سيساهم في النشاط الاجتماعي ،

---

١ ــ برنامج ... الخ ــ المصدر المذكور آنفا ، ص ٥٤٥ ــ ٥٤٦ .

ويضمن بالتالي التزايد المستمر لثروات المجتمع المادية والروحية» . وبفضل الطابع الجديد للعمل ، سيشعر جميع الافراد بـ «الحاجة الملحة والعميقة الى العمل من اجل الخير العام ، كل حسب استعداده (١) » .

لقد حذر ماركس وانجلز الاحزاب الاشتراكية من خطر وضع «المجتمع» و«المصلحة العامة» فوق الافراد . ولا يتحاشى البرنامج هذا الخطر . وعلاوة على ذلك ، يبدو تغير طابع العمل ، من خلال ألفاظ البرنامج ، كنتيجة للتقدم التقني اكثر مما يبدو نتيجة تغير **نوعي** في علاقات الانتاج نفسها . ومن هنا فان « مجال الحرية» يبدو موحدا مع «مجال الضرورة» . وبذلك يتضح ان هذه الفكرة عن المجتمع الشيوعي لا تختلف اختلافا جوهريا عن فكرة اي مجتمع تقني متقدم للغاية ، تموه فيه الفعالية والانتاجية المرهقتان وتحجبان الفرق بين الاستقلال والسيطرة .

التحرير في ظل الادارة الاشتراكية من خلال القمع : ان هذه الالتباسات والتناقضات تعكس دينامية ملازمة للنظام الاجتماعي السوفياتي نفسه . لقد قدمنا ان البناء السوفياتي للاشتراكية يطور ، بتقدمه ، جدله الخاص به . فمن جهة اولى ، تتوطد الادارة التوتاليتارية وتوطد معها القوى نفسها التي تعمل هذه الادارة ضدها ، (مؤدية بالتالي الى تدعيم متزايد للمجتمع الغربي) ، وتكون بذلك قد أبقت على السمات الاقتصادية والسياسية القمعية للنظام السوفياتي . ومن جهة ثانية ، ترتبط الادارة ، من اجل تحقيق هدفها الرئيسي (اللحاق والتجاوز) » ، بالتطور العام للقوى المنتجة التي هي تحت متناولها . وهذا التطور ــ المدفوع بتنافس دولي تعتبره الماركسية السوفياتية صراعا من اجل البقاء ــ يقود الانتاجية المتنامية ، بأكمل وسائل التكنولوجيا والعلم الحديثين ، الى مستوى سيكون بالنسبة اليها نقطة الانطلاق نحو الانتاج من اجل الحاجات الفردية . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الشروط الضرورية لبلوغ الانتاج المتنامي كامل طاقته ، وكلما تحررت هذه الطاقة من التبذير والضياع ، فان الانتاج سيولد على الارجح الثروة المادية والفكرية التي ستسمح للمرحلة الثانية بأن تشتمل على السمات المطلوبة (المتواضعة بما فيه الكفاية). ويبدو أن الحال يجب ان تكون هكذا ، حتى لو كان على القوى المنتجة ان تتحمل ايضا بيروقراطية هامة وكبيرة الامتيازات . ويمكننا ان نتوقع ان تتقدم الانتاجية بسرعة أكبر من تقدم الامتيازات ، وأن تؤدي الى تغير نوعي ، وان تدريجي ، في ظروف حياة سكان محرومين من الامتيازات ، وبالمقابل في المؤسسات السياسية ــ كما كانت الحال خلال مراحل سابقة من حضارة مزدهرة .

تتمتع الادارة التوتاليتارية ، بالطبع ، بسلطة كافية لمعاكسة هذا الاتجاه ، ونستطيع ان نتوقع ان تتصرف على هذا النحو اذا ما وجدت الادارة ان لها مصالح متناقضة مع نمو الانتاجية ، ومع استخدامها لصالح الحاجات الفردية ، او اذا ما

---

١ ــ المصدر المذكور سابقا ــ صفحة ٥٤٢ و٥٤٤ .

قدرت ان من الضروري ، لصيانة وجود الدولة السوفياتية ، معاكسة هذا الاتجاه. لقد حاولنا أن نبين ، في الفصل الخامس ، ان الشرط الاول لا وجود له . فمصلحة البيروقراطية «الطبقية» (اي القاسم المشترك بين المصالح الخاصة لمختلف أجزاء البيروقراطية) مرتبطة بالتطور المتسارع للقوى المنتجة ، وان تقدما ، تشرف عليه الادارة ، نحو «مرحلة اشتراكية اعلى» سيضمن بصورة فعالة تلاحم المجتمع السوفياتي . لكن الدولة السوفياتية حولت بصورة نظامية شطرا كبيرا للغاية من القوى المنتجة (المادية والانسانية) نحو مهام التنظيم العسكري الخارجي والداخلي. فهل تحكم هذه السياسة باللاجدوى على الانتقال الى المجتمع الشيوعي ؟ ان التوفيق بين اقتصاد يقوم على التسلح وبين مستوى حياة متقدم لهو أكثر من محض مشكلة تقنية اقتصادية . فالحفاظ على تنظيم عسكري واسع (القوى المسلحة والشرطة السرية) يراقب التربية والسياسة والبسيكولوجية ، يؤدي الى استمرار وجود المؤسسات والمواقف وأنماط السلوك الاستبدادية التي تقف عقبة في وجه كل تحول نوعي لعلاقات الانتاج القمعية . وبقدر ما تكون البيروقراطية طبقة منفصلة ، لها امتيازات وسلطات خاصة ، تكون لها المصلحة في البقاء ، وبالتالي ، في الابقاء على علاقات الانتاج (والعلاقات السياسية) القمعية . غير ان المسألة هي مسألة معرفة ما اذا كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية القمعية ، التي تقوم عليها هذه البيروقراطية ، لا تعاكس اكثر فأكثر المصالح والاهداف العامة الاساسية لتطور الدولة السوفياتية .

اذا كان تحليلنا للماركسية السوفياتية صحيحا ، فان الجواب يجب ان يكون ايجابيا . فالهدف السوفياتي الاساسي ، في المرحلة الراهنة ، هو تحطيم استقرار العالم الغربي الذي يجمد «النزاعات ما بين الدول الامبريالية» ، هذه النزاعات التي يحتم وجودها الواقعي انتصار الاشتراكية النهائي . والقوى نفسها التي تساهم في توطد العالم الغربي هذا واستمراره ، تؤذي وتؤخر في الوقت نفسه تحقيق الهدف : «اللحاق وتجاوز» امكانيات الرأسمالية المتقدمة . يقوم التوطد الغربي ، في نظر التحليل الماركسي السوفياتي ، على «اقتصاد حربي دائم» يغذي ، باعتماده على السبق الذي تتمتع به الرأسمالية نظرا لانها انطلقت قبل الاشتراكية ، التطور السريع للانتاجية في البلدان الرأسمالية ، واندماج غالبية الشغيلة المنظمين في نقابات بالنظام الراسمالي . وعلى هذا ، يدعم «الاقتصاد الحربي الدائم» التوطد الرأسمالي (١) ، والتنافس النووي الذي يعرقل تقدم المجتمع السوفياتي نحو

---

١ ـ تهتم الماركسية السوفياتية بامكانيات الوضع الدولي الاجتماعية ـ الاقتصادية اكثر مما تهتم بالامكانيات العسكرية : فالقوة الداخلية للمجتمع الغربي التي تجد أوضح تعبير عنها في المستوى الحياتي الاكثر ارتفاعا وفي «التعاون الطبقي» ، هي من وجهة النظر الماركسية تهديد «لانتصار الاشتراكية النهائي» اكثر جدية على المدى الطويل من القوة العسكرية الغربية .

«المرحلة الثانية» التي تكون الشيوعية قادرة فيها على «تجاوز» الرأسمالية . وفي مثل هذه الشروط ، تستطيع تسوية دولية حقيقية ، هي وحدها ، ان تحمي النمو الداخلي للمجتمع السوفياتي . ان التخلي عن كل سياسة «متصلبة» هو الشرط الاول للوصول الى مثل هذه التسوية . وهذه ، على كل الاحوال ، مسألة تتعلق باعادة توجيه داخلية ودولية على حد سواء ، مسألة تحويل اسبقيـــة التنافس العسكري والسياسي الى تنافس اقتصادي اكثر ايجابية، ومسألة تحرر البيروقراطية الستالينية في الوقت نفسه . ان هذا الانتقال في الاسبقية يفترض مستوى عاليا من التصنيع . ولعل النجاح الذي حققه الاتحاد السوفياتي في استخدام الطاقـــة النووية ، كان احد الاسباب الاساسية التي اقنعت الحكام السوفياتيين بأن المجتمع السوفياتي قد بلغ المستوى التنافسي المطلوب في مجال التصنيع .

اننا نعتقد ان هذه العوامل كامنة في التطور السوفياتي الحديث العهد . واذا كان اعتقادنا هذا صحيحا ، فان سياسة التعايش السلمي هي ميل طويل الامد ، ينبع من وضع تاريخي موضوعي ، ويرتبط ببنية المجتمع السوفياتي بالذات . ان الوضع التاريخي الموضوعي (اي العلاقات المتبادلة بين سياسة القوة الستالينيـــة والتوطد الرأسمالي) قد قاد الدولة السوفياتية الى اعادة النظر في استراتيجيتها الاساسية ، الى «تراخ» يهدف ، اذا ما نجح ، الى استخدام متزايد لارباح الانتاجية لصالح حاجات المستهلكين . وهي ترى ان الميل الاقتصادي الاساسي سيولد ميلا سياسيا مطابقا ، اي تحرر النظام التوتاليتاري القمعي .

ان الادلة على هذا الميل الجديد في السياسة السوفياتية ازاء العالم الغربي لم تكف عن التراكم ، منذ نهاية حرب كوريا الى اضطرابات اوروبا الشرقية عام ١٩٥٦ . وقد طرات تطورات مماثلة ايضا في العلاقات بين الشيوعيين : التقارب السوفياتي – اليوغوسلافي ، تبني الحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي الياباني لبرنامج ذي طابع «شرعي – ديموقراطي» ، تبني الاحزاب الشيوعية الغربية لاستراتيجية «رخوة» (وبخاصة سياسة الجبهة المتحدة) ، وبصورة خاصة المعارضة السوفياتية للخط الصيني «المتصلب» . ولا يتناقض التدخل السوفياتي في المجر عام ١٩٥٦ مع سياسة التعايش السلمي ، لكن هذا التدخل يبين الحدود الدولية لهـــذه السياسة . ان القادة السوفياتيين لم ينكروا قط ان هناك اختيارا ثالثا حقيقيا بين الاشتراكية والرأسمالية ، الا ان الاشتراكية تحدد ، خلال مرحلة التعايش ، بتحالف متين مع الاتحاد السوفياتي . وبالتالي يفسر الاتحاد السوفياتي اي قطيعة فـــي «الحزام الواقي» ، المكون من دول اوروبا الشرقية ، على انها تعني تقدما في النفوذ الرأسمالي ، وتغيرا بصدد نقطة حيوية في توازن القوى الدولي لصالح العالـــم الرأسمالي . وعلاوة على ذلك ، واذا كان التحرر في الاتحاد السوفياتي يقوم على الاسس المتينة التي يوفرها التصنيع والزراعة الجماعية ، فليست الحال كذلك في بلدان اوروبا الشرقية . لقد كان التصنيع ما يزال في مرحلة ضعيفة التقدم ، ولم تكن الطبقة الفلاحية قد اندمجت بعد ، بصورة فعالـــة ، في الاقتصاد القومـــي

ومؤسساته السياسية . واعتبرت بالتالي الحركة نحو «الشيوعية القومية» سابقة لاوانها موضوعيا ، ومناقضة للاشتراكية ، مهما تكن النيات الذاتية المخلصة لدى قادتها وأنصارها في صفوف الطبقة العاملة والانتليجانسيا .

ان أحداث اوروبا الشرقية تستطيع دوما ان تعرقل ، بل حتى ان تعكس مؤقتا تيار التحرر . غير ان الاتجاه الاساسي سيتابع تقدمه ، وسيوطد نفسه ، من خلال هذه العودات الى الوراء ، اللهم الا اذا تعرضت سلامة الاتحاد السوفياتي الحيوية للتهديد . وهذا يعني ، بالنسبة الى التطور الداخلي السوفياتي في الوقت الحاضر، استمرار «القيادة الجماعية» ، وأفول سلطة الشرطة السرية ، واللامركزية ، والاصلاحات الحقوقية ، وتراخي الرقابة . ان صلات هذه السياسة مع الميل الاجتماعي ـ الاقتصادي الطويل الامد ، السابق ذكره ، يمكن أن تجد تعبيرها في استمرار اعطاء الاسبقية لتطور الصناعة الثقيلة على تطور صناعات السلع الاستهلاكية . لقد كان «خط مالنكوف» يفسر ما كان يقوله ستالين بصدد النزاع القائم بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج على انه ينطوي بالضرورة على تغير في نسب فرعي الانتاج الكبيرين لصالح الفرع الثاني ـ اي فرع صناعات السلع الاستهلاكية (١) ـ بالرغم من كون ستالين قد امر بأن «النمو الاولوي» للفرع الاول يجب ان يظل قاعدة التخطيط الاشتراكي . ومع أن نظرية نقل الاسبقية لصالح الفرع الثاني لم ترفض رسميا قبل كانون الثاني ١٩٥٥ ، الا ان الموقف العدائي منها كان بارزا عام ١٩٥٤ في ظل نظام مالنكوف :

«ينبغي الا يكون هناك مكان في العلم السوفياتي للنقاش مع مبسطي الماركسية ومزيفيها: ان بعض الاقتصاديين (...) قد حاولوا انيحرفوا احد المبادىء الاساسية في تعاليم الماركسية الاقتصادية ، الا وهو الموضوعة القائلة ان اعادة الانتاج الموسع تتطلب ، في الاشتراكية بصورة خاصة ، التطور التفضيلي للقطاع ـ١ـ (انتاج وسائل الانتاج) بالنسبة الى القطاع ـ٢ـ (انتاج سلع الاستهلاك) (٢) » .

«ان بعض الاقتصاديين ، ممن شوهوا روح السياسة التي ينتهجها الحزب والحكومة السوفياتية لتطوير الزراعة وزيادة انتاج منتجات الاستهلاك الشعبي ، قد بدأوا يزعمون ان اعادة الانتاج الموسع ، في ظل الاشتراكية ، لا تقتضي بالضرورة ، كيما تصبح حقيقة واقعة ، تطويرا أسرع لانتاج وسائل الانتاج بالنسبة الى انتاج سلع الاستهلاك (٣) » .

---

١ ـ انظر على سبيل المثال أ. ن. ماسلان ، «مبادىء المصلحة المادية في ظل الاشتراكية» ـ فوبروسي فيلوسوفيي ـ ١٩٥٤ ـ العدد ٤ ـ ص ١٣ ـ ١٤ ـ و١٩٥٥ ـ العدد ١ ـ ص ١٥ .

٢ ـ م. ت. ايوفشوك ، «دور الايديولوجيا الاشتراكية في النضال ضد بقايا الرأسمالية» ـ فوبروسي فيلوسوفيي ـ ١٩٥٥ ـ العدد ١ ـ ص ١٥ .

٣ ـ ي. دوروشيف. و أ. روميانتزيف ، «ضد تحريف النظرية الماركسية عن اعادة الانتاج» ، كومونيست ـ كانون الثاني ١٩٥٥ ـ ص ١٤ .

ان أسبقية تطور الصناعة الثقيلة تعتبر اساسية بالنسبة الى الانتقال الى الشيوعية ، لا من وجهة النظر الداخلية المتعلقة بنمو النتاج الاجتماعي فحسب ، بل ايضا من وجهة نظر النتائج الدولية . وبتعبير آخر ، ان الاهمية يجب ان تركز على تقوية موقف الاتحاد السوفياتي العسكري وموقفه الاقتصادي على حد سواء .

«ان الشعب السوفياتي ، بانجازه برنامج التصنيع الذي رسمه الحزب اثناء مشاريع السنوات الخمس السابقة للحرب ، قد خلق قاعدة اقتصادية متينة لدفاع البلاد الفعال . ولقد اتضح ان الصناعة الثقيلة القوية هي اساس قوة الاتحاد السوفياتي الدفاعية التي لا تقهر (١) » .

وعلى هذا ، فان الحزب والحكومة منقادان ، في شروط التعايش مع العالم الرأسمالي ، الى التمسك بسياسة التطوير الاولوي للصناعة الثقيلة لبناء المجتمع السوفياتي الشيوعي والاشتراكي على حد سواء . ويؤكد برنامج ١٩٦١ : «ان خلق قاعدة مادية وتقنية للشيوعية يتطلب تطويرا متواصلا للصناعة الثقيلة . وعلى هذا الاساس ، سيجدد التجهيز التقني لسائر فروع الاقتصاد القومي قاطبة (٢) » .

صحيح أن وراء السجال المذهبي صراعا ، على الارجح ، بين البيروقراطيات العليا على تقاسم السلطة . فكل تغير جذري في أولويات الانتاج سيؤدي حتما الى تغير مقابل في النوازن السياسي ، ينجم عنه أفول في نفوذ فئات المشرفين على الصناعة الثقيلة . غير ان للصراع السياسي مضمونا أعمق بكثير . فقد بدا على المجتمع السوفياتي ، في المرحلة ما بعد الستالينية ، انه وصل في تطوره الى منعطف آخر حاسم . وقد حدد القادة السوفياتيون بأنفسهم هذا المنعطف الحاسم : لقد تم الوصول الى مستوى معين من التنمية ، لم يعد التقدم معه يقتضي الاختيار بين نمو الصناعة الثقبلة ونمو مستوى الحياة ، بل صار ممكنا الوصول الى الثاني بواسطة الاول . وعلى هذا ، ليست المسألة الان مسألة سباق في الاستعداد للحرب ، ولا سباق لاشباع الحاجات الشعبية ، بل **كلا الشيئين** معا . لقد كان الاختيار بينهما واجبا في المرحلة الستالينية . لكن تم تجاوزه الان ، بفضل النجاح الذي حققته تلك المرحلة .

يبدو ان مالنكوف وخصومه كانوا متفقين حول هذه النقطة . وحين أُرغم مالوتوف في عام ١٩٥٥ على ان يسحب تصريحه «المغلوط» (بين شباط ـ تشرين الاول ١٩٥٥) القائل : ان «أسس» المجتمع الاشتراكي هي وحدها التي أرسيت ، وعلى ان يؤكد بالعكس بأن المجتمع الذي بني هو مجتمع اشتراكي حقا ، أرغم في الوقت نفسه على الاعتراف بانتهاء مرحلة كاملة (كان هو نفسه جزءا منه) وببداية

---

١ ـ أ. فرولوف ، «الصناعة الثقيلة ، اساس قوة الاتحاد السوفياتي الاقتصادية» ـ كومونيست ـ شباط ١٩٥٥ ـ ٢٩ . انظر ايضا الافتتاحية الثانية للعدد نفسه ـ ص ٢٢ .

٢ ـ المصدر المذكور آنفا ـ ٥٤٨ .

مرحلة جديدة . لكن خروتشيف هو الذي قدم أوجز صيغة عن الاسباب الاجتماعية ـ الاقتصادية لتجاوز الاختيار الستاليني الثنائي . فقد أعلن في تقريره عن البرنامج الزراعي الذي ألقاه في ايلول ١٩٥٣ (١) :

«لم يكف الحزب الشيوعي عن انتهاج سياسة تطوير عام للصناعة الثقيلة باعتبارها اساسية بالنسبة الى التقدم المظفر لجميع فروع الاقتصاد القومي ، ولقد حقق نجاحات كبيرة في هذا الطريق . ولقد تركز الاهتمام ، بصورة رئيسية ، على حل المشكلة الاقتصادية القومية الملحة ، وكرست لها معظم القوى والموارد . ولقد انشغلت خير كوادرنا في تصنيع البلاد . ولم تتح لنا الوسائل للقيام بتطوير متسارع للصناعة الثقيلة والزراعة والصناعة الخفيفة ، في آن واحد . فقد كان هذا يتطلب خلق الشروط المسبقة الواجبة . والآن ، اصبحت هذه الشروط المسبقة متوفرة . ان لدينا قاعدة صناعية قوية ، وكولخوزات وطيدة ، وكوادر متكونة في جميع فروع البناء الاقتصادي» .

لقد تم انجاز برنامج «التمدين» اللينيني خلال المرحلة الاولى . وتم بفضل البناء الستاليني خلق قاعدة صناعية قوية بما فيه الكفاية لمواجهة «الضرورات» الدولية ولرفع مستوى الاستهلاك في الاتحاد السوفياتي . اما ما لم يكن ممكنا تنفيذه «في آن واحد» في الماضي ، فيمكن ان ينفذ اليوم : ان «التطوير القسري» للصناعة الثقيلة يمكن ان يستمر مع السماح في الوقت نفسه لنسبة متزايدة من النتاج الاجتماعي باشباع حاجات الاستهلاك الفردي . وبالرغم من تكاليف التنافس النووي الباهظة ، يؤكد برنامج ١٩٦١ ان من الممكن اليوم الوصول الى «انطلاقة سريعة في رفاهية جميع السكان» ، بل ضمان «اعلى مستوى من الحياة بالمقارنة مع اي بلد رأسمالي كان (٢) » .

لكن اذا كان قرار الاسراع بانتاج السلع الاستهلاكية وتوسيعه ، مع متابعة التطوير الاولوي للصناعة الثقيلة ، يقدم معيار التقدم الذي تم تحقيقه بالنسبة الى المرحلة الستالينية ، الا انه يدل ايضا على ان التقدم سيظل في اطار التناقضات «غير المتناحرة» والاصلاحات بالطريق الاداري . وبعبارة اخرى ، هناك معارضة لكل احتمال تغير نوعي يعادل نفيا «انفجاريا» للمرحلة المنصرمة . ان كل تحسن وكل تحرر سيكونان مرتبطين بنضال متواصل لصالح انتاجية العمل المتزايدة والتحريض الاشتراكي وتعبئة الشعب الشاملة من اجل العمل والتكوين المهني . وهنا ايضا ، لا نستطيع ان نقتصر على تفسير مثل هذا الاستمرار في «روح» الاشتراكية ب «شهوة» القادة السوفياتيين الى القوة ــ فجذور هذا الاستمرار انما تكمن بالاحرى في الشروط الموضوعية التي تعمل فيها الدولة السوفياتية ، في «شذوذ» التعايش بين

---

١ ــ «التيار السائد في الصحافة السوفياتية» ــ ٧-١١-١٩٥٣ ــ ص ١١.

٢ ــ المصدر نفسه ــ ص ٥٧٤ ــ ٥٧٥ .

الرأسمالية والاشتراكية ، الذي نجد صورة مقتضبة عنه في وصية لينين السياسية. ان فكرة الاشتراكية في بلد «مطوق بالرأسمالية» تستبعد التخلي عن تعبئة الشعب الشاملة . كما انها تستبعد اي تغير اساسي في نظام القيم الذي يخضع الحرية الاشتراكية النشاط والانضباط . ان التقدم والتحرر ، اللذين هما نتيجة «قانون الاشتراكية الاساسي» ، لن ينجما عن الحرية والمبادهة «من تحت» ، بل عن استخدام اقتصاد مزدهر توجهه الدولة والحزب وفق المقتضيات السياسية (القومية والدولية) . وتتجلى الرغبة في التشبث بهذه السياسة في الطريقة التي يظل بها التحرر السياسي والثقافي متحدا بأخلاق عامة وخاصة قمعية اثناء العمل وأوقات الفراغ على حد سواء .

سوف نحلل الوظيفة الاجتماعية للاخلاق السوفياتية في القسم الثاني من هذه الدراسة . والسؤال الذي يطرح نفسه ، هنا ، هو معرفة ما اذا كانت «روح» البناء الاشتراكي هذه ستتعدل تعدلا اساسيا على يد تيار التحرر . ان اي جواب على هذا السؤال ، مهما كان مؤقتا ، لا يستطيع الا يناقش عاملين اساسيين : مستوى التطور الاقتصادي ـ السياسي الذي تم الوصول اليه ، والدينامية الداخلية لنمط السلوك ولنظام القيم القائمة ، التي تظل لها مطالبها وأهدافها الخاصة ، بالرغم من خضوعها للتخطيط والرقابة . ولا نستطيع ههنا ان ندلي بجواب أولي مؤقت الا بصدد العامل الاقتصادي ـ السياسي .

لقد رأينا ان تلاشي الدولة كجهاز للقمع مرتبط ، في التصور الستاليني ، بتوطد الدولة الاشتراكية ، وأن على هذه الاخيرة ان تستمر في المرحلة الثانية . ان ما من شيء يدل على ان تعديلا ما قد طرأ على هذا التصور منذ موت ستالين . فبالرغم من ان قانون ستالين «المغلوط» عن تفاقم صراع الطبقات اثناء تقدم الاشتراكية قد تم دحضه (١) ، وبالرغم من المطالبة بـ «دقرطة» ملموسة في الدولة، اي جعلها ديمقراطية ، فان اللامركزية ، والتسيير الذاتي السياسي ، والتدعيم المتواصل للدولة وأجهزة الحزب ، ما تزال مطروحة على جدول الاعمال (٢) . وما هو أهم ، الى ابعد الحدود ، انه لا وجود لميول او عوامل موضوعية تسمح بمثل هذا التعديل . ان اعادة توجيه الاستراتيجية الدولية ، واعادة التوجيه الداخلي المقابلة لها ، وبخاصة في مجال الزراعة ، تضعان النظام أمام مشكلات واسعة النطاق للغاية ، حتى ان نجاح الجهود الجديدة بالذات يبدو وكأنه يتطلب عملية تنظيم حازمة موجهة من القمة . ان تراخي النظام ، شأنه شأن تصلبه ، يتطلب رقابة مخططة . ان

---

١ ـ قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ـ ٣٠ حزيران ١٩٥٦ .

٢ ـ خروتشيف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ـ تقرير مختزل ـ المصدر المذكور آنفا ـ ١ ـ ص ٩١ . انظر ايضا برنامج ١٩٦١ : «انّ الدولة كتنظيم للشعب قاطبة ستظل قائمة الى يوم انتصار الشيوعية الكامل» ـ (المصدر المذكور آنفا ـ ص ٥٨٦) .

التباين ـ في الامتيازات والسلطات ـ القائم بين البيروقراطية وبين السكان الذين تحتها ما يزال شاسعا ، بما فيه الكفاية ، ليساعد البيروقراطية على استمرارها الذاتي . وعلاوة على ذلك ، فان التعليم والتكوين المهني موجهان دوما نحو حسن سير التنافس الاشتراكي . ويفترض في طبيعة الدولة بالذات ، المنزلة منزلة سلطة مستقلة فوق الافراد ، يفترض فيها ، بمقتضى المذهب ، ان تبقي على انفصال «المنتجين المباشرين» عن رقابة وسائل الانتاج . وغياب الحرية الاجتماعية هو صورة صادقة عن غياب الحرية السياسية . ويميل التيار ، الذي ألمحنا الى وجوده ، الى ادخال تحسين على النقطة الثانية . لكن البنية كلها لن تتغير ، الا اذا مس هذا التيار النقطة الاولى ، اي الا اذا جرى فعلا حل التناقضات بين القوى المنتجة المتنامية وبين علاقات الانتاج . وهذا الحل وقف على «انتصار الاشتراكية النهائي»، وانتصار الاشتراكية «النهائي» ما يزال مرتبطا بالثورة العالمية . ومن هذه الزاوية، ليست مبادهة الانعطاف نحو «تلاشي» الدولة من اختصاص الحكام ـ فالانعطاف يتعلق بانحسار «التطويق الرأسمالي» وزوال تأثيره على المجتمع السوفياتي .

ان الابقاء على سلطة الدولة يبقي على الرقابات التي تثقل بوطأتها على دائرة الايديولوجيا. ويمكن ان يكون التراخي كبيرا، وستزداد الحريات الفردية، على الارجح، في الوقت نفسه الذي سيتسع فيه التقدم الاقتصادي ، لكن الكمية لن تنقلب الى نوعية الا اذا اصبح التقدم الاقتصادي نفسه تقدما سياسيا ، اي الا اذا ادى الى رقابة «المنتجين المباشرين» على الانتاج ، او رقابة «المستهلكين المباشرين» اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تقدم التأليل . وما لم يتحقق ذلك ، فان دولة الرفاه ، ما بعد الستالينية ، ستظل الوريث المباشر للدولة الستالينية ، وستظل «روح» الاشتراكية الاساسية على ما هي عليه لمدة طويلة مماثلة من الزمن . ولا يفعل المجتمع السوفياتي بالمقابل شيئا سوى انه يخضع لجدل الايديولوجيا والواقع ، لجدل الوعي والعلاقات الاجتماعية . فبمقتضى هذا الجدل ، لا بد ان تنعكس قاعدة اشتراكية اصيلة في ايديولوجيا حرة ، بالمعنى الفعلي للكلمة . ان التطور الذهني يتحرر ، في جميع مظاهره ، من الحتمية العمياء التي يفرضها «ملكوت الضرورة» ويميل نحو العمل الحر للمواهب الانسانية الفردية . ان المادية تتلاشى ، نتيجة تحققها بالذات . فعندما يصبح الاقتصاد خاضعا لرقابة الافراد المتشاركين ، الذين تحقق الاشباع لحاجاتهم المادية ، يتحرر تطورهم الذهني من كل رقابة قمعية . ان التسوية العقلانية للاكراهات ، وللصراع من اجل الحياة ، وللصراع مع الطبيعة ، ستسمح بالحرية الفردية . الا ان رقابة القاعدة المتعاظمة ، في المجتمع السوفياتي ، ما تزال مترافقة برقابة الايديولوجيا المتعاظمة ، وبرقابة تنظيم ملكوت الحرية الذي قام بفضل الانتصارات على الضرورة . ان تخفيض يوم العمل الى ست ساعات ، او خمس ساعات ، في أقل من عشر سنوات ، هو احدى مهام الحزب الرئيسية . وهكذا «ستزداد اوقات فراغ الشغيلة ، بشكل محسوس ، وهذا مما يؤدي الى خلق

شروط جديدة لرفع مستوى ثقافتهم التقنية (١) » . غير ان وقت الفراغ هذا لن يكون وقتا حرا ، ما دام «المستوى الثقافي والتقني» وطريقة الوصول اليه الزاميين. والحال ان مثل هذا الالزام ضروري : فالتربية هي الشرط المسبق للتحرر . ان حرية التعلم ، ومعرفة الحقيقة الكاملة ، والسيطرة على جميع امكانيات الانسان والطبيعة المحاصرة المضطهَدة المكبوتة ، ان هذه الحرية هي وحدها التي تستطيع ان توجه بناء مجتمع حر . لكن اي نوع من التربية للمجتمع الحر يقام في الاتحاد السوفياتي ؟ ان النشاطات «الثقافية» مراقَبة بحزم ، ومرغمة على التلاؤم مع ملكوت الضرورة . ثم أن تشديد اللهجة على التعليم التقني يقلص الوقت الحر الذي يستطيع الفرد ان يتمتع به لنفسه . ان «الشخصية الكاملة» تبدو كنتيجة للتكوين التقني المتعدد الاختصاصات . وهذا النوع من التكوين ، الذي تبرره تمام التبرير حاجات التصنيع ، قد سبق للينين ان طالب به . ثم اعلن ستالين احداث « تعليم تقني ، متعدد الاختصاصات ، الزامي ، وضروري ، كيما يتمكن اعضاء المجتمع من ان يختاروا مهنتهم بحرية ، ولا يكونوا محرومين دوما من مهنة محددة (٢) » . ولقد شدد المؤتمر العشرون ، الوفي لهذا البرنامج ، اللهجة من جديد على «التكوين» ، تكوين «الاختصاصيين على اساس تعاون وثيق بين الدراسة والانتاج» ، وطلب «تعزيز الروابط بين معاهد الابحاث في البلاد وبين الانتاج ومتطلبات الاقتصاد القومي العينية (٣) » . ان برنامج ١٩٦١ يطالب بـ «التطوير المنسجم الكامل للفرد» مؤكدا في الوقت نفسه ان «التعليم العالي والثانوي الخاص ينبغي ان يكون اختصاصيين رفيعي الاختصاص ، ومتمتعين بسعة نظر سياسية ونظرية (٤) » . ان امكانية تبادل الوظائف ، والقضاء على طابع المؤسسات في تقسيم العمل (٥) » ، يعتبران فعلا في النظرية الماركسية مميزة المجتمع الاشتراكي ، والشرط المسبق للتطور العام للمواهب الانسانية حقا ، خارج عملية الانتاج المادي . لكن الفكرة الماركسية تصبح في الماركسية السوفياتية فكرة مجتمع ، البشر فيه هم قبل كل شيء تقنيون ومهندسون . لقد كان هدف الشيوعية ، في نظر ماركس وانجلز ، « الغاء العمل (٦) » ، اما في التصور الماركسي السوفياتي فان جميع البشر

---

١ ــ برنامج ١٩٦١ ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٥٧٩ ــ ٥٨٠ .

٢ ــ ستالين ، «المشكلات ... الخ» ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٧٤ .

٣ ــ المؤتمر العشرون ــ المصدر المذكور آنفا ــ المجلد ٢ ــ ص ٤٨٠ . انظر ايضا بصدد هذا الموضوع ج.م. كوليت ــ «البحث والتطور والتقدم الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي» ــ «دفاتر معهد الدراسات الاشتراكية» ــ السلسلة ج ــ العدد ١٥ ــ وبخاصة ص ١٤٥ .

٤ ــ برنامج ١٩٦١ ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٦٠٧ و٦١٠ .

٥ ــ لا من حيث تقسيم العمل بشكل مطلق ، بل من حيث ذلك النمط في التقسيم الذي يقيد الشغيل ، طوال حياته ، بنشاط ووظيفة اختصاصية .

٦ ــ ماركس وانجلز «الايديولوجيا الالمانية» (المجلد الرابع من مؤلفات كارل ماركس الفلسفية ــ باريس ٢٢٥ ــ ٢٤٣) .

سيكونون شغيلة المجتمع الشيوعي (١) . وفي الحين الذي يحول فيه الوقت الحر الى وقت للتربية من اجل التكوين المتعدد الاختصاصات ، وترسى فيه أسس اخلاق العمل في غرائز الكائن الانساني ، تظل رقابة الدولة قائمة ، وينقل الماضي بكل أمان الى المستقبل . ان المهمة التاريخية في تطوير مجتمع متأخر دوما ، يواجه تنافسا حادا مع الراسمالية المتقدمة ، تشوه حتى الملامح التقدمية في السياسة السوفياتية.

ان ثمة توازيا بين المنظور الايديولوجي والمنظور السياسي . فالدولة ستظل قائمة في مرحلة الشيوعية ، كما سيظل «التطويق الراسمالي» قائما . وبالفعل ، ان الدولة هي «الذات الجماعية» للاقتصاد القومي ، التي تنظم مجموع المجتمع ، وقد أصبح هذا التنظيم ممثل المجتمع الواقف فوق الافراد . وما دامت الدولة هي التي توجه . بصورة نظامية ، الانتاج الاجتماعي ، وما دامت الدولة هي التي تفرض القرارات الاساسية على المجتمع ، فان التقدم نفسه ، اي استخدام ارباح الانتاجية، لتلبية حاجات الافراد ومطامحهم يجب ان يتم بواسطة اجهزة الدولة . هكذا ، فان استمرار الادارة يردم الهوة بين الضرورة والحرية ، ويحقق التجانس بين المرحلة الاولى والثانية ، بين الاشتراكية والشيوعية . وهذه الادارة ترتبط ، كما حاولنا ان نبين ، باستمرار التقدم في نمو انتاجية العمل واستخدامها : ان مجموع الادارة يقود المجتمع نحو مرحلة اعلى . وجميع الفرص متاحة للتصنيع والتعقيل المستمرين في التقدم حسب معايير الفعالية الداخلية والدولية ليعطيا الثمار ، على الصعيد الاقتصادي والسياسي على حد سواء ، وذلك بتنسيق مختلف مصالح الفئات والافراد ومشاريعهم .

ان الفائدة من هذا كله لن تكون البتة نهاية استغلال الانسان من قبل الانسان . فالفرصة غير متاحة البتة تقريبا لادارة الاشياء كي تحل ، في مستقبل يمكن التنبؤ به ، محل ادارة البشر . لقد كان ماركس ينوه بالطابع «الحيادي» للتقنية : فبالرغم من ان الطاحونة الهوائية يمكن ان تعطيك مجتمعا اقطاعيا ، ومن ان الطاحونة البخارية يمكن ان تعطيك مجتمعا راسماليا صناعيا ، الا ان هذه الاخيرة تستطيع ايضا ان تعطيك شكلا آخر من المجتمع الصناعي . ان الآلات الحديثة قابلة لاستعمال اشتراكي وراسمالي ، على حد سواء . وهذا يعني ان للراسمالية الناضجة وللاشتراكية قاعدة **تقنية** واحدة ، وان القرار التاريخي المتعلق بالطريقة التي ستستعمل بها هذه القاعدة هو قرار **سياسي** . واثناء فترة التعايش ، تكون العوامل الاقتصادية عوامل سياسية . انها مرحلة **الاقتصاد السياسي** ، لا فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد فحسب ، بل ايضا فيما يتعلق بالمقتضيات السياسية لتطور الوعي . ان وعي السكان المحكومين ، المتأثر بقوة انتاجية متزايدة باستمرار ، وبفعالية جهاز اقتصادي

---

١ ـ «ان الشاغل الاول للحزب في العمل التربوي هو تنمية تصور شيوعي عن العمل لدى جميع اعضاء المجتمع . ان العمل لصالح المجتمع هو الواجب المقدس لكل فرد» (برنامج ١٩٦١ ـ ص ٦٠٥) .

متقدم المكننة والتنسيق باستمرار ، وبالفوائد التي يوفرها خضوع متعاظم الالزام باستمرار ، اقول ان هذا الوعي لا يستطيع ان يصل الى مستوى سياسي آخر غير مستوى الدولة التي يخضع لها السكان . وعلى هذا ، من المحرم على السكان ان يطوروا الوعي السياسي الذي يمكن ان يفيد كمرشد لتغير سياسي .

ان النظامين الاجتماعيين المتناحرين يظهران ههنا ميلا عاما للتقدم التقني في المرحلة الراهنة ، أعني به استخدام التقنية كأداة للسيطرة . لقد لاحظ بعضهم (وهذه فكرة سنحاول ان نبرهن عليها بمثال الفلسفة الاخلاقية السوفياتية ، في القسم الثاني من هذه الدراسة) كم تشبه «الروح الشيوعية» الراهنة «الروح الراسمالية» التي نسبها ماكس ويبر الى الحضارة الرأسمالية في مرحلتها الصاعدة . ويبدو ان الدولة السوفياتية ، تشجع ما في هذه الروح من انضباط ودينامية متواصلة وذهنية انتاجية ، بصورة معقلنة ومراقبة سياسيا . ان «تسيير المشاريع العلمي». ومبادهة المديرين ومسؤوليتهم ، وتعقيل استخدام الموارد الانسانية والمادية ، قد ظلت واجبات ملحة دائمة في المرحلة الستالينية وما بعد الستالينية على حد سواء(١)، وسواء أكانت المرحلة مرحلة سياسية «حزم» ام «انفراج» ، مرحلة قيادة فردية أم جماعية . ولقد امتد «التسيير العلمي» الى الاستراتيجية الدولية العليا ، والى تصريف الشؤون الخارجية . ان تبدل نموذج **الزعيم** ، واستبدال الثوري المحترف بالمدير ، الذي بدأ منذ عام ١٩٢٢ مع «السياسة الاقتصادية الجديدة» ، يبدو الان وكأنه قد استهلك اغراضه . ففي عام ١٩٢٢ ، كان لينين يعلن تفضيله للتاجر ، للبائع ، للمدير ، على الشيوعي الثوري المخلص الذي لا يعرف كيف يتاجر ، كيف يبيع ، كيف يمارس الاعمال . بل لقد كان يبالغ اكثر من ذلك : «نحن لا نخاف من القول ان طبيعة عملنا قد تغيرت. ان أسوأ عدو داخلي لنا هو الشيوعي الذي يحتل منصبا سوفياتيا مسؤولا (او غير مسؤول) ، ويتمتع بالاحترام العام لانه رجل ذو ضمير (٢) » .

غير ان روح التسيير الفعال والعقلانية الاقتصادية في القرن العشرين لم تعد كتلك التي وصفها ماكس ويبر . ان مجتمعا صناعيا متطورا يتطلب تنظيما وسلوكا مغايرين . ان المجتمع السوفياتي ، الذي «تأخرت ولادته» ، والذي يتوجب عليه ان يتخطى دفعة واحدة عدة مراحل من النمو ، يشترك مع خصمه في تشابه الوضع . ففي المرحلة «النووية» من الهيمنة على الانسان والطبيعة ، تتجاوز الانتاجية الاجتماعية الاشكال التقليدية للرقابة والاستخدام . فلا يعود تلاحم المجتمع متروكا لتأثير وعمل القوى الاقتصادية الحر وتقييماتها وحساباتها الفردية ، بل ينبغي ان تكمل هذه التقييمات والحسابات بأواليات تنظيمية امتن وأقوى . وان الاندماج

---

١ ـ انظر على سبيل المثال برنامج ١٩٦١ ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ٥٦٩ .

٢ ـ تقرير الى المؤتمر الروسي الموحد لاتحاد عمال التعدين .

الرقابات الاقتصادية والثقافية والسياسية لظاهرة عالمية تتجاوز الاختلافات بين المؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية . وهذا الاندماج هو في الاتحاد السوفياتي هدف ايديولوجي واقتصادي ، على حد سواء، تجري المناداة به علنا: ففي الوقت الذي كان يتوجب فيه ان يعاد تنظيم الصناعة السوفياتية من جديد ، لاعتبارات تتعلق بالفعالية الاقتصادية ، كانت الحكومة تعلن ان هذا البرنامج يجب ان يتحقق ليعزز في الوقت نفسه الدور القيادي للحزب الشيوعي في الاقتصاد (١) .

وليس ثمة في الافق ما يدل على احتمال اختفاء هذا الاستخدام للتقدم التقني كأداة للسيطرة ، في دولة تديم نفسها بنفسها . ان لهذه الدولة اساسا مزدوجا : الاقتصاد السوفياتي المؤمم لكن غير المشرك من جهة ، ومن الجهة الثانية متطلبات التعايش . وفي اطار دولة كهذه ، ثمة مكان للعديد من التغيرات داخل الادارة : فالسلطة العليا يمكن ان تنتقل من زمرة الى اخرى ، ومن هيمنة الحزب الى هيمنة الجيش ، ومن «القيادة الجماعية» الى السلطة الشخصية الخ . بيد ان هذه التغيرات لن تعدل بصورة ملموسة قاعدة المجتمع السوفياتي ، ولا الاتجاه العام الذي يتجه نحوه هذا المجتمع . وما لم تندلع حرب عالمية جديدة ، او ما لم تقع كارثة شبيهة بها تغير الموقف ، فان هذا الاتجاه يظل اتجاها متزايد التصميم نحو **دولة الرفاه** . والتطورات التي يتكون منها الاتجاه المرجح هي مستوى من الحياة متقدم باستمرار الى ان يصل الى توزيع مجاني عمليا للسلع والخدمات الاساسية ، وتوسع مستمر في مكننة العمل ، وقابلية تبادل الوظائف التقنية ، وازدهار الثقافة الشعبية . وسيؤدي هذا الاتجاه، على الاغلب، الى التوحيد التدريجي لطبيعة العمل في المدينة والريف ، وللعمل الفكري والجسدي ، لتكون التقنية قاسمه المشترك . وسيتجاوز التقدم التقني جميع العقبات القمعية التي فرضت اثناء المرحلة السابقة والتي ستصبح بالية تقنيا . وهذا كله سيؤدي الى تغيرات جديدة في البنية السياسية ، بمساهمته في دقرطة البيروقراطية وامتيازاتها ، وفي تقليص التباين بين الحكام والمحكومين ، وفي تحويل الرقابات السياسية الى رقابات تقنية . وستحل الادارة الجماعية اكثر فأكثر محل السلطة الشخصية ، حتى لو جمع دكتاتور جديد في يده كل السلطة على مستوى القمة . وستنمو الحركية الاجتماعية داخل النظام . لكن هذه التغيرات ستتم في اطار الرقابة المعممة والادارة الشاملة . اما معرفة ما اذا كان نمو «دولة الرفاه» سيؤدي الى وضع الادارة تحت رقابة شعبية مباشرة ، اي ما اذا كانت الدولة السوفياتية ستتطور وستتفتح في ديموقراطية اشتراكية او شيوعية ، فهذه مسألة لا تقدم عنها الوقائع والميول الراهنة الممكن ادراكها فرضية ذات قيمة فعلا . ولا يبدو سلبيا ان هناك شيئا في بنية المجتمع السوفياتي يمنع مثل هذا التطور على المدى البعيد ، كما لا يبدو ان هذا التطور يتعلق بـ «قرار» يتخذه القادة

---

١ ـ برنامج ١٩٦١ ـ المصدر نفسه .

السوفياتيون ، او بالوضع الداخلي في الكتلة السوفياتية وحدها . ان تحليلنا يبين ان ظهور ديموقراطية اشتراكية في الاتحاد السوفياتي سيكون مشروطـــا بشرطين مسبقين اساسيين : ١ ــ مستوى معين من الثروة الاجتماعية يتيح امكانية تنظيم الانتاج وفق الحاجات الفردية ويقضي ، بالتالي ، على امتيازات الاقوياء . ٢ــ وضع دولي لا يكون فيه النزاع بين النظامين الاجتماعيين هو الذي يحـــدد اقتصادهما وسياستهما .

لقد قدمنا فكرة تقول ان مثل هذا التغير النوعي لم يعد مشكلة اقتصادية ، بل مشكلة سياسية : فقاعدة التغير التقنية ــ الاقتصادية موجودة بالفعل . وليست الندرة والفاقة ــ اللتان ما زالتا مرعبتين ــ هما اللتين تحولان دون «الديموقراطية الاشتراكية» ، اي الرقابة «من تحت» على الانتاج والتوزيع . وبتعبير ماركسي ، ان توزيع الندرة والنضال المنسق من اجل الغائها يشكلان جزءا من البناء الاشتراكي منذ البداية ، حتى اثناء المرحلة الاولى . وتظل اقامة هذه الرقابة «من تحت» ، علـــى اساس الاقتصاد المؤمم ، فعلا سياسيا . ومن هذه الزاوية ، تستلزم الرقابة «من تحت» الغاء الدولة القمعية وجهازها القمعي ــ الامر الذي لا يستلزم تدميرا عنيفا على اساس الحرب الاهلية .

غير ان الفعل السياسي نفسه يبدو مرتبطا بالشرط المسبق الثاني . ان تقدم «دولة الرفاه» يمكن ان يوفر المزيد من الراحة والامن للحياة ، لكن ما دام النزاع بين الشرق والغرب عاملا سياسيا واقتصاديا حاسما ، فانه يحول دون التغيير الحاسم، لانه يستخدم كمبرر ، ذاتي وموضوعي ، لقمع السكان وتعبئتهم بصورة توتاليتارية. ويبدو تاريخ المجتمع السوفياتي مرتبطا بصورة حتمية بتاريخ تناحره . وان ما يبدو ذا اثر حاسم ليس هو بناء الاشتراكية او الشيوعية في بلد واحد او منطقة واحدة، بل بالدرجة الاولى مظهر الاشتراكي الاممي .

لكن تطور الدولة السوفياتية المتوقع ، في خلال حقل القوى هذا ، منـــوط بقانون الجدل الذي تعلن هذه الدولة تمسكها به . ان التغير النوعي لا يمكن ان يعتبر البتة اوتوماتيكيا . فمهما كان مستوى التقدم التقني والثقافة المادية وانتاجية العمل عاليا ، فان انقلاب الضرورة الاشتراكية الى حرية اشتراكية لا يمكن ان ينتج الا عن مجهود وقرار واعيين . ان الابقاء على علاقات الانتـــاج القمعية يسمح للدولـــة السوفياتية بأن تنظم وتوجه وعي المحكومين ، بمساعدة الوسائل التي تقدمها اليها الرقابة الشاملة . ولقد قدمنا فكرة تقول ان البيروقراطية ليست لها مصلحة حقيقية في ادامة جهاز الدولة القمعي . وهذا لا يسوي مشكلة معرفة ما اذا كانت «روح» البناء الاشتراكي السوفياتي و«عقلانية» النظام النوعية تميلان ، او لا تميلان ، الى ادامة القمع لدى المحكومين انفسهم ، وبتعبير آخر ، ما اذا كان القمع من اعلى ، والقمع من أسفل ، لا يسيران في اتجاه واحد . ان المجتمع التقني يملك جميـــع الوسائل لتحويل القمع الخارجي الى قمع ذاتي . وهذه السيرورة ليست وقفا على المجتمع السوفياتي وحده . فالادوات التي يملكها المجتمع الصناعي المتقدم ، ومـــا

يجنيه منها من فوائد ، وما يتطلبه تنظيمه للانتاج وللتوزيع من مواقف في العمل وفي اوقات الفراغ ، تخلق مجتمعا اجماليا قادرا على خنق النضال من اجل التحرر في عبودية مريحة نسبيا . ان مثل هذه النتيجة ستعاكس ، بدورها ، تطور وعي سياسي ثوري ، وبالتالي تغيرا نوعيا في السياسة . ان سلم القيم الاساسيـــة و«روح» المجتمع سيلعبان في هذه الحال دور عامل فعال في تحديد الاتجاه الاجتماعي . وسيتناول القسم الثاني من هذه الدراسة ، بهدف المساهمة جزئيا في تحليل هذا العامل ، سيتناول بنية الفلسفة الاخلاقية السوفياتية .

القسم الثاني

الاتجاهات الاخلاقية

الفصل التاسع

الاخلاق الغربية والاخلاق السوفياتية
علاقتها التاريخية

حللنا في القسم الاول من هذه الدراسة بعض الميول الاساسية في الماركسية السوفياتية ، من خلال علاقتها بتطور المجتمع السوفياتي . وقد قادنا هذا التحليل الى الاستنتاج بأن الشروط والاهداف الخاصة بتصنيع يتم من خلال تنافس عدائي مع العالم الغربي تحدد حتى المظاهر النظرية الخالصة من الماركسية السوفياتية . كما اتضح في الوقت نفسه ان النظامين المتناحرين يكشفان من زوايا شتى وهامة عن ميل متواز : فالتصنيع الشامل يبدو وكأنه يتطلب أنماطا من السلوك والتنظيم تقرب الشقة بين الشرق والغرب . ان التسيير الفعال المدرك مستوى رفيعا من العقلنة والمركزية ، والعامل بمادة انسانية وتقنية معقلنة ومنسقة بدورها ، يميل الى خلق مركزية وتنسيق سياسي وثقافي . وقد ادى هذا الميل في الغرب الى تآكل وانقراض الاخلاق الانسانية الليبيرالية التي كانت تتمحور حول فكرة الفرد المستقل وحقوقه غير القابلة للاستلاب . غير ان نظام القيم ، المنبثق من مرحلة سابقة ، قد ظل قائما في مجموعه (بعد تصفية الدولتين النازية والفاشية اللتين قوضتاه) ، بالرغم من تفاقم تناقضه الفاضح اكثر فأكثر مع التطبيق القائم . اما في الدولة السوفياتية فقد تم التصنيع الكامل في شروط تتنافى والاخلاق الليبيرالية : ومن هنا ، خلقت الدولة الثورية وما بعد الثورية نظام قيمها الخاص بها ، وثقفت بالتالي سكانها مذهبيا . الا ان التصنيع الشامل في عصرنا ، بتقنياته وطرائق عمله ، يقدم قاسما مشتركا يؤدي الى وضع المعارضة المجردة بين الاخلاق الغربية والسوفياتية موضع تساؤل .

ليس التنسيق والمركزية معاكسين ، في حد ذاتهما ، لتقدم الحرية والانسانية (فقد كانا اكثر من مرة اسلحة فعالة في النضال ضد الاضطهاد والرجعية) . كما انه ليس في المظاهر التقنية او الاقتصادية للتصنيع الشامل ما يخنق الحرية الانسانية بصورة شاملة . بل على العكس ، فاذا كانت هناك فعلا نقطة مشتركة بين الاحكام الماركسية او غير الماركسية على المجتمع الصناعي في فلسفة القرن التاسع عشر ، فهي الالحاح على ان التصنيع هو الشرط المسبق للتقدم ، بالمعنى الاخلاقي والمادي على حد سواء . وان الاحتجاج على «استلاب» الانسان ، الذي تعبر عنه الفلسفة المادية والمثالية ، موجه في كلتا الحالتين ضد التنظيم السياسي (١) للصناعة — لا ضد الصناعة كصناعة . ومن السهل في اللغة الماركسية (لا في اللغة الماركسية السوفياتية بالتأكيد) ان نكتشف في التنظيم السياسي للصناعة هوية العنصر المشترك ، الذي يعارض تقدم الحرية — أعني استعباد الانسان من قبل وسائل عمله وتبعيته لعمله «المشيأ» . بيد ان مثل هذه التبعية قد أدت ، على مر التاريخ، وظائف متباينة للغاية : فهي تستطيع ان تدشن مرحلة جديدة في تطور القوى المنتجة ، او ان تبقي على مرحلة قديمة . وهي تستطيع ان تحث على التطور ، او ان تعرقله . والتنظيم السياسي للصناعة لا يستطيع ، بحد ذاته ، ان يفسر المضمون الخاص بالاخلاق السوفياتية وعلاقتها بالاخلاق الغربية .

انا نوي ان نتناول هذه المشكلة من خلال مقارنة موجزة بين الافكار المميزة للاخلاق السوفياتية والغربية . وتفترض مثل هذه المقارنة ان هناك ، من كلا الجانبين ، نظاما اخلاقيا نظريا متجانسا بما فيه الكفاية ، ليمكن اعتباره كلا واحدا. وتبدو هذه الفرضية مقبولة فيما يتعلق بالاخلاق السوفياتية : فمن خلال جميع التغيرات التي طرأت على النظريات الاخلاقية السوفياتية ، منذ الثورة البولشفية ، لم تكف هذه النظريات عن ان تكون خاضعة لمبدأ موحد لها ، أعني صياغة المعايير الاخلاقية وتثمينها ، استنادا الى اهداف الدولة السوفياتية . وبقدر ما كانت هذه الاهداف خاضعة هي نفسها لسياسة الاشتراكية الطويلة الامد ، في شروط التعايش (٢) ، تمت المحافظة على استمرار وانسجام ملحوظين بالرغم من جميع التلاؤمات مع وضع متغير .

فهل نستطيع بالمقابل ان نجد التجانس نفسه في الاخلاق الغربية ؟ ان المشروع يبدو وكأنه تبرزه حجج معاكسة . فلو اعتبرنا المعايير والافكار الاخلاقية ، التي

---

١ — «السياسي» ، بالمعارضة مع «الاجتماعي» ، يرجع الى تنظيم واستخدام للصناعة لا تحددهما مواهب الافراد وحاجاتهم ، بل المصالح الخاصة المتصارعة مع التطور الحر للمواهب والحاجات الفردية. وفي مثل هذه الشروط ايضا يلبي الانتاج «حاجة اجتماعية» ، لكن هذه الحاجة مفروضة من فوق على الحاجات الفردية ، ومعدلة لها وفق المصالح الخاصة التي لها الاسبقية .

٢ — انظر الفصل الثالث .

يدور حولها نقاش الاخلاق الغربية ، معارضة للاخلاق السوفياتية ، لاكتشفنا بعض السمات العامة التي تبدو مميزة للاخلاق الغربية ، وهي السمات التالية :

١ ـ ان المفهوم المتقدم على غيره هو مفهوم الحرية . فالشرط الاساسي للانسان، بمقتضاه ، هو ان يكون حرا بما فيه الكفاية ازاء الحتميات الخارجية ، حتى يصبح حرا من اجل عمل وسلوك مسؤولين .

٢ ـ هذه الحرية الاساسية تبرر تصور معايير اخلاقية الزامية للجميع ، تجب مراعاتها بغض النظر عن الموقف العارض ومشاريع الفرد .

٣ ـ ان اهداف الفرد المشروعة أخلاقيا هي الاهداف التي تستلزم خير تطور وخير اشباع ممكن لمواهبه ، لكن تحقيق الذات الفردية مرتبط :

أ ـ بمعايير الاخلاق المسيحية ومظهرها العلماني الانساني التي هي معايير صالحة ومقبولة من الجميع .

ب ـ بمعايير الوسط الاجتماعي والسياسي ، الذي يعيش فيه الفرد، التي هي اكثر تخصصا وتحددا .

٤ ـ هاتان السلسلتان من المعايير تستمدان شرعيتهما :

أ ـ من الله او من «الطبيعة الانسانية» .

ب ـ من مقتضيات بقاء وتحسين الوسط الاجتماعي والسياسي .

٥ ـ لكن من المفروض ، بغض النظر عن مصدر شرعية الاخلاق ، انه لا وجود هناك لنزاع اساسي (١) بين الاخلاق الفردية من جهة ، والاخلاق الجماعية (الاجتماعية والسياسية) من جهة ثانية ، اي ان العلاقات الاجتماعية والسياسية الاساسية في الحضارة الغربية (الصناعية) تعتبر منظمة بصورة تستطيع معها اهداف الفرد (النقطة ٣) و«ماهيته» (النقطتان ١ و٢) ان تتحقق، او ان تكون على الاقل موضوع طموح معقول ، داخل مؤسسات المجتمع القائم . ومن الممكن ومن الواجب ان تحسن هذه المؤسسات ، وتحسنها قابل حتى لادخال تغيرات واسعة النطاق . غير ان هذه التغيرات مفهومة لا على انها نفي المجتمع القائم ، بل على انها طريقة لتنميته وتقدمه .

تكشف الجملة الاخيرة القاسم المشترك **التاريخي** الكامن وراء الاخلاق الغربية : فهي تفترض ، بالفعل ، ان الحضارة قد خلقت أخيرا المؤسسات والعلاقات التي يستطيع الانسان في اطارها ان يحقق « طبيعته » ، وان يطور قواه الكامنة ، وان يشبع حاجاته . وهذه الافتراضات مشتركة بين الاخلاق المثالية والاخلاق النفعية ـ الوضعية ، بين النظريات التي قال بها العقلانيون الفرنسيون والنفعيون الانكليز والمثاليون الالمان وسان سيمون وتلامذته على حد سواء . لكن ثورة القرن الثامن عشر والتاسع عشر السياسية ، والصناعية ، ليست المنبع الوحيد لهذه الاخلاق . ان مضمونها الاخلاقي عميق الجذور في التقاليد المسيحية . فمن اللحظة التي كفت فيها

---

١ ـ بالرغم من ان هناك حتما (وينبغي أن يكون هناك حتما) توترات واختلافات محتملة.

الاخلاق المسيحية عن ان تكون « معارضة » وتبنتها الدولة ، ادانت الفلسفات الاخلاقية الممثلة لها بالهرطقة كل اخلاق تقول : ان الحضارة القائمة متناقضة **تناقضا جوهريا** مع قوى الانسان الكامنة . يقينا ان خلاص الانسان وفداءه ليسا من هذا العالم . لكن هذا العالم لا يحول بين الانسان وبين خلاصه ، بل ان سلوك الانسان فيه سلوكا اخلاقيا هو شرط ضروري لخلاصه (١) . وكل فلسفة لا تقبل هذا الافتراض، لا تعتبرها الاخلاق الغربية الرسمية **هرطقة** فحسب ، بل ايضا ، وبالمعنى الدقيق للفظة ، **غير اخلاقية** Amoral ، ان لم نقل ضد الاخلاق Immoral ذلك ان مثل هذا الرفض ينطوي على انكار الفرضية الاساسية التي تقوم عليها صحة المبادىء الاخلاقية المقبول بها من الجميع ، اعني بها امكانية تحققها .

غير ان الفلسفات « الهرطقية » عاشت بالرغم من ذلك تحت اشكال شتى ، بدءا من مدارس الادريين في القرون الاولى من العصر المسيحي ، والمتطهرين ، وغيرها من الشيع الدينية المتطرفة ، الى الفلسفات الاجتماعية الثورية في العصر الحديث . والقاسم المشترك بين جميع هذه الفلسفات هو اختيارها لتاريخ جديد نوعيا ــ تاريخ ينبغي عليه ان يقوض المؤسسات القائمة ، بصورة يستطيع معها قدر الانسان الحقيقي أن يتحقق . وقاسمها المشترك ايضا جاذبيتها للفئات « الهامشية » المحرومة من الامتيازات في المجتمع (وما تلاقيه من تأييد من قبل مختلف « النخب » السياسية والثقافية) . ان لاخلاقها قاسما مشتركا تاريخيا مغايرا ، فتبدو بالتالي وكأنها نفي الاخلاق المرعية الاجراء . لكن الهراطقة يزعمون في الوقت نفسه انهم يحافظون ، بل يطبقون المبادىء والوعود التي يقول بها خصومهم الاورثوذكسيون القويمون : لقد كان المتطهرون في العصور الوسطى يؤكدون انهم المسيحيون الحقيقيون ، وكانت الشيع المتطرفة من « الاصلاح » تدعي انها البروتستانية الحقيقية . وفي العصر الراهن ، تستمر المعارضة داخل التقاليد الانسانية ، آخذة اكثر فأكثر طابعا علمانيا . ان ماديي القرن السادس عشر وربيبيه الكبار ، واليسار المتطرف من عصر الانوار ، وورثته الاشتراكيين والشيوعيين ، يبررون فلسفتهم « الهدامة » استنادا الى المثل الاعلى الانساني . وتشكل الماركسية جزءا لا يتجزأ من هذا التقليد . وما كان ماركس وانجلز يعتبران نفسهما ورثة عصر الانوار والثورة الفرنسية والفلسفة المثالية الالمانية، بصورة مجازية فحسب . فالحرية والمساواة والعدالة هي الكلمات الاساسية في « رأسمال » ماركس ، واذا كانت نظريته الاقتصادية تتابع وتكمل فلسفته الانسانية في «الايديولوجيا الالمانية» و«مخطوطات ١٨٤٤ الاقتصادية ــ الفلسفية (٢) »

---

١ ــ لا يشكل المذهب الكالفيني استثناء . ف «المآثر» والاستحقاق لا تتحد مع ما تعتبره المسيحية سلوكا منسجما والاخلاق .

٢ ــ لقد نشر النص الكامل لهذه «المخطوطات» للمرة الاولى في القسم ١ ، المجلد ٣ ، من «المؤلفات الكاملة لماركس وانجلز» (برلين ، منشورات ماركس ــ انجلز ، ١٩٣٢) . ولا وجود لترجمة انكليزية لكتاب ماركس «اساس نقد الاقتصاد السياسي» الذي كتب بين عامي ١٨٥٧ ــ ١٨٥٨ (برلين ــ ديتز ــ ١٩٥٣) . انه اهم مخطوطات ماركس ، ويوضح الى اي حد تتحقق الفلسفة الانسانية وتصاغ في نظرية «الرأسمال» الاقتصادية .

فليس ذلك من زاوية التتابع الزمني وحده .

يمكن لهذا المخطط الاولي ان يساهم ، رغم تبسيطه الكبير ، في توضيح العلاقة التاريخية بين الاخلاق الغربية والاخلاق السوفياتية . ان الصدمة الرئيسية ، الناجمة عن الفلسفة الاخلاقية السوفياتية ، لا تظهر تحت شكل قوة خارجية تعمل خارج الحضارة الغربية وضدها . كما اننا لا نستطيع ان نقول ان التحدي ينبع من المضمون النوعي ، الخاص بالاخلاق السوفياتية ، ومن المثل الاعلى لـ « الاخلاق السوفياتية » . ان ادعاءه بأنه يجسد اخلاقا « أسمى شأنا » ، انما تبنيه الاخلاق السوفياتية ، على الرسالة التاريخية ، للنظرية الماركسية : فهذه النظرية لا تملك اخلاقها الخاصة بها ، بل تدعي انها تبرهن على **تحقق** الاخلاق الانسانية . يرى ماركس ان الاقتصاد الرأسمالي هو تحقيق ونفي في آن واحد لهذه الاخلاق ، وان الغاءه يشكل الشرط المسبق لتقدم الاخلاق. والجذور التاريخية للفلسفة السوفياتية ليست غريبة عن الغرب (بالرغم من انه قد تمت ملاءمتها مع مصالح الاتحاد السوفياتي القومية والدولية) . كما انها لا تتحدد ، بالدرجة الاولى ، بمقتضيات السلطة والدعاية . انها تنبع : ١ ــ من الصياغة الثورية للمثل الاعلى الانساني في نظرية « الاشتراكية العلمية » ، ٢ ــ من استخدامها لاقامة مجتمع جديد يعارض وينافس المجتمع الرأسمالي . صحيح ان المثل الاعلى يناقض التحقيق ، لكن الصلة وثيقة بينهما بما فيه الكفاية للسماح باستخدام المثل الاعلى للدفاع عن الواقع. وتبدو القوى والظروف التي قادت الى سوء استخدام المثل الاعلى وانتهاكه ، وكأنها شيء اكثر موضوعية من سياسة القوة الخالصة المحض ــ شيء موضوعي الى حد يمكن معه بسهولة تصوير هذه القوى والظروف على انها العقل التاريخي في حالة العمل . وتشكل الفلسفة السوفياتية الاخلاقية ، ضمن هذا الاطار ، نظاما للقيم، له انسجامه الداخلي وعقلانيته ، ومنفصلا بما فيه الكفاية عن الانتهازيات السياسية ليستطيع ان يثير اهتمام عدد كبير من الشعوب خارج الكتلة السوفياتية .

ويبدو ان هذه الجاذبية تقوم ، الى حد كبير ، على موضوعة تقول ان الماركسية حفظت الاخلاق الانسانية من كل تشويه رأسمالي . ويمكننا تلخيص هذه الموضوعة على النحو التالي :

لقد ربيت الشعوب في العالم الغربي على روح الاخلاق المسيحية ــ الانسانية . ويفترض في علاقاتها الاجتماعية انها منسجمة من حيث الاساس وهذه الروح ، وانها تسمح بتحقق هذه الروح بصورة مناسبة وشمولية بما فيه الكفاية ، وبخاصة من ناحية حرية الانسان ومساواته وتطور قواه الكامنة . لقد جمعت الحضارة الغربية ، في مرحلتها الصناعية ، جميع المصادر المادية والثقافية الضرورية لتجسيد هذه الفكرة . غير ان المؤسسات الاجتماعية القائمة تمنع تحقيق هذه الفكرة ، لانها تغذي الظلم والاستغلال والقمع . وبالتالي لا بد لهذه المؤسسات ان تهدم ، كيما تتحقق وعود الحضارة الغربية .

ان هذه الموضوعة ، التي نشرت بأشكال شتى وبتلوينات وحجج متنوعة ، قد

مارست تأثيرا دائما . والاسباب الرئيسية لذلك هي التالية . ان هذه الموضوعة :

١ ــ تنسب القلق المتغلغل في الحضارة الى علة ملموسة يمكن كشفها بسهولة ، اعني بها التنظيم الرأسمالي للمجتمع .

٢ ــ تنقد هذا المجتمع لا حسب معايير خارجية متعالية ، بل حسب المعايير نفسها التي ينادي بها ويقبلها المجتمع الغربي (اي «القيم الانسانية») .

٣ ــ تشرح وتبرر بالتالي القلق والاستياء والاحتجاج باعتبارات ليست مادية فحسب ، بل أيضا اخلاقية .

٤ ــ تقدم مخرجا لا تصوره على انه امكانية بعيدة ومجردة ، بل على انه تحقيق وعود وطاقات المجتمع القائم بالذات .

ان النقطة الاخيرة هذه تدلنا على ما يشكل القوة الرئيسية لتلك الموضوعة : الخلط بين القواعد الاخلاقية وبين الموضوعية العلمية . فالاخلاق السوفياتية ، باستخدامها النظرية الماركسية، تدعي انها توحد على اساس علمي بين القيم والوقائع، بين المثل الاعلى والواقع ، بين مصلحة الفرد الخاصة ومصلحة المجتمع العامة ، ان لم نقل مصلحة البشرية قاطبة . وعلاوة على ذلك،تؤكد الفلسفة الاخلاقية السوفياتية انها قادرة على تحديد الموقف والسلوك والممارسة ، التي تستطيع وحدها ان تحمل الى الجميع الحرية ووجودا انسانيا ، وهذه الممارسة فردية بقدر ما هي اجتماعية على حد سواء ، اي ان عليها أن توحد الفرد بزمرة اجتماعية بدءا من قضية مشتركة تأخذ الزمرة بفضلها ، على عاتقها ، مشاغل الفرد الخاصة .

هكذا تزعم الاخلاق السوفياتية انها توحد بين افكار الوجود ومجالاته التي تبدو منفصلة في الاخلاق الغربية . فعلى الانسان ، كما ترى الاخلاق الاخيرة ، ان يحقق نفسه في اطار طبيعي واجتماعي لا يتناقض والوجود الحر الاخلاقي ، أو على الاقل ، لا يمنع البتة تحقيق هذا الهدف . غير ان شروط الوجود، في الواقع، تبدو بالاحرى لجاما وعقبة ، والمحيط المكتنف يبدو عند التجربة غير مناسب لتطور شخصية اخلاقية . اذن ، لا بد من ارجاع هذه التجربة الى أصولها واعادة تفسيرها : ان « الانسان الداخلي » مقطوع عن وجوده الخارجي ، والشخصية الاخلاقية محددة بصورة تشتمل معها بل تستوجب العزوف والالم والقمع . ان التوتر الذي يحرك الاخلاق الغربية يترجم ــ وفي الوقت نفسه يبرر ــ التباين المعاش بين المصادر المادية والثقافية المتنامية باستمرار وبين قابليتها الشاغرة لتلبية الحاجات الفردية ، بين مطلب تقرير المصير الذاتي وبين الحدود المفروضة عليه في الواقع ، بين المساواة الاساسية وبين لا انسانية الانسان تجاه الانسان ، بين المثل الاعلى في العدالة وبين التطبيق الظالم . ان هذه التضييقات الواقعية ، المفروضة على المثل الاعلى المشروع والمنادى به اخلاقيا، تبدو وكأنها تبتر وتشوه المفاهيم الاساسية في الاخلاق الغربية. وعلاوة على ذلك ، تبدو وكأنها تضع الوجود الانساني امام كمية كبيرة من الالتزامات والقيم المتصارعة (القانون الالهي ضد القانون البشري ، أو الحق الطبيعي ضد الحق الوضعي ، والفرد ضد المجتمع ، والقيم الخاصة ضد القيم العامة ، والاسرة ضد

المعايير الاجتماعية) . وبالمقابل تبدو الاخلاق السوفياتية وكأنها تمثل الحل الفعلي لهذه التناقضات : تمثل اندماجا بين القيم الاخلاقية والقيم العملية لا تستطيع الاخلاق الغربية ولا تريد ان تقوم به ، لانها تعتبر التوتر بين كلا القطاعين شرطا مسبقا لكل سلوك اخلاقي . ويمكننا الآن ان ندلل على البون بين الاخلاقية الغربية والسوفياتية بالاهمية المختلفة المعلقة على قيم الحرية والامان .

ان الفكرة الغربية عن الحرية تطبق عمليا بواسطة مؤسسات اقتصادية وسياسية يفترض فيها ان تسمح للفرد بأن يكون المهندس المسؤول عن مصيره . ان وجوده يجب ان يكون نتيجة نشاطه الخاص ، اي نتيجة ما يحققه بنفسه من خلال التنافس الحر مع افراد آخرين متمتعين بنفس الوسائل تقريبا . والمؤسسات التي تحافظ على الحرية (سلطة القانون ، الحقوق المدنية ، حماية الملكية) تترك الفرد بالضرورة ، بمقتضى هذه الفلسفة ، لقواه الخاصة في الكثير من مجالات وجوده . وهذه المجالات تميل الى ان تصبح مناطق **غير امينة** ، بقدر ما تصبح السيرورات الاقتصادية معقدة وغير قابلة للتنبؤ بها ، وبقدر ما تفلت من سيطرة الفرد المتوسط وتتعلق بمجموعة كاملة من القوى والسيرورات ما فوق الفردية . وعندئذ تنتفي الحرية في القطاع الاقتصادي ، نتيجة التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتصلب المسالك المحددة مسبقا ، وتنميط معايير العمل المطلوبة – او تستلزم مجازفة لا تستطيع غالبية الناس أن تسمح لنفسها بركوبها (مجازفة البطالة ، والانخلاع ، والحياة على الهامش ، الخ) . وتظهر التعديات والتطاولات على الحرية كسيرورات عقلانية وتقنين لا يمكن أن نلوم عليها احدا ، وكنتاج ثانوي (او ربما كشرط) لتقسيم العمل في المجتمع الصناعي المتقدم ، وبالتالي كرموز للفعالية والتقدم . ان قيمة الحرية بالذات تبدو وكأنها موضوعة موضع استفهام . فالحرية هي في سبيلها الى ان **يعاد تعريفها وتحديدها** ، على صعيد الواقع (وان ليس بالضرورة على صعيد الايديولوجيا) . انها ما عادت تعني ان الانسان هو المهندس المسؤول عن حياته الخاصة ، وعن طاقاته الذاتية الكامنة ، وعن تحقيقها . بل ان الحرية تصبح بالاحرى ما قالت دوما الفلسفة الممثلة للمجتمع البرجوازي في مرحلته الصاعدة انها كانته ، اعني التخلي عن حرية الفرد « الطبيعية » مقابل الحرية المدنية في القدرة على عمل ما لا يحرمه القانون ، او ما يقع بعيدا عن متناول القانون – وبتعبير آخر ، الاعتراف بلا حرية شرعية . لكن هذه هي مسألة الامان تحديدا . فمعايير الحرية تنتقل من الفرد المستقل الى القوانين المتحكمة بالمجتمع المتحكم بالفرد . انها تتحد بالقوانين التي تسير الاقتصاد والامة وجماعات الامم . غير انه اذا كان يفترض في الفرد انه يتمتع بالامان داخل هذا العالم السياسي والاقتصادي الساحق ، فان حريته « الحقيقية » ينبغي ايضا أن تنبثق من (بل أن تكمن في) كيانه « الداخلي » – حرية الوعي والفكر والدين الخ. وهكذا ، وفي حين ان البحث عن الامان يتقدم ، في الواقع ، على قيمة الحرية ، وفي حين ان الانسان يرغب فيه حتى على حساب الحرية ، يدخل الامان والحرية في نزاع احدهما ضد الآخر – نزاع لا يمكن ان تخف حدته الا اذا تضاءلت عناصر

الاستقلال والسيادة الذاتية ، أي الا اذا تمت التضحية بها لحساب قيمة الامان . غير ان كل التقاليد الايديولوجية للاخلاق الغربية ، بتصويرها للانسان على انه سيد القوانين وصانعها الحر ، تسير بعكس هذا الاتجاه . وعندما يؤكد هذا الاتجاه نفسه ضد القيم الليبرالية تحت صدمة الضرورات ، فانه لا يكون قد فعل شيئا اكثر من التأكيد على الفرق بين الايديولوجيا والواقع . ان الايديولوجيا ما تزال قوية بما فيه الكفاية لتحول دون الاعتراف علنا بالتخلي عن الحرية الفردية ، ولتقف في وجه تنسيق شامل . ويستمر تصوير النزاع بين الحرية والامان على انه موقف الوجود الاخلاقي ، ويظل تجاوز هذا النزاع مهمة اخلاقية . لكن هذه المهمة تزداد لا واقعية اكثر فأكثر .

تعد الاخلاق السوفياتية بحل هذا النزاع ، بدعمها للدولة في عملها من اجل تصفية مظاهر الحرية « السلبية » ، اي تصفية تلك المجالات التي ما يزال الفرد فيها حرا ليتدبر امره بقواه الخاصة وحدها ، في حين ان هذه القوى غير كافية لدى معظم الناس . ان اختيار التربية والتكوين والمهنة ، وحرية تأمين الانسان على نفسه ، وضمان تلبية حاجاته في ايام شيخوخته ، والتأمين ضد المرض ، وحرية القراءة والكتابة والاستماع الى آراء متباينة ومتصارعة ـ ان هذه الحريات كلها قد خففت او ألغيت ، وتتولى الاخلاق السوفياتية تبرير هذه السياسة . وتسقط الحريات التقليدية في هذه المجالات امام تنظيم الاستخدام ، والرقابة على تبديل مكان الاقامة ، والتأمين ضد المرض ، والرقابة الفكرية والادبية ، الخ . ولقد اتسع مجال اللاحرية الى حد كبير ، ووضع التخلي عن حرية الفرد « الطبيعية » علنا وبصورة منهجية موضع التنفيذ في قطاعات الوجود الانساني التي لم تمس بعد في الغرب .

لكن الغاء الحريات التقليدية يؤدي ، في سياق الايديولوجيا السوفياتية والاهداف السوفياتية ، وظيفة ايجابية ترى فيها الفلسفة الاخلاقية السوفياتية تهيئة للحرية الحقيقية . فمن الممكن تقليص قيمة الحريات التقليدية في الاخلاق السوفياتية دونما ضرر لان هذه الحريات ، من وجهة النظر السوفياتية ، ايديولوجية خالصة ، بل وهمية بالنسبة الى غالبية السكان العظمى ، ما لم تتجسد في الامان الاقتصادي ، اي في التحرر ازاء الحاجة .

لقد كان ماركس يرى ان هذا التحرر لن يتحقق الا اذا ـ ومتى ـ ما عاد الانسان عبدا لعمله ، وبتعبير آخر ، ان الحرية السياسية والفكرية تفترض مسبقا التحرر من النضال اليومي لتأمين اسباب الحياة ، وهذا ما يفترض مسبقا بدوره وجود مجتمع غير طبقي . ينص التصور الماركسي على ان الانسان يكف عن ان يكون ذاتا اقتصادية بقدر ما يكف الاقتصاد عن ان يكون « قدره » ، اي عندما لا يعود الاقتصاد عاملا محددا (بالكسر) بل محددا (بالفتح) ، موضوعا تحت رقابة الافراد المتشاركين العقلانية . وبقدر ما تكون الحرية الاقتصادية منافسة حرة في الصراع اللامتناهي من اجل « كسب اللقمة » يرى ماركس فيها نفي الحرية الحقيقية ، لانها ترغم الانسان على تكريس كل وقته عمليا وكل طاقته للبحث عن وسائل الحياة ، ول « العمل المستلب » . وبقدر ما يشتمل مفهوم الفرد على الذات الاقتصادية

الحرة ، يكون هو نفسه مفهوم اللاحرية . ذلك ان «الاقتصاد»، اي ملكوت الضرورة، الذي يتم فيه الصراع التنافسي من اجل الوجود لا يمكن ابدا ان يكون ملكوت الحرية. ومن اللحظة التي يوضع فيها هذا الملكوت تحت رقابة الافراد المتشاركين العقلانية الجماعية ، تكف « الذات الاقتصادية » عن ان تكون جزءا اساسيا من الفرد الحر ؛ وكذلك الحريات التي هي ادوات الحرية الاقتصادية وتتماتها . وان جزءا كبيرا وحاسما مما كان يعتبر في السابق من حقوق الفرد يصبح آنذاك من اختصاص المجتمع . واذا ما وضع ملكوت الضرورة تحت الرقابة العقلانية التابعة لا للافراد المتشاركين ، بل للدولة المفروضة من فوق على الافراد ، تصبح حقوق الفرد في هذا القطاع من اختصاص الدولة .

وكلما غير الفرد من وظيفته الاجتماعية ، تعدلت فكرة الحرية نفسها . وحيثما لا يعود « للاقتصاد الحر » من وجود ، فان الفرد الغربي لا يعود لا واقعا ، ولا حتى ايديولوجيا ـ بل يعاد تكوينه وتعريفه في الوقت نفسه الذي يعاد فيه تعريف حريته. وما دامت هذه الثروات الضرورية غير متوفرة للجميع ، فان الدولة ، باعتبارها سلطة مستقلة ، تميل الى ان تأخذ بيدها هذا التنظيم للحرية ، ومعه سلطة تقرير الوجود الخاص والعام للفرد على حد سواء . ذلك ان الوجود الخاص يظل ، مهما تكن طريقة حمايته ، « الصورة السالبة » للوجود العام، ويظل الفرد جزءا مما هو عام. والدولة التي تشرف ، باعتبارها سلطة مستقلة ، على ملكوت الضرورة ، تشرف ايضا على المطامح الشخصية ومشاريع الفرد وقيمه . لقد كان التقليص المنهجي للتناحر بين الوجود الداخلي والخارجي ، الخاص والعام (التناحر الذي اصبح عنصرا حيويا في الاخلاق الغربية)، احدى الوظائف الاساسية للمجتمع السوفياتي والفلسفة الاخلاقية السوفياتية على حد سواء . فقد اخذت قيم الفرد الداخلية والخاصة طابعا سياسيا، اي بات على الانسان ان يصبح في جميع تظاهراته كائنا اجتماعيا وسياسيا .

الفصل العاشر

الاخلاق السوفياتية : تسييس القيم

ان تسييس القيم صفة عامة من صفات الاخلاق السوفياتية . انه ملازم للتأميم، ونتيجة له ، وله الوظيفة العامة نفسها . وبالرغم من أن الغاء الملكية الخاصة مقتصر على ملكية وسائل الانتاج ، الا انه يطال ايضا الملكية الخاصة كمقولة عينية (١) . واذا

---

١ ــ ان الايديولوجيا التي تنص على ان الملكية الخاصة اساسية لتفتح «الشخصية الحرة»مكثفة في «فلسفة الحق» لهيغل في الفقرة ٤١ ، وبخاصة في الفقرة ٤٦ . غير ان الاتفاق العريض الخطوط الذي يربط بين المفكرين المختلفين عميق الاختلاف في نظرتهم الى العلاقة **الاساسية** بين الشخص الانساني والملكية الخاصة ، جدير بالاهتمام فعلا . واننا لنستأذن القارىء في التذكير بأشهر التصريحات بصدد هذه النقطة :

ــ القديس توما الاكويني («خلاصة اللاهوت») . انه يرى انه ليس من «حق» الانسان فحسب، بل من «الضرورة» ان يكون مالكا لثروة ما . اما فيما يخص استخدام الاشياء ، فان «للانسان سلطة طبيعية على الاشياء التي هي خارجية عنه . لانه يستطيع بواسطة عقله وارادته ان يستخدمها لاغراضه الخاصة ، وكأنها وجدت من اجله» .

ــ جون لوك «دراسة حول السلطة المدنية» ، المقال الثاني ، الفصل الخامس ، ص ٢٧ : «كل انسان يتمتع بحق **الملكية** على **شخصه** الخاص (...) . كما ان **عمله** الشخصي **وعمل** يديــه يخصانه وحده . والحال انه في كل مرة يحرر فيها شيئا ما من الحالة التي وضعته وتركته فيها الطبيعة ، فانه يدمج هذا الشيء بعمله ، اي يضيف اليه عنصرا شخصيا : ومن هنا تصبح ملكيته عائدة له » (الترجمة الفرنسية ــ ص ٨٠) .

ــ هيغل «فلسفة الحق» ــ الفقرة ٤١ : «كيما يكون الانسان عضوية كاملة التطور والاستقلال ، فمن الضروري ان يجد او يشيد دائرة خارجية لحريته (...) . ان عقلانية الملكية **لا** تكمن **في كونها** تشبع الحاجات ، بل في كونها تبطل ذاتية الشخصية الخالصة . وانما في الملكية يوجد الانسان كعقل بالدرجة الاولى» .

لم تعد الملكية الخاصة تعتبر الاداة التي يؤكد الفرد نفسه عن طريقها ، والتعبير والتجسيد لاناه ضد « الانوات » الاخرى ، فان كل مجال الشخص الخاص ، الذي تضفي عليه التقاليد قيم الملكية الخاصة ، يصبح آنذاك مسيسا ، ويصبح بصورة شرعية من اختصاص المجتمع . ونتائج هذا التسييس ، وبخاصة في الدائرتين اللتين تعتبران قدس أقداس الفرد ـ أعني بهما المجال الخاص للفكر والوعي ، والمجال الخاص للاسرة ـ منفرة ومكروهة في نظر الاخلاق الغربية . ان الحرية هي في هاتين الدائرتين اكثر من اي دائرة أخرى ـ حسب التصور الغربي ـ مرتبطة بالحياة الخاصة ، وهذه الحياة الخاصة مرتبطة بالملكية باعتبارها مؤسسة ، الملكية التي يكون الشخص بفضلها مولّى من الناحية الحقوقية على مملكة خاصة به . وحرية الفكر والوعي تستلزم الحرية ازاء كل تعد على ما يخص الفرد ، لا على ما يخص الدولة والمجتمع . ان أفكار الفرد وعواطفه والتعبير عنها يجب ان تكون له « وحده » وعليه ان يستخدمها ويوجهها حسب مواهبه ووعيه الخاص به . وليس عليه أن يخضع بكل بساطة للقوانين العامة ، بل عليه بالاحرى أن « يستملكها » ، ويجعل منها تشريعه (الاخلاقي) الخاص به (١) .

وههنا أيضا يتجلى القاسم التاريخي المشترك للتصور الغربي بكل وضوح . فقد رفع هذا التصور الطابع الخاص الحر للفكر الى مستوى الحق غير المشروط ، خلال تلك الفترة من المجتمع الحديث التي بدت فيها الافكار المعتبرة صحيحة بالنسبة الى الوجود الانساني متناحرة مع الحقائق التي تنادي بها أو تجسدها السلطات العامة ، وبخاصة الدولة التي ما كانت تعتبر تلك الافكار صحيحة ومسلما بها. ويكفي أن نذكر ان « حرية الفكر » قد ظهرت كحق أخلاقي وسياسي في النضال ضد الاستبداد الاقطاعي والاكليريكي . لكن اليوم ، وبعد أن تحول هذا الحق الى مؤسسة في الديموقراطيات الغربية ، فان قيمته لا تعاود الظهور الا في المواقف المتأزمة التي تنتهك فيها جماعات وأعمال استبدادية المجال الخاص . وعلى العكس ، حيثما لم يكن هناك نزاع حقيقي بين الفكر الخاص والايديولوجية العامة ، أو بين الوعي الخاص والاخلاق العامة ، فان حرية الفكر والوعي لا تبدو وكأنها تعتبر قيمة أساسية يتعلق بها الوجود الفردي ، أو كأن لها مضمونا يتقدم على غيره . وعند الضرورة ، يجد النزاع بين القيم العامة والخاصة حله في التنسيق التام : ان الفرد يفكر ويحس ويقيِّم ، بينه وبين نفسه ، ما يفكر به « الراي العام » ويحس به ويقيمه ، وما يعبر عنه في السياسة والتصريحات الرسمية لا من قبل الحكومة بالضرورة بل من قبل مرشدي الراي العام و « أبطال » ونماذج التوحيد ، والتعليم العام ، والاشكال السائدة لاوقات الفراغ . ومثل هذا التنسيق يمكن ان يتحقق عن طريق الارهاب أو

---

١ ـ «الشخص الطبيعي» هو الشخص «الذي تعتبر كلماته او افعاله خاصة به» (هوبز ـ «التنين» ـ الفصل ١٦) .

عن طريق الميول التوحيدية « للثقافة الجماهيرية » ، او عن طريق الاثنين معا . واذا تم عن طريق الارهاب ، فان الفرد والمجتمع سيدفعان ثمنا أكبر الى حد لا يقاس ، والفرق بين الاثنين يمكن ان يكون الفرق بين الحياة والموت . لكن عندما يتم توطيد الانسجام بنجاح بعد نهاية عملية التنسيق ، فان تأثير ذلك على تسلسل القيم يميل الى ان يكون واحدا : فيبدو على حرية الفكر والوعي وكأنها تفقد قيمتها المستقلة واللامشروطة، وتتلاشى في توحيد الوجود الخاص بالوجود العام. وبعد عدة أجيال، واذا ما استمرت فعالية النظام ، يمكن لاشكال القمع أن تتضاءل نتيجة انتشارها في الجسد الاجتماعي كله ، وامتدادها الى جميع مظاهر الحياة المادية والثقافية. وعندما لا يعود للوجود الخاص والحرية الداخلية من محتوى تجريبي قابل للتعريف ، فان الغاءهما لا يعود له ذلك الطابع الاضطهادي الذي تقول به الاخلاق الغربية .

ومع « تشريك » الخصوصية ، ينتقل المحل الهندسي للحرية من الفرد كشخص خاص الى الفرد كعضو في المجتمع . ان مجموع المجتمع (١) ، الذي تمثله الدولة السوفياتية ، لا يحدد قيمة الحرية فحسب ، بل مداها ايضا . وبتعبير آخر ، ان الحرية تصبح أداة في خدمة اهداف سياسية .

ان استخدام الاخلاق السوفياتية كأداة لا يحول دون اخذ الدوافع والغرائز بعين الاعتبار ، ولا يلغي المفهوم الاخلاقي عن «الطبع» . بل سوف نرى، على العكس ، ان الدوافع والغرائز والطباع خاضعة هي نفسها لحكم اجتماعي موضوعي : فالوضع التاريخي العيني للمجتمع السوفياتي والاهداف التي ينبغي عليه ان يتوصل اليها تستلزم وتحدد بعض الدوافع وبعض الغرائز وبعض الطباع على انها اخلاقية . ونلاحظ التغير نفسه بالنسبة الى سائر القيم الاخلاقية الاخرى : فهي ترجع جميعا الى قاسم مشترك جديد ، وهذا القاسم المشترك الجديد هو الذي يعطي الاخلاق السوفياتية انسجامها الداخلي . وتكون القيمة الاخلاقية بهذا المعنى « خارجية » عن كل عمل او فكر فردي خاص ، باعتبار ان هذا الفكر أداة لبلوغ هدف اخلاقي ، هو هدف المجتمع. غير انه اذا كانت الاخلاق السوفياتية تستخدم بصورة أساسية كأداة الا انها تستند الى وضع تاريخي جديد يضع الوظيفة النوعية الخاصة بالاخلاق الشيوعية فوق صفة الاداة .

لقد حددت وظيفة الاخلاق الشيوعية رسميا ، في خطاب لينين ، في المؤتمر القومي الثالث لاتحاد شبيبة روسيا الشيوعية ، في ٢ تشرين الاول ١٩٢٠ (٢) ، على النحو التالي : .

---

١ ـ في القسم الاول من هذه الدراسة اشرنا الى ان «المجتمع» في الماركسية السوفياتية منزل منزلة السلطة المستقلة او على الاقل المتميزة عن اعضائه الفرديين . وبكلامنا هنا عن «المجتمع» باعتباره قاسما مشتركا جديدا لجميع القيم الاخلاقية ، انما ننطلق من «تشيؤ» المجتمع الذي يجعله مندمجا عمليا بـ «الدولة» او الحزب .

٢ ـ «المؤلفات المختارة» في جزئين ـ المجلد الثاني ـ ص ٨٠٤ ـ ٨٢١ .

١ ــ نفي الاخلاق التقليدية (البورجوازية وما قبل البورجوازية) ، أي رفض كل القيم والقواعد الاخلاقية التي تستمد شرعيتها من مصدر متعال (ديني) ، او من مسلمات « مثالية » (لم يميز لينين من حيث الجوهر بين هذين النوعين من الاخلاق) .

٢ ــ تثبيت اخلاق جديدة «شيوعية»، مرتبطة بكاملها بمصالح نضال البروليتاريا الطبقي . وتنبثق مبادىء هذه الاخلاق من مصالح هذا النضال . وسوف نلاحظ أن هذا العرض للاخلاق الشيوعية لا يستبعد « تبني » القيم الاخلاقية « البورجوازية » عندما تتفق مع حاجات مرحلة محددة من صراع الطبقات . وسوف نلاحظ ايضا ان هذا الطابع « العملي » للاخلاق الشيوعية (خدمة مصالح البروليتاريا في الصراع الطبقي) يتجه ، كما يرى لينين ، نحو هدف يتجاوز الذرائعية الخالصة : « ان الاخلاق تساعد المجتمع البشري على السمو بنفسه ، وعلى التخلص من استغلال العمل » .

أما عن المضمون الايجابي للاخلاق الشيوعية : « فالاخلاق ، بالنسبة الى الشيوعي ، تكمن بكاملها في ذلك الانضباط التضامني المتلاحم ، وفي ذلك النضال الواعي الذي تخوضه الجماهير ضد المستغلين (١) » . ان تعريف لينين يظهر غياب كل قيم اخلاقية فعلا خارج الصراع الطبقي (نتيجة لازمة من نتائج الوضع التاريخي للاخلاق الشيوعية) ، ويشير في الوقت نفسه الى الاتجاه الذي ستتجسد فيه هذه القيم فيما بعد . ان « الانضباط التضامني » يوجه الاخلاق الشيوعية باتجاه اخلاق العمل المتصلبة في المرحلة الستالينية ، في حين ان تشديد اللهجة على النضال **الواعي** (الذي تجلى اكثر من مرة في خطاب لينين) يكشف عن الطابع « العقلي » للاخلاق السوفياتية : فالدراسة والتكوين والاكتساب النظامي المنهجي للمعرفة التقنية والثقافية المتراكمة في الحضارة تعتبر من الشروط المسبقة الاساسية لبناء الشيوعية . وتؤكد الفلسفة الاخلاقية السوفياتية ، من وجهة النظر هذه ايضا ، انها وريثة التقاليد الغربية العقلانية النزعة : ان الوصول الى الحرية ، وبتعبير آخر ، تحقيق الانسان ، يجب ان يبنى على العلم والعقل .

يفترض تعريف لينين للاخلاق الشيوعية تعريفا مبسطا فظا وجود جدل تاريخي معقد يتعين عليه ان ينقل هذه الاخلاق من مجال الصحة النسبية الى مجال الصحة المطلقة . ان قدرة « المجتمع البشري » على « السمو بنفسه » (الى درجة التحرر الشامل العام) يحذف الطابع الخصوصي للاخلاق الشيوعية ، ويجعل من الاداة غاية في ذاتها .

لقد كانت الصفة الاداتية للاخلاق السوفياتية الهدف الرئيسي للنقد الغربي ، وقد تركز هذا النقد على القاعدة التي تقول ان « الغاية تبرر الوسائل » ، وهو مبدأ

---

١ ــ لينين ــ المصدر نفسه ــ ص ٨١٦ .

يعتبر في حد ذاته لا أخلاقيا . غير ان الاخلاق السوفياتية تتطلع الى ما وراء النفعية، وان النقد الذي يركز على علاقة الغاية بالوسائل يجانب الهدف . ان الميول ما فوق الذرائعية في الاخلاق السوفياتية ، تنبع من السمات المميزة للنزعة الاداتية السوفياتية .

ان المجتمع الذي يقدم للاخلاق السوفياتية قاسمها المشترك يتحدد ، في نظر الفلسفة السوفياتية ، بمميزتين اساسيتين (ناقشناهما بتفصيل اكبر في القسم الاول) :

١ ــ فالمفروض في هذا المجتمع انه منظم بصورة يكون معها قد خلق **الشروط المسبقة الضرورية** لتطور وتفتح جميع المواهب الانسانية لدى جميع اعضائه (عن طريق الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أي الاستغلال ، وعن طريق العدالة الطبقية) .

٢ ــ نظرا الى الظروف الخاصة ، المتمثلة في « التأخر الاقتصادي » و « التطويق الرأسمالي » ، فان شروط الحرية هذه لم تستخدم بعد تمام الاستخدام لصالح الافراد مباشرة . فما يزال هناك اكراه ، وندرة ، واستخدام غير منتج للقوى المنتجة (انتاج الاسلحة) ، تميز مرحلة الاشتراكية الدنيا عن مرحلة الشيوعية العليا . وعلى هذا ، ليست شروط الحرية الا شروطا مسبقة ، وتحقيقها يتعلق باستمرار جهود الافراد غير الاحرار بعد .

ان الارتباط القائم بين هذين التصورين عن المجتمع يقدم للنزعة الاداتية السوفياتية ديناميتها الخاصة . فالتصور الاول (الايجابي) يقدم مجموعة من المعايير الاخلاقية الموضوعية ، اعني المعايير التي هي خاصة بمجتمع لا طبقي كامل التطور («الشيوعية») . وهذه المعايير تتبنى ، من جديد ، المثل الاعلى التقليدي للحضارة الغربية : الحرية ، العدالة ، التطور العام للفرد ــ هذا المثل الاعلى المكثف في قانون: « من كل حسب طاقاته ، ولكل حسب حاجاته » . ان هذا القانون يجعل من الفرد المرجع الاخير للمعايير الاخلاقية : فكل ما يشجع ويناسب التطور الحر للفرد هو خير. ويفترض في النزعة النسبية المتطرفة الملازمة لهذا المعيار أنها متحررة من كل مظاهرها السلبية بفضل المؤسسات الاشتراكية : فالارادة العامة تتفق وارادة الافراد كافة ، واللاتساوي بين الحاجات والمواهب يصبح قيمة مطلقة اذا وعندما لا يعود يستوجب تطور فرد من الافراد على حساب الآخرين . وعلى هذا ، يضفي الهدف النهائي للاخلاق الاشتراكية على الاخلاق السوفياتية رتبة المعايير الصحيحة الموضوعية المقبولة من الجميع ، التي يقف في ذروتها مبدأ التضامن والتعاون لا بين الافراد فحسب ، بل أيضا بين الامم والشعوب . ان النزعة الاداتية تقود الى النزعة الاخلاقية المطلقة. فالروح الحزبية والاخلاق الطبقية توصف بأنها مجرد محرك (ولو كان المحرك التاريخي الوحيد) لتحقيق انسانية الانسان . ومعايير المستقبل هذه تتعارض والوضع الراهن للمجتمع السوفياتي ، لكنها تحافظ على مضمونها « المتعالي » ، أي على صورة مستقبل سيضمن للافراد التعويض عن آلامهم وحرماناتهم الراهنة .

وهكذا تحافظ الاخلاق السوفياتية على « صمام أمان » : فصورة المستقبل تبدو وكأنها تمارس وظيفة شبيهة بوظيفة العناصر المتعالية في الاخلاق الغربية ـ صورة تبدو وكأنها تقدم لنا بديلا سوفياتيا حقيقيا عن الدين . غير ان هناك فرقا أساسيا تستمد منه الاخلاق السوفياتية جزءا كبيرا من جاذبيتها . ان الهدف المتعالي ، في الاخلاق السوفياتية ، هدف تاريخي ، والطريق المؤدية الى تحقيقه هي سيرورة تاريخية ، نتيجة تطور اجتماعي ـ سياسي عيني. ان تفتح الانسان واشباع حاجاته، في المستقبل ، ليسا متجهين نحو « الانا الداخلية » ، أو نحو ما وراء هذا العالم ، بل نحو « المرحلة الجديدة » من التطور الراهن للمجتمع . وحقيقة مثل هذا التصور مستمدة لا من الايمان،بل من التحليل العلمي والعقل ـ وبتعبير آخر من الضرورة(١) .

ومما لا جدال فيه ان هذه الحجة الرسمية المستخدمة اصالح الاخلاق السوفياتية قد أفادت نظاما قمعيا في تبرير تمويهه الايديولوجي لحالة الامور الراهنة . غير ان ما يصح قوله عن طريقة استخدام السوفياتيين للماركسية بشكل عام (٢) ، يمكن أيضا أن ينطبق على فلسفتها الاخلاقية : فعندما تصبح هذه الفلسفة جزءا أساسيا من بنية البسيكولوجية والسلوك الفرديين ، وعامل انسجام واندماج اجتماعي ، يصبح لها اندفاعها الخاص ، وتتحرك من تلقاء وزنها . ونحن لم ننظر الى الاخلاق السوفياتية ، في هذه الدراسة ، الا من هذه الزاوية ، لا على انها هدف القادة السوفياتيين . ان تصوير الاخلاق السوفياتية بأنها مبنية على ضرورة تاريخية موضوعية قد أضفى عليها تصلبا متطرفا من جهة ، وشمولا وكثافة كبيرين متعاظمين من جهة أخرى . وان الاخلاق السوفياتية بانطلاقها من غاية مطلقة ، «خارجية» بهذا المعنى عن كل عمل وموقف خاص ، تعتبر لا **أخلاقية** جميع الاعمال والمواقف التي تعاكس أو تؤخر الضرورة التاريخية المطلوبة . هكذا يصبح العديد من مجالات الوجود الانساني ، « الحيادية » أخلاقيا في التقاليد الغربية ، خاضعا لحكم أخلاقي ، وعلى سبيل المثال ، مجال النشاطات العلمية والفنية . فمن الممكن ان تدان نظرية من النظريات ، بالرغم من صحتها علميا ، اذا ما رئي انها ضارة بالاخلاق الشيوعية . ان

---

١ ـ صحيح ان ايديولوجيا **التقدم** ، التي تضفي صفة عقلانية على الحرمان والالم والاكراه الراهن بادعائها انذلك هو الشرط المسبق لتلاشيهفيالمستقبل ، ملازمة ايضا للتقاليد البورجوازية الغربية ـ والواقع ان هذه التقاليد تتبناها . غير انه ثمة فرق جذري ينجم عن واقعتين : ١ ـ ان دين التقدم العلمي والتقني لم تعترف به التقاليد الغربية قط على انه الهدف الصريح والتعبير العلني عن التطور الانساني النزعة . والمدارس الفكرية القريبة من هذه الفلسفة (السان ـ سيمونية على سبيل المثال) قد اعتبرت دوما مشبوهة و«مهرطقة» . ٢ ـ كذلك فان الاخلاق الغربية رفضت الاعتراف بالارتباط الوثيق بين التقدم (التقني) والاخلاقي . وههنا ايضا ظل التوتر (وحتى النزاع) بين كلا هذين النوعين من التقدم نابضا اساسيا للاخلاق .

٢ ـ انظر القسم الاول من هذه الدراسة .

المفهوم العرفاني عن الحقيقة (العقل الخالص) والمفهوم الاخلاقي عن الخير (العقل العملي) يميلان الى السير في اتجاه واحد ـ تماما كالحقيقة الجمالية والحقيقية العرفانية على صعيد الفن والادب (١) . انهما يتلاقيان عند السياسة التي تنسق شتى مجالات الوجود الانساني المنفصلة تقليديا ، كما تنسق القيم العاكسة لهذا الانفصال . وعلاوة على ذلك ، يتطلب الاساس التاريخي الجديد للاخلاق السوفياتية تطبيق أحكام اخلاقية على مناطق « حيادية » من الدائرة الخاصة عن طريق السياسة دوما . فالعلاقات الغرامية مع « عدو طبقي » تستحق الادانة اخلاقيا لانها « سيئة » سياسيا ـ وبخاصة اذا كانت المسألة مسألة حب حقيقي . ذلك ان حبا كهذا يلزم وجود الفرد بكامله لا الجزء « الخاص » من وجوده ، ويؤثر بالتالي على علاقاته مع الغير ، مع العمل والدولة . وعلى هذا ، وبقدر ما ينبغي اللجوء الى معايير اخلاقية للحكم على مثل هذا الحب ، فان هذه المعايير تكون هي نفسها معايير سياسية ـ اذ لا وجود لنوعين من الاخلاق . صحيح أن الاخلاق السوفياتية تعتمد النزعة الاداتية السياسية ، لكن بصورة لا تكون معها الدائرة السياسية دائرة بين دوائر أخرى : بل تكون دائرة تحقيق الانسان .

لقد احتل تسييس الاخلاق مكانه في بداية الفلسفة الغربية ونهايتها . فاستقلال الاخلاق لدى افلاطون كما لدى هيغل، يسقط امام (أو يتحول بالاحرى الى) استقلال الشيء العام ، الدولة . والنتيجة لدى الاول والثاني على حد سواء ليست البتة الذرائعية النسبية ، بل الحكم المطلق . فاذا كانت « فكرة الخير » تستلزم المجتمع من أجل تحققها الكامل او الجزئي ، فان الخير في مثل هذه الحال لا يمكن الوصول اليه الا في الوجود السياسي ، ويكون المجتمع مجسدا للقواعد الاخلاقية المطلقة . انه يجسدها ، وهذا معناه انه ليس هو نفسه الخير المطلق السيادة . غير ان الخير الاخلاقي يفترض مسبقا، من اجل تحقيق الوجود الانساني، الخير السياسي. ويُحدد هذا الاخير استنادا الى المصادر والمؤسسات والعلاقات التي تسمح بأفضل تحقيق ممكن للانسان (تحقيق ماهيته كـ « كائن عقلاني ») . والنزاع الاخلاقي ، حسب هذا التصور ، ليس بين الفرد (الاخلاقي) وبين المجتمع (اللاأخلاقي) ، او بين نوعين من الاخلاق متناحرين ، بل بين السلوك الاخلاقي والمضاد للاخلاق في المجتمع . ان سقراط لا يمثل حق الفرد ضد حق المجتمع ، بل المجتمع العادل ضد المجتمع الظالم . وليست حرية الفكر والوعي الخاصة هي موضوع الرهان ، وانما موضوع الرهان الفكر والوعي السياسيان اي المجتمع ـ اللذان يقبل بهما سقراط وقضاته على حد سواء . ان للفلسفة السياسية والاخلاقية وللاخلاق والسياسة اساسا عرفانيا مشتركا : فالحقيقة ، في الاخلاق وفي السياسة ، تنبع من معرفة النظام الحقيقي والصحيح موضوعيا في الطبيعة وفي المجتمع . وعلى هذا فان الحقيقة الاخلاقية هي

---

١ ـ انظر الفصل السادس .

ايضا حقيقة سياسية ، والحقيقة السياسية حقيقة **مطلقة** . وهذا هو جوهر التصور نفسه الذي نجده في النظرية الماركسية ، وبخاصة في طريقة معاملة الايديولوجيا . ولقد سبق ان نوهنا بأن بعض التصريحات السوفياتية عن الثقافة الفكرية تذكر ، حتى في صياغتها ، بـ « جمهورية » افلاطون و « قوانينه » .

وكيما نفهم جميع مقتضيات التصور السوفياتي ، يجدر بنا ان نبين الى أي حد تمتد جذور هذا التصور عميقا في الحضارة التي يتحداها بالذات . ان استخدام كلمة « التوتاليتارية » كنعت يصلح للفلسفات الافلاطونية والهيغيلية والفاشية والماركسية ، يفيد في حجب الصلة التاريخية بين التوتاليتارية ونقيضها ، وكذلك حجب الاسباب التاريخية التي قادت المذهب الانساني الكلاسيكي الى أن يتحول الى نقيضه .

فما لم تترجم القيم ذات النزعة الانسانية ، وبخاصة الحرية ، الى الواقع ، يظل مضمونها بالذات تابعا للشروط التي يمكن بها ان تترجم الى الواقع . وهذه الترجمة سياسية ، لانها تمس مجموع المجتمع ، لا الفرد الخاص وحده . على هذا ، فان تحقيق الحرية سيرورة موضوعية ذات اتجاهين : ١ ـ انها **تتطلب تحويل مجتمع** قائم . ٢ ـ وهذا التحويل يرتبط بالشروط التاريخية الآنية . ولهذين السببين ، يفترض تحقيق الحرية وجود فكر وعمل (نظرية وممارسة) متفقين مع الامكانية التاريخية ، اي مع العقل الموضوعي . وتبدو هذه النظرية وهذه الممارسة عندئذ ـ لا الحفاظ على الحرية الفردية المنفردة ـ على انهما المهمة الاخلاقية والقيمة الاخلاقية الاساسيتان . ويمكننا ان نتحقق من النظرية والممارسة « الصحيحتين » ومن صحة العقل الموضوعي في الاونطولوجيا المثالية أو في المادية الديالكتيكية : فكلا النظامين يقع في قطبين فلسفيين متعارضين ، لكن كليهما يستلزم **الاندماج المؤقت للحرية في الضرورة التاريخية والسياسية** ، أي في العقل الموضوعي .

وفلسفة هيغل هي التي أرست اسسهما المشتركة . فقد لاحظنا ان المفهوم الماركسي السوفياتي عن الحرية يتبنى تأويل انجلز للمفهوم الهيغلي : الحرية هي « تفهم الضرورة » ، وعمل متطابق مع الضرورة المفهومة (١) . وهناك أكثر من سبب للشك في أن يكون هذا التأويل ممثلا المعنى الحقيقي لمفهوم هيغل ، غير انه من الصحيح ان الدائرة الخاصة للحرية ، في النظام الهيغلي ، محلولة في دائرة الدولة والحق العامة ، وان الحقوق الذاتية محلولة في الحقائق الموضوعية. وغالبا ما لوحظ ان « الاخلاق » لا تشكل علما منفصلا في نظام هيغل الواسع ، الى أبعد الوساعة الحدود بالاصل . والقوة التي تبرر هذا « الاختفاء » لفلسفة اخلاقية مستقلة ، وهذا الانحلال للقيم الاخلاقية الخاصة ، هي التاريخ .

هذه هي النقطة التي تحول فيها تسييس الاخلاق ، الذي هو من نتاج التقاليد

---

١ ـ انظر الفصل السابع .

الغربية ، الى نظام فكري جديد ، يريد أن يكون وريث هذه التقاليد ونفيهـا في آن واحد . وان تقدم الحضارة ألغربية نفسها يضع في المقدمة ترجمة القيم الداخليـة الى شروط خارجية ، والافكار الذاتية الى واقع موضوعي ، والاخلاق الى سياسة . لقد استبق هيغل ، بتفسيره العقل بلغة التاريخ ، بصيغة مثالية الانتقال الماركسي من النظرية الى الممارسة . وقد خلقت السيرورة التاريخية الشروط المسبقة الضرورية، المادية والفكرية في آن واحد ، لتحقيق **العقل** (هيغل) في تنظيم المجتمع (ماركس)، ومن اجل تلاقي الحرية والضرورة . غير ان التقاء الحرية بالضرورة (بل امتصاصها من قبل الضرورة) ليس الشكل النهائي للحرية . ويتفق هيغل وماركس ، من جديد، حول النقطة الاخيرة هذه . فملكوت الحرية الحقيقية يقع فيما وراء ملكوت الضرورة. ومن الواجب اعادة تعريف الحرية والضرورة على حد سواء . والحرية النهائية تكمن، في نظر هيغل ، في ملكوت « الفكر المطلق » . أما بالنسبة الى ماركس فهو يرى انه من الواجب أن يخضع ملكوت الضرورة لسيطرة مجتمع يخضع تطوره بدوره لرقابـة الافراد . وما الحرية الا اللعب الحر للمواهب الفردية خارج مجال العمل الضروري . ان الحرية « محدودة » بالوقت الحر ــ لكن الوقت الحر يشكل ، كما ونوعا ، مضمون الحياة بالذات . وعلاوة على ذلك ، يرى ماركس ان السيرورة التاريخيـة ، المسيرة بقوانين موضوعية ، تولد الاشتراكية كتنظيم عقلاني لشروط الحرية بواسطة نشاط البروليتاريا السياسي . وهكذا تحول الضرورة التاريخية الاخلاق الـى سياسـة ، وتقيم رؤية الضرورة التاريخية السياسة على اسس « علمية » ، وتضفي عليها طابعا موضوعيا. وتصور الفلسفة الاخلاقية السوفياتية نفسها، استنادا الى هذه الاسس، على انها نقيض الانتهازية والذرائعية واللاعقلانية « البورجوازية » ــ على انها المدافع عن العقل ضد مدمري العقل . وهي تشن هجومها عـــلى الفلسفـــة الاخلاقيـــة البورجوازية ، باسم التقاليد العقلانية « المغدورة » .

وتزداد الاهمية الحيوية للنضال ضد الاخلاق البورجوازية بالنسبة الى الفلسفة الاجتماعية السوفياتية ، كلما اتضح ان بين الاثنتين بعض نقاط مشتركة . وتصبح التيارات التقدمية والنقدية في الفلسفة البورجوازية الهـــدف الرئيسي للهجوم ، والتهمة الرئيسية الموجهة ضدها هي التقليل من اهمية العقل . ان نيتشه وفرويد، شوبنهاور وديوي ، الذرائعية والوجودية ، والوضعية المنطقية ، يوصمون جميعا معا بأنهم لاعقلانيون ، معادون للعقل والفكر ، وبالتالي «رجعيـــون» و «لا أخلاقيون» و«امبرياليون» . ويرى التأويل السوفياتي انهم كل هذا معا بالضرورة ، في دورهم التاريخي الموضوعي ، مهما تكن النيات والقناعات الشخصية للفلاسفـــة المعنيين . وبالفعل ان كل تسوية مع قيم المجتمع البورجوازي التي تم تجاوزها تاريخيا ، وكل محاولة لنفي القيمة الموضوعية لاتجاه التقدم المحدد من قبل التاريخ ، ولقدرة الانسان على فهمه ، تبدو في نظر هذا التصور تبريرا لنظام اجتماعي مهترىء .

وليس من الضروري ، ههنا ، ان نتتبع سير هذا النقد . سنحاول فقط ان نبين المنهج الذي يعتمد عليه (وهو الى حد كبير المنهج نفسه المستخدم لنقد الرأسمالية ،

والذي يعطي هذا النقد مظهره التقلاني). يقوم احد العناصر الاساسية في هذا المنهج على افتراض صحة افكار الخصم واهدافه ، والقبول بها ان صح القول ، ثم تبيان انها غير قابلة للتحقيق في الاطار النظري والاجتماعي الذي يعمـــل فيه الخصم . وبالتالي لا بد للفلسفة والمجتمع البورجوازيين ، من خيانتهـــا ، او تشويهها ، او تحويلها الى افكار واهداف وهمية . والهدفان الرئيسيان في هجوم النقد السوفياتي على الفلسفة الاخلاقية هما : أ ــ مجهود الاخلاق الغربية المعاصرة لتفهم وضع الفرد الوجودي العيني ولتستخلص ــ من هذا الوضع ــ الادوات التصورية والعملية لتقدم في الحرية وفي العقل ، ب ــ محاولة اعطاء الاخلاق اساسا علميـــا (منطقيا او تجريبيا) . يرى النقد السوفياتي انه لا يمكن للمنظّرين الاخلاقيين البورجوازيين ان يبلغوا هذين الهدفين ، وأن هذين الهدفين بالمقابل سيتحولان الى نقيضهما نتيجة المجهود المبذول لبلوغهما . وبقدر ما تعمل الاخلاق البورجوازية التقدمية بمؤسسات المجتمع الراسمالي وايديولوجياته ، فانها تساند القوى عينها التـــي تحول دون التقدم . وما دامت هذه الفلسفة تنفي المرحلة التاريخية العليا من العقل والحرية ، وهي المرحلة التي ستتلو الغاء الرأسمالية ، تكون مجردة ولا عقلانية حيثما تزعم انها عقلانية وعينية : انها تحافظ على تصور بال عن العقل ، وتتغاضى عن شروط الحرية التاريخية العينية . ونتيجة لهذا الموقف ، تكون الاخلاق التقدمية البورجوازيـــة رجعية ، حتى عندما تنتقد المجتمع القائم . بل اكثر من ذلك ، ان النظرية السوفياتية ترفض الفلسفة الغربية بعنف اكبر كلما كانت هذه نقدية ، لان النقد البورجوازي للمجتمع الراهن ، بكشفه عن الجوانب القمعية في هذا المجتمع، يحول الانظار في الوقت نفسه عن النضال ضد اسباب القمع . وتزعم النظرية السوفياتية ان كـــل الجهاز العلمي لهذه الفلسفة مزيف ، ولا يفيد الا في بلبلة الافكار وتحويل الانتباه عن المشكلات الحقيقية ، اي عن ركود النظام الراسمالي وآثاره السيئة . وسوف نمثل لهذا التفسير بالطريقة التي تعامل بها ذرائعية ديوي .

يبدو أن هناك صلة قربى وثيقة بين الطريقة التي أعاد بها كل من ماركس وديوي توجيه النظرية نحو الممارسة . غير ان النقد السوفياتي ينوه بأن الماركسية والذرائعية لا تختلفان من الاساس فحسب ، بل تتعارضان ايضا . فالموضوعة الماركسية ترى، كما كتب شاريا ، انه «ليس النافع هو الصحيح ، بل الصحيح هو النافع (١) » . وتستند هذه الصيغة الى كتاب لينين «المادية والمذهب التجريبي النقدي» ، الذي صرح فيه لينين ان الماركسي لا يعتبر الممارسة معيار الصحة الا بقدر ما تكون نابعة من العلم والمعرفة الصحيحين (٢) ، وإلا عندما تكون نابعة من الفئة الاجتماعيـــة الوحيدة القادرة على كشف وانجاز الحقيقة ، اعني بها البروليتاريا الواعيـــة . ان

---

١ ــ ب. شاريا «بصدد بعض مشكلات الاخلاق الشيوعية» ــ موسكو ــ ١٩٥١ ــ

٢ ــ لينين «المؤلفات» (بالروسية) ــ المجلد ١٣ ــ ص ١١٢ ــ ١١٧ .

الوحدة الماركسية بين النظرية والممارسة تفترض وجود حقيقة موضوعية بل «مطلقة»، تقع مهمة البرهنة عليها على عاتق المادية الجدلية (على سبيل المثال الحقيقة المتعلقة بمنظورات مجتمع من المجتمعات، وطاقاته الكامنة، وبالتالي الحقيقة المتعلقة بمنظورات الحرية والنمو وطاقاتهما الكامنة). وان مضمون هذه الحقيقة تاريخي، شأنه شأن قابليتها للايصال وتحقيقها، لكن هذه العناصر النسبية هي مميزات الواقع الموضوعي والحقيقة الموضوعية عن هذا الواقع. لقد كان لينين يرى ان الجدل «يتضمن» النسبية، لكنه لا «يقتصر» على النسبية. فما النسبي الا الشروط التاريخية لـ «الاقتراب» من الحقيقة الموضوعية وتحقيقها (١). وهذا الطرح للمسألة، اذا ما طبق على الاخلاق، لا يسمح برفض بعض المبادىء الاخلاقية، المفترض فيها انها لا مشروطة، بوصفها تشويهات ايديولوجية للحقيقة الموضوعية فحسب، بل يسمح ايضا بالقبول ببعض «المبادىء الاولية» من الاخلاق الانسانية **المستقلة عن كل مضمون طبقي** (٢). ومنذ ان رفضت الفلسفة الاخلاقية السوفياتية في مطلع أعوام ١٩٢٠ الاباحية، باتت تشدد اللهجة اكثر فأكثر على ان الموضوعة الماركسية القائلة ان وجود الانسان الاجتماعي يعين وعيه لا تنال من صحة المعايير الاخلاقية العامة. ذلك انه مهما اختلفت الانماط التاريخية للوجود الاجتماعي، فهناك بعض علاقات وأنماط في السلوك الاساسي مشتركة بين جميع اشكال المجتمع المتمدين، وتجد تعبيرها في بعض «قواعد السلوك الاخلاقي العام» ألتي تصلح لجميع البشر مهما تكن طبقتهم. ان الحاح الماركسية السوفياتية على الصحة العامة للمبادىء الخلقية قد ارتبط بموقفها من اللغة والمنطق. فلقد استخدمت الحجة نفسها للدفاع عن المنطق الشكلي، ضد من حاول حله في المنطق الجدلي (٣)، وكذلك ضد مذهب طبقية اللغة.

تعبر هذه الميول الايديولوجية عن التطور الذي فقدت على أثره الدولة السوفياتية موقفها الثوري الاوحد، وشاركت في نمط التنظيم والسلوك المميز للحضارة الصناعية المعاصرة. ففي هذه المرحلة، تصبح العقلانية والفعالية في القرارات البعيدة المدى مطلبا اقتصاديا وسياسيا له الاولوية على ما عداه. وان الالحاح على الحقائق الموضوعية في الاخلاق يتفق مع المجهودات المبذولة مؤخرا لملاءمة الايديولوجيا مع المرحلة الجديدة من المجتمع السوفياتي. لكن هذه الايديولوجيا تستلزم ايضا الالحاح على مطالبة الاتحاد السوفياتي بأن يكون الوحيد على الطريق التاريخي الحقيقي نحو تحقيق هذه الحقائق. وعلى هذا، يكون للمبادىء الموضوعية للاخلاق السوفياتية طابع مزدوج: فهي تؤكد اولا انها تستند الى المبادىء الاخلاقية الصالحة

---

١ ـ المصدر نفسه ـ المجلد ١٣ ـ ص ١٠٧ ـ ١١٢ .
٢ ـ ب. شاريا ـ المصدر المذكور آنفا ـ الفصل الثامن .
٣ ـ انظر نهاية الفصل السابع .

لكل شكل من أشكال المجتمع المتمدين ، وتؤكد ثانيا انها خاصة بالمجتمع الشيوعي الذي يستطيع هو وحده ان يوطد الحرية والعدالة الاصيلتين . وتشن الفلسفة الاخلاقية السوفياتية من موقعها الاول الهجوم على جميع الاخلاق البورجوازية الموصوفة بأنها ممهدة للفاشية او فاشية ، التي تنفي المبادىء الاخلاقية العامة لصالح القوى الاخلاقية كالحياة وإرادة القوة ، والجنس ، الخ . ومن الموقع الثاني ينطلق الهجوم على ديوي .

ان الهجوم على «اللاعقلانية البورجوازية» له دلالته البعيدة المدى ، لانه يظهر السمات المشتركة بين العقلانية السوفياتية والغربية ، وأعني بها أولوية العناصر التكنولوجية على العناصر الانسانية . ان شوبنهاور ونيتشه ، ومختلف المدارس «الحيوية» ، والوجودية وبسيكولوجية الاعماق يختلفون ، بل يتخاصمون حول معظم النقاط الهامة . غير ان وجهات نظرهم تتقارب عندما يشككون بالعقلانية التقنية للحضارة الحديثة . وهم يفعلون ذلك بتسليطهم الضوء على القوى النفسية والبيولوجية العاملة في ظل هذه العقلانية ، وما تتطلبه هذه الاخيرة من تضحيات ساحقة من الانسان . ونتيجة ذلك هي انقلاب في القيم ، يهدم ايديولوجيا التقدم ــ لا عن طريق تقهقر رومانسي وعاطفي ، بل عن طريق تحطيم محرمات المجتمع البورجوازي نفسه . ويؤثر هذا الانقلاب ، على وجه التحديد ، على القيم التي يتوجب على المجتمع ان يحميها بأي ثمن : القيمة الخلقية للتنافس المهني ، وللعمل الضروري اجتماعيا ، ولانضباط العمل الذاتي ، وللسعادة المرجأة المكبوتة . وهكذا لا تستطيع الماركسية السوفياتية في نضالها ضد «القيم البورجوازية» ، ان تعترف وتقبل بنقد هذه القيم ، مهما كان شديد الهدم ، أذا ما تم ضمن نطاق «المعسكر البورجوازي» نفسه . بل عليها ، على العكس ، ان تنفي هذه الانتقادات ، عن طريق تبيان وتسفيه المظاهر الرجعية (البديهيةالواضحة للعيان) في فلسفة هذهالانتقادات.

اما الهجوم على ديوي ، فله وجهة أخرى . فما دامت ذرائعيته لا تعترف بأي حكم موضوعي يدين المجتمع البورجوازي بأنه مجتمع قد تم تجاوزه تاريخيا ، فان مجهودها لتخطي الحدود الايديولوجية للاخلاق البورجوازية يظل بالضرورة على نسبية امتثالية . ان ديوي يعارض النزعة المطلقة اللا عالمية لدى المثاليين الاخلاقيين بتعدد لامتناه في المواقف والتجارب والصبوات الوجودية ، لكل منها امكانيات «نموه» الخاصة ، وبالتالي قيمه الخاصة . غير ان النقد السوفياتي يرى ان مثل هذا التعدد لا يقدم من تلقاء نفسه اساسا لحكم اخلاقي ايجابي . وهو لا يستطيع ان يقدمه الا عندما يتيح المجتمع الذي يوحد تعدد المواقف والاهداف ويدمجها بالامكانية الواقعية لـ «نمو» حر . والحال ان الماركسية تقول ان مثل هذه الامكانية لا يمكن ان تتوافر في المجتمع البورجوازي «الآفل» ــ الا في حالات هامشية ، وعلى حساب الغير . ان رفض تجاوز هذا المجتمع نحو مستقبله التاريخي «الموضوعي» يشوه من الاساس جهود ديوي للتغلب على نسبية اخلاقية امتثالية . صحيح ان ذرائعية ديوي لا تستبعد التحويلات والاصلاحات الاجتماعية ، بل ترى ان هذه التحويلات

والاصلاحات ينبغي ان تكون نتيجة التربية على اساس علم أصيل وكامل ، ينبغي عليه بدوره ان يوجه الاصلاحات التدرجية . غير ان هذا البرنامج متناقض مع نفسه في نظر المعايير السوفياتية ، لان المجتمع لا يستطيع ان يمنح التسهيلات والحقوق في موضوع التربية والتثقف بعلم قد يساهم في تدمير هذا المجتمع . ان مثل هذا الموقف يرغم فلسفة ديوي على القبول ضمنيا (وربما ضد نيات ديوي نفسه) بالمعايير والاهداف السائدة في المجتمع القائم . وهو يقضي بالفشل المسبق ، فضلا عن ذلك، على محاولة ديوي لتأسيس الاخلاق على قاعدة علمية . ان الاطار الذي ينبغي ان تثبت فيه صحة مقترحات ديوي هو النظام التأسيسي والايديولوجي المجتمع البورجوازي ، الذي هو نفسه بحاجة الى «اثبات صحته» . ونظرا الى عدم توفر امكانيةمثل هذا الاثباتالتجاوزي (الذييفترض فيهان يميط اللثامعن ان ذلك الاطار رديء) ، فان «علم سلوك» ديوي لا يعدو ان يكون وصفا (بلتبريرا) لمسالك اجتماعية مهيمنة . ان رفض تطبيق المنهج العلمي على المستقبل التاريخي ، الواقع تحت متناول العلم بفضل تحليل الميول الاساسية للمجتمع الراهن ، يختزل الذرائعية الى مجرد وصف بسيط لما هو كائن (١) .

---

١ ـ شاريا ـ المصدر المذكور آنفا ـ ص ٢٤ و٨٥ و٢٢٣ .

الفصل الحادي عشر

مبادىء الاخلاق الشيوعية

اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التأويل السوفياتي لموقف الفلسفة الاخلاقية ، فعلينا ان نتوقع وجود مستويين فيها : الاول يحدد المبادىء الاولية للاخلاق الانسانية المستقلة عن كل مضمون «طبقي» ، والثاني يظهر للعيان التعبير عن هذه المبادىء وتجسيدها العيني الخاص في «الاخلاق الشيوعية» . غير اننا نجد انفسنا امام المشكلة التالية : اذ يبدو انه لا وجود لاي عرض او شرح منهجي للنقطة الاولى يصلح لان يكون مادة التحليل . ان غياب التطوير المنهجي لـ «المبادىء الاولية للاخلاق الانسانية» ملازم ، بالطبع ، لتسييس الاخلاق : فكلما اصبحت القيم الاخلاقية قيما سياسية ، وكلما أصبح السلوك الاخلاقي سلوكا صالحا من وجهة النظر السياسية ، انكمش نطاق المكان المخصص لمبادىء سياسية **مستقلة** ، او المخصص بالاحرى للحكم على صحتها الموضوعية والتشكيك بها . غير ان الاخلاق السوفياتية تدعي الصحة الموضوعية بقدر ما يكون متوجبا على اهداف المجتمع السوفياتي النوعية ان تتفق مع مصلحة الانسانية الشاملة ، اي مصلحة توطيد الحرية من اجل الجميع . لكن هذا ايضا ما تزعمه «الاخلاق البورجوازية» . وعلى هذا ، فان «المبادىء الاولية للاخلاق الانسانية» ، التي تقبل بها الفلسفة الاخلاقية السوفياتية شكليا ، ستتفق مع المبادىء التي يقبل بها خصمها . ومن هنا ، تميل المبادىء الصحيحة الصالحة بالنسبة الى الجميع الى ان تذوب في المبادىء النوعية للاخلاق الشيوعية. فالمبادىء الاولى تستمد دلالتها الواقعية، في سياق الاخلاق السوفياتية، من المبادىء الثانية التي يجري تحديدها بدورها وفق تطور المجتمع السوفياتي . وعلى هذا ، سوف نناقش هذه المبادىء من زاوية وظيفتها السياسية والاجتماعية.

واننا لنواجه منذ البداية المشكلة التالية : فالمبادىء النوعية للاخلاق الشيوعية والمبادىء العامة للاخلاق الانسانية تتشابه الى حد مذهل مع مبادىء الاخلاق البورجوازية . ان الصياغة السوفياتية للمبادىء الخلقية تبدو، شأنها شأن الدستور السوفياتي في اعلانه لـ «حقوق المواطنين وواجباتهم الاساسية» ، وكأنها تقلد وتنسخ الايديولوجيا والممارسة «البورجوازيتين الديمقراطيتين». ومن الممكن ان نبين الفرق بين الايديولوجيا والواقع، الا ان واقعة التقليد او التشابه تظل قائمة. ان التعايش العام بين النظامين المتنافسين ، الذي يحدد ديناميتهما السياسية ، يحدد ايضا الوظيفة الاجتماعية لاخلاقهما .

انه لمن الصعب اذا ما استعرضنا القيم الاخلاقية العليا ، المنصوص عليها في الفلسفة الاخلاقية السوفياتية ، ان نجد فكرة اخلاقية واحدة او مجموعة واحدة من الافكار الاخلاقية لا تكون ايضا مميزة للاخلاق الغربية . المسؤولية ، الحب ، الوطنية ، الاخلاص ، الاستقامة ، حماسة العمل ، تحريم الاعتداء على سعادة القريب ، الاهتمام بالمصلحة العامة : ان ما من فكرة في جدول القيم هذا يمكن ان تتنافى مع الاخلاق التقليدية الغربية . ويظل هذا التشابه قائما ، اذا ما التفتنا نحو المبادىء النوعية للاخلاق الشيوعية (١) . ان دستور الاخلاق الشيوعية ، الذي يعبر عنه برنامج ١٩٦١ ، يتضمن اهم المبادىء الدارجة في اخلاق التصنيع ، وعلى سبيل المثال :

- «العمل المخلص الوجداني لصالح المجتمع : من لا يعمل لا يأكل .
- اهتمام كل فرد بالحفاظ على الصالح العام وإغنائه .
- وعي رفيع سام للواجب الاجتماعي ، وعدم التساهل ازاء كل انتهاك للمصالح الاجتماعية (...) .
- الاستقامة والصدق ، الصفاء الاخلاقي ، البساطة والتواضع في الحياة الاجتماعية والخاصة .
- الاحترام المتبادل في الاسرة ، والاهتمام بتربية الاطفال» .

ان هذه المبادىء الدارجة (غير التقدمية مئة بالمئة) لا تبدو وكأنها تعبر عن فكرة اخلاق جديدة من اجل مجتمع جديد . كذلك فان تعريف «الانسان الجديد» الذي يتوجب عليه ان يكوّن نفسه في مرحلة الانتقال الى الشيوعية يعيد الى اذهاننا صورة تبعث على قلق اكبر ايضا: فهذا الانسان الجديد سيجمع في نفسه «الغنى الروحي والصفاء الاخلاقي والكمال الجسماني» .

يتوجب علينا ، كيما نكون قادرين على تقييم الوظيفة الواقعية لهذه المفاهيم الدارجة الشائعة ، ان نضعها في السياق العيني الذي تشرحها من خلاله الاخلاق السوفياتية . ونستطيع ان نجد هذا السياق في مناقشة علاقات العمل ، والمسائل

---

١ - برنامج ١٩٦١ - المصدر المذكور آنفا - ص ٦٠٦ - ٦٠٧ .

الزوجية والعائلية ، ونشاطات التربية وأوقات الفراغ ، وكذلك في الصور التي تطرح بها هذه المسائل في الادب والثقافة الجماهيرية . ان القيم الاخلاقية تتجه كلها نحو الحاق اللذة بالواجب ، او بالاحرى ، نحو تحويل الواجب الى لذة . وهذا يعني ، على صعيد الاخلاق الخاصة ، علاقات زوجية واحدية هدفها انجاب الاولاد وتربيتهم ، والانضباط والتنافس المهني في اطار تقسيم الوظائف المقررة ، ونشاطات في اوقات الفراغ لا تعتبر نفسها غاية في ذاتها بل وسيلة للتفريج عن النفس بعد العمل ولاسترداد القوى من اجل العمل . ان هذه الاخلاق هي ، من وجهات النظر كافة ، اخلاق للتحريض على العمل ، تنادي بها النظرية السوفياتية بصرامة تتجاوز الى حد بعيد صرامة الاخلاق البورجوازية ، وتترافق بتشديد او تراخ حسب مصالح الدولة السوفياتية وحدها : التراخي ، على سبيل المثال ، بصدد المصير الذي ينتظر الاولاد غير الشرعيين ، او عندما يصبح التصلب متناقضا مع متطلبات الولاء السياسي وانتاجية العمل والانضباط الحزبي ، الخ ؛ والتشديد في موضوع معاقبة السرقة ، او «تخريب» ملكية الدولة ، و«التهتك» ، والسلوك السافل .

وليس من قبيل الصدفة ان يكون واحدا من التحريضات الهادفة الى «توطيد وتدعيم الاخلاق الشيوعية (١) » الابعد دلالة ، قائما بكامله على اخلاق العمل . ففي هذا التحريض تأكيد على ان «المبادىء السامية» التي توجه هذه الاخلاق هي الوطنية السوفياتية وحب الوطن المترافقان بـ «روح أممية بروليتارية» . ومن شأن هذه المبادىء ان تبرر الرضا التام بالعمل باعتباره مضمون حياة الفرد بكاملها . فليس العمل هو نفسه سعادة ومجدا فحسب ، وليس «التنافس الاشتراكي» واجبا فحسب ، بل ان لكل عمل ، في ظل الاشتراكية ، طابعا خلاقا ، وكل تحقير للعمل اليدوي يعتبر مساسا بالتربية الشيوعية . ان «حب الانسان لعمله» ، في المجتمع السوفياتي ، هو في حد ذاته احد المبادىء السامية للاخلاق الشيوعية ، كما يعتبر العمل في حد ذاته واحدا من اهم العوامل في توطيد الصفات الاخلاقية . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار قيمة العمل الاخلاقية في مجتمع اشتراكي ، فان الفروق بين العمل الفردي والعمل الممكنن تصبح غير ذات موضوع .

ان هذه المساواة الاخلاقية بين شتى انماط العمل وشتى قطاعاته لذات اهمية كبرى في تحديد الوظيفة الواقعية للاخلاق السوفياتية . لقد كانت النظرية الماركسية تقيم تمايزا جوهريا بين العمل باعتباره تحقيقا للطاقات الانسانية الكامنة وبين العمل باعتباره «مجهودا مستلبا» . وهي تعتبر ان كل قطاع الانتاج المادي والعمليات المكننة والمقننة هو قطاع الاستلاب . وبموجب هذا التمييز ، تقع مهمة تحقيق الحرية على عاتق تنظيم اجتماعي للعمل ، مختلف من حيث الاساس عن التنظيم القائم ، تقع على عاتق مجتمع يصبح فيه العمل ، باعتباره لعبا حرا للمواهب

---

١ ــ «ربوا بلا كلل الشعب السوفياتي على روح الاخلاق الشيوعية» ــ كومونيست ــ ايلول ١٩٥٤ ــ ص ٣ ــ ١٢ .

الانسانية ، «ضرورة» ، «حاجة حيوية» بالنسبة الى المجتمع ، في حين ان العمل الهادف الى تأمين الوجود وأسباب الحياة يكف عن ان يكون الشاغل الاول للفرد . يرى ماركس ان الغاء الاستلاب هو الذي يحدد ويبرر ، عند التحليل الاخير ، الاشتراكية «كمرحلة عليا» من الحضارة . وتحدد الاشتراكية بدورها وجودا انسانيا جديدا : مضمونه وقيمته محددان على اساس الوقت الحر لا على اساس وقت العمل ، اي ان الانسان لا يحقق ذاته الا خارج و«ما وراء» ملكوت الانتاج المادي الهادف الى تلبية حاجات الوجود . ان على تشريك الانتاج ان يقلص الوقت والطاقة المبذولين في هذا الملكوت الى الحد الادنى ، وأن يرفع الى الحد الاعلى الوقت والطاقة المخصصين لتطوير واشباع الحاجات الفردية في ملكوت الحرية .

وبخلاف هذا التصور ، لا تعترف الاخلاق السوفياتية بأي فرق خلقي بين قيمة العمل المستلب وغير المستلب : اذ يفترض في الفرد ان يجند كل طاقاته وجميع صبواته في اية وظيفة يشغلها او تعهد بها اليه السلطات . وهذا المحو للفرق الجوهري بين العمل المستلب وغير المستلب هو الذي يسمح للماركسية السوفياتية بأن تنسب الى النظام السوفياتي القدرة على تطوير الفرد الكامل مقابل الفرد المبتور في المجتمع الغربي (١) . لكن تطبيق مفهوم ماركس وانجلز عن المجتمع الشيوعي على البناء الاشتراكي ــ السوفياتي الشيوعية يظهر للعيان التباين بين المفهوم الماركسي والمفهوم السوفياتي : فالتطور الكامل للفرد ، في المفهوم الاخير ، هو تطور الشغيل الكامل وتوظيفه لفرديته في عمله . وهناك تأكيد على «ان طابع العمل بالذات ، في ظل الاشتراكية ، قد تبدل» ، وبالتالي ، ان من الواجب على «كل شخص» ان «يعمل حسب طاقاته لخير الشعب ولخيره» . وليس ثمة من اشتراكية او شيوعية في هذه الصيغة ، ما دام العمل الذي يقوم به الانسان ، حسب طاقاته ، عملا منجزا في «ملكوت الضرورة» ، اي ما دام غير منبثق عن اللعب الحر للمواهب الانسانية .

ان التخفيفات الهامة ، التي اعلنت وطبقت مؤخرا ، لم تلغ اندماج المعايير التقنية والمعايير الاخلاقية ، واندماج انتاجية العمل والاخلاق ، والفعالية والسعادة . فوراء الشعار القديم القائل بالنضال ضد بقايا التأثير الرأسمالي على ذهنية الناس ، ما يزال هناك نضال منظم ضد الميول المتحررة التي يمكن ان تعرض للخطر اهداف النظام .

تربط الماركسية السوفياتية بقاء العناصر الرأسمالية باستمرار «التطويق الرأسمالي» . وهي تتهم الدول الغربية بأنها تحاول احياء مخلفات الماضي هذه التي ما يزال لها تأثير داخل الدولة السوفياتية . لكن النضال ضد الايديولوجيات والمواقف الرأسمالية له دلالته ، قبل كل شيء ، بالنسبة الى السياسة الداخلية : فالمقصود منه مواجهة خطر التراخي الملازم لنمو الانتاجية . كما ان المقصود منه ،

---

١ ــ ي. س. كون «تطور الشخصية في ظل الاشتراكية» ــ لينينغراد ١٩٥٤ــ ص٣ .

علاوة على ذلك ــ وهذا شيء قد يكون اكثر اهمية ــ تحسين وتنمية يد عاملة حسنة التكوين ، مختصة ومنضبطة . وعلى هذا ، فان النضال ضد تركة الماضي يشبه الى حد بعيد المعركة التي شنتها الرأسمالية في بدايتها ضد القيم والمواقف السابقة للرأسمالية (١) .

وتتركز ايضا اعادة التربية الايديولوجية على الموقف «الاشتراكي» من العمل مقابل الموقف السلبي المميز للشغيل والطبيعي لديه ، على ما يقال ، في مجتمع استغلالي . ان الالحاح على التوحيد الايجابي بين العامل وعمله ، والضغط من اجل «تنافس اشتراكي» متواصل ، مستمران في جميع الميادين . ويبدو ان هذا الضغط، حسب التصريحات السوفياتية ، قد نجح :

«لقد لعب التحريض الاشتراكي دورا كبيرا للغاية في تطور الموقف الجديد ازاء العمل . فمن «ايام السبت الشيوعية» الاولى (غير المدفوعة) ، الى كتائب الصدام في مرحلة التصنيع الواسع النطاق في البلاد كلها ، الى حركة رواد التجديد الصناعي الجماهيرية : هذه هي المراحل الرئيسية في تطور التنافس الاشتراكي . واذا لم يكن المساهمون في ايام السبت الشيوعية الا فئات طليعية من الشغيلة ، فان التنافس الاشتراكي وحركة كتائب الصدام ، في نهاية العشرينات ومطلع الثلاثينات ، كانا يضمان القسم الاعظم من الشغيلة المشتركين في التنافس الاشتراكي ، وكان عدد الرواد المجددين فيهم يتزايد بلا انقطاع » (٢) .

ويصور «التنافس المنظم من اجل العمل الشيوعي» على انه يخلق الشروط المسبقة الضرورية لبناء الشيوعية الكامل (٣) . وكما ان تلاشي الدولة يجب ان يسبقه تدعيم الدولة ، كذلك فان الغاء العمل يجب ان يسبقه تعزيز العمل .

ومن حيث المبدأ ، لا وجود لعمل مستلب في المجتمع السوفياتي لان الانتاج مؤمم . لكن التأميم لا يمنع الاستلاب . فهذا الاخير يظل سائدا ، ما دام وقت العمل

---

١ ــ م.م. روزنتال «المنهج الماركسي الجدلي» موسكو ١٩٥١ ــ ص ٣٠٢ .

٢ ــ ج. غليزر مين «الدور الخلاق للجماهير الوطنية في تطوير المجتمع الاشتراكي» ــ كومونيست ــ شباط ١٩٥٥ ــ ص ٤٨ . وفي مقال منشور في «مجلة العمل الشهرية» في تموز ١٩٥٦ عن «الاتجاهات الحديثة لسياسة العمل في الاتحاد السوفياتي» المعاد نشره في «مسائل اقتصادية» ــ العدد ٥٢٤ ــ ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٨ . لفت جرزي. ج. غليكسمان الانتباه الى ان «الستخانوفية قد تعرضت الى تبدلات» . فعلى اثر التقدم التقني السريع بعد الحرب العالمية الثانية ، انتقل الالحاح من على «المجهود الجسدي والتدريب الفردي وتسجيل الارقام القياسية . الى الالحاح على البحث عن طرائق جديدة في العمل تؤدي الى تقدم تقني ،والى السيطرة على هذه الطرائق وتطبيقها على نطاق واسع» (ص ٢١) . ومهما تكن اهمية هذا التبدل ، الا انه لا يغير شيئا من وظيفة التنافس المنظم الهادفة الى تعقيل العمل المستلب .

٣ ــ برنامج ١٩٦١ ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٥٩٢ .

(الضروري اجتماعيا) هو مقياس الثروة الاجتماعية .

«ذلك ان الثروة الحقيقية هي انتاجية جميع الافراد المتطورة ، وآنذاك لا يكون مقياس الثروة وقت العمل بل الوقت الحر (الوقت الشاغر) . وان اتخاذ وقت العمل معيارا للثروة انما يعني تأسيس هذه الثروة بالذات على الفقر (...) وإشغال كامل وقت الفرد في وقت العمل ، وانزاله بالتالي الى مستوى الشغيل المحض ، وتوحيده بعمله . وعلى هذا فان الآلات البالغة اعلى مستوى من الكمال والاتقان ترغم الشغيل على العمل اكثر مما كان يعمل المتوحش ، او اكثر مما كان يعمل هو نفسه عندما كانت الادوات بدائية بسيطة (١) » .

قد يبدو نفي الاستلاب ، في الاخلاق السوفياتية ، مهارة نظرية خالصة للوهلة الاولى . غير ان التحليل المعمق يكشف عن الجوهر العيني للفلسفة الاخلاقية السوفياتية . ان الاخلاق السوفياتية ، بنفيها ان يكون مفهوم الاستلاب قابلا للتطبيق على المجتمع السوفياتي ، تجرد الاحتجاج على تنظيم اجتماعي قمعي للعمل من كل اساس ، وتلائم البنية الاخلاقية وطابع الفرد مع هذا التنظيم . ان العمل في خدمة الدولة السوفياتية هو الاخلاق بعينها ، وهو القدر الحقيقي للانسان السوفياتي . وان حاجات الفرد ومطامحه خاضعة للانضباط والنظام ، وخلاصه يمر بإغناء المجتمع والعمل القاسي . والنظرية والممارسة المفترض فيهما ان تقودا الى حياة جديدة ضمن اطار الحرية ، تتحولان الى ادوات لتدريب البشر على نمط من العمل اكثر انتاجية وشدة وعقلانية . وان ما حصلت عليه اخلاق العمل الكالفينية ، بتأكيدها على القلق اللاعقلاني ازاء القرارات الالهية المستترة ابدا ، يتم الوصول اليه ههنا بمساعدة وسائل اكثر عقلانية : ان مكافأة انتاجية العمل المتزايدة ستكون وجودا انسانيا اعظم سعادة . وفي كلتا هاتين الحالتين ، تضمن قوى اقتصادية ومادية لامتناهية القوة فعالية الاخلاق . والتشابه ههنا ليس عارضا : فكلا النظامين الاخلاقيين يلتقي عند نقطة «المعاصرة» التاريخية ، ويعكس ضرورة دمج جماهير واسعة من الناس «المتأخرين» بنظام اجتماعي جديد ، وضرورة خلق يد عاملة اختصاصية وانضباطية، قادرة على اضفاء دافع وطابع اخلاقي على روتين العمل اليومي الدائم ، فتنتج بصورة اكثر عقلانية كميات متزايدة دوما من السلع ، في حين ان الاستعمال العقلاني لهذه السلع لصالح الحاجات الفردية مرجأ دوما بسبب « الظروف » . وبهذا المعنى ، تشهد الاخلاق السوفياتية على متطلبات التصنيع التاريخية .

ان المرحلة الستالينية من تطور المجتمع السوفياتي مرحلة تصنيع ، او بالاحرى مرحلة «حضارة صناعية» بالمعنى الذي عرفها به لينين في كتاباته الاخيرة (٢) ، بالاضافة الى هدف اساسي ، لا يمكن حساب مداه ، أعني به «اللحاق» بمستوى

---

١ ــ ماركس «أسس نقد ...» ــ المصدر المذكور آنفا ــ ص ٥٩٦ .

٢ ــ انظر الفصل الثاني .

الانتاجية في البلدان الغربية المتقدمة وتجاوزه . ولما كان هذا التصنيع قد انطلق من بلد متأخر كروسيا ، فان هذه المرحلة تتطابق مع المراحل الاولى من التصنيع الراسمالي بعد انتهاء عملية التراكم البدائي .

غير ان المزايا الناجمة عن «الولادة المتأخرة» للتصنيع السوفياتي ، وتأميم وسائل الانتاج ، والتخطيط المركزي ، والسلطة التوتاليتارية ، تسمح للدولة السوفياتية بحرق عدة مراحل في التصنيع ، وباستخدام احدث الطرق العقلانية في التقنية والتجهيزات ، وباستعمال اكمل طرائق العمل والعلم الحديث ، من دون ان تواجه عراقيل جدية ناجمة عن صراع المصالح الخاصة. تصوغ الفلسفة الاخلاقية السوفياتية القيم الاساسية للتصنيع الاولي ، لكنها تعبر في الوقت نفسه عن المتطلبات المختلفة (وأحيانا المتنازعة) للمراحل اللاحقة . وان على الاخلاق السوفياتية ان تؤالف بين الحاجة الى ضبط الطبقات الكادحة وبين الحاجة الى المبادهة والمسؤولية الفرديتين، بين خضوع الاداة البشرية وبين خيال المهندس الذكي . ان عليها ان تولد اخلاقا جديدة تحث على يوم عمل طويل ، وعلى انتاجية عمل مرتفعة ، وعلى تسجيل ارقام قياسية نوعية وكمية على حد سواء . لقد التقت شروط التخلف ، التي تحدد التصنيع السوفياتي ، بشروط التقنية الحديثة (نزعة القرن الثامن عشر التصنيعية مع نزعة القرن العشرين التصنيعية ايضا) على صعيد المؤسسات السياسية وعلى صعيد الاخلاق على حد سواء في المجتمع السوفياتي . وبالمقابل فان سلطة الادارة السوفياتية المطلقة تواجه نظاما دستوريا حقا في الديموقراطيات الغربية ، كما ان البيروقراطية المستبدة المتمتعة بالامتيازات بحاجة الى ان تجدد وتحسن نفسها، والى ان تبقى منفتحة للتيارات الصاعدة . وهذا شيء لا تفرضه الحاجة الى زيادة اتساع جهاز الانتاج وفعاليته فحسب ، بل تفرضه ايضا المنافسة المكشوفة مع امكانيات العالم الغربي وحقائقه . ومن هنا يصبح لا مفر من منح مكافآت ثقافية ومادية للسكان المحكومين لا لاسباب سياسية فحسب ، بل ايضا لاسباب اقتصادية : فهذه المكافآت تشكل جزءا من «تطور القوى المنتجة» ، حجر الزاوية في السياسة السوفياتية البعيدة الامد (١) .

تبذل الاخلاق السوفياتية جهدها لتوحد هذه المتطلبات الاقتصادية والسياسية ولتعبر عنها في نظام متناسق من القيم الاخلاقية . وهكذا نجد جنبا الى جنب : التحريض على المبادهة والتلقائية الفرديتين ، وعلى الانضباط التعسفي ، وعلى التنافس والمساواة الاشتراكية ، وتمجيد العمل وتمجيد وقت الفراغ ، والكد والحرية ، والقيم التوتاليتارية والديموقراطية . وتعكس الفلسفة الاجتماعية السوفياتية من أولها الى آخرها التناقض التاريخي الموضوعي الملازم للمجتمع السوفياتي ، ذلك التناقض الناجم عن كون مبادىء الاقتصاد الاشتراكي قد

---

١ ـ انظر نهاية الفصل الخامس .

استخدمت كأداة سيطرة لحماية وتطوير بلد متأخر يواجه عالما راسماليا اكثر تقدما بكثير . وان الحاجة الى «اللحاق» بالرأسمالية قد جعلت من التصنيع القسري السريع الطريق الوحيد الممكن نحو الاشتراكية . وفي حين ان القيم ذات النزعة الانسانية المرتبطة بغاية هذا الطريق قد تجمدت في طقوس ايديولوجية ، اصبحت القيم المرتبطة بالوسائل ، اي قيم التصنيع الشامل ، هي القيم المرشدة والموجهة فعلا . لقد قدمنا في القسم الاول من هذه الدراسة (١) فرضيات عن احتمال رؤية الاحزاب الشيوعية خارج الكتلة السوفياتية ـ وحتى احزاب الكتلة نفسها ـ تصبح ، في مستقبل ليس بالبعيد البعيد ، وريثة الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية التقليدية . ويبدو اننا نواجه ههنا وضعا موازيا الى حد ملحوظ في المجال الايديولوجي . فالغاية تتناءى ، والوسائل تصبح كل شيء . ومجموع الوسائل هو «الحركة» نفسها . فهو يستهلك ويستعمل لصالحه قيم الهدف الذي ترجىء «الحركة» نفسها تحقيقه . افليست هذه هي الفلسفة الباطنة والظاهرة للاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية (منذ ادوار برنشتاين ؟) . هكذا تسقط الاخلاق الاشتراكية امام الاخلاق الصناعية ، بينما تتكثف المراحل التاريخية المختلفة للاخلاق الاخيرة في وحدة واحدة شاملة تجمع بين عناصر أخلاق الكالفينية والطهرانية ، والاستبدادية المستنيرة والليبيرالية ، والقومية والشوفينية والاممية ، والقيم الرأسمالية والاشتراكية . هذا هو المذهب التوفيقي الغريب الذي تمثله **الاخلاق السوفياتية .**

والسيادة داخل هذا المذهب التوفيقي هي للعناصر القمعية . والعديد من قواعد السلوك في المدرسة والبيت ، في العمل ووقت الفراغ ، في السر والعلن ، تشبه الى حد بعيد نظائرها الغربية التقليدية في المراحل السابقة الى حد انه يصدر عنها الجرس نفسه الذي يصدر عن العبارات التي تجسد «روح الاخلاق البروتستانتية ـ الرأسمالية» . انها ليست بعيدة بعدا كثيرا عن التحريض الطهراني على اداء اعمال صالحة . يذكرنا تمجيد الاسرة القائمة على وحدة الزواج ، وفرح الحب الزوجي وواجبه ، بـ «الايديولوجيا البورجوازية الصغيرة» الكلاسيكية ، في حين ان انحلال دائرة الوجود الخاص يعكس واقع القرن العشرين. ويذكرنا النضال ضد البغاء والزنا والطلاق بنفس المعايير الاخلاقية السائدة في الغرب ، في حين ان مقتضيات نسبة الولادات والمجهود المبذول في التنافس على صعيد العمل تصور على انها تجل لايروس (٢) . صحيح ان التحريض العام على المؤالفة بين العلاقات الغرامية وبين التجلية الرفيعة على صعيد العمل يجب الا يحمل على محمل الجد اكثر مما ينبغي: فثمة ادلة على ان هذا التحريض يثير السخرية والاحتجاجات الرسمية او شبه

---

١ ـ انظر نهاية الفصل الثاني .

٢ ـ الاسم اليوناني لاله الحب . وقد بات يقصد به الحب بصورة عامة . ـ المترجم ـ

الرسمية ، وعلى ان الافراد ينتهكون حرمته على نطاق واسع . وما هو اكثر اهمية انما هو الاتجاه العام ، ومقدار انسجام تصور كل فرد لعلاقاته الشخصية مع التصور المطلوب سياسيا .

لقد حدث مؤخرا انفراج في العديد من المجالات ، لكن من دون ان يطرأ تعديل ما على الاخلاق الكامنة وراءها . ويبدو ان الاتجاه اليوم هو اضفاء الصفة الطبيعية والقانونية على القمع لا الغاؤه . ان على الافراد المقموعين ان يعيدوا خلق القمع «تلقائيا» ، الامر الذي يؤدي الى تراخي قبضة القمع الخارجي والقسري . وهذا الاتجاه يتفق مع الميول السائدة في الحضارة الصناعية المعاصرة . ويمكننا ان نجد مثالا حيا على ذلك في الاحتجاجات الشعبية والرسمية على ربط الحب بأخلاق العمل . فهذه الاحتجاجات صارمة في عدائها للتحرر ، وهي تنوه بأن الحب والمسؤولية والاخلاق العائلية وحتى السعادة واجبات تجاه الدولة .

«ان اساءة تقدير موضوع الحب قد قادت الكثيرين من سينمائيينا الى اهمال عدد لا بأس به من المشكلات التي لها أهمية اجتماعية كبيرة حاسمة . فمن الممكن الى أبعد حدود الامكان ان تكون هناك ازدواجية في مسائل الحب والاسرة والوجود اليومي التي لا يشكل الناس فيها مباشرة جزءا من زمرة اجتماعية أوسع . فكثيرا ما يحدث ان يبدو الرجل طليعيا في عمله ـ فهو ستخانوفي وعضو فعال في المجتمع في آن واحد ـ لكنه يفرض نظاما صارما في أسرته ، وهو أناني وفظ ، او يقف موقفا غير مسؤول وغير متبصر . ان علينا ان نتذكر دوما ان هذا الموقف سيمس ان عاجلا أو آجلا كل حياته المهنية والعامة ، وكل مظاهره الاخلاقية . ان علينا الا ننسى دائرة الحياة الخاصة . ومن الاهمية بمكان ان نجند كل امكانيات السينما ، بما فيها انواع الكوميديا والهجاء ، التي تعاقب بتفكه وتسم بالحديد الاحمر بقايا الآثار البورجوازية لا في حياة الناس العامة فحسب ، بل ايضا في حياتهم الخاصة (1) » .

هكذا تتفق هذه الاحتجاجات مع وضع الانضباط السوفياتي في خدمة الدولة السوفياتية . وبالفعل ، ان المبادىء الجديدة للاخلاق الجنسية ، التي يتوجب عليها ان تعيد توكيد **الاستقلال الذاتي** للعلاقات الغرامية ضد الحاقها بعلاقات العمل وقيمه ، ان هذه المبادىء الجديدة تعلن بالفعل عن الحاجة الى تلاؤم اكثر انسجاما للعلاقات الاولى مع الثانية . ان على الحب ان يصبح ضرورة ، لا ان يكون انعكاس الحرية في ملكوت الضرورة . صحيح ان اندماج القيم الاقتصادية والسياسية والاخلاقية ليس سمة مميزة للاخلاق السوفياتية . لكن مثل هذا الاندماج يستتر وراء التصريحات الايديولوجية في المعايير الغربية . وبالمقابل فان « القناع الايديولوجي» في الاخلاق السوفياتية اكثر شفافية ، أو هو غير موجود تقريبا .

---

1 ـ م. شماروفا «حول من لا يحبون الكلام عن الحب» ـ «الفن السوفياتي» ـ آب ١٩٥٣ ـ ص ١٧ .

فالحب ومصلحة الدولة وفعالية العمل مرغمة على التطابق الكامل . وشروط الحب الاجتماعية انما تقيَّم على ضوء الوعي والتنظيم السياسي . وهذا ما يصدم الاخلاق الغربية . والواقع ان الخسارة فادحة : فهي تمس من الثقافة الغربية الصور والمثل العليا التي هي اعز عندنا من غيرها . وكما كتب ولفسون :

«ان موضوع روميو وجولييت لا يكاد يبقى له وجود في شروط الاشتراكية . ان المجتمع الاشتراكي لا يترك اي مكان للمواجهات التراجيدية التي تسببها الراسمالية حيث تحول الشروط الاجتماعية دون اتحاد المتحابين ، ودون تشاركهما في الزواج والاسرة (١) » .

ان هذه العبارة تقول اكثر مما توحي به فظاظتها . فقصة روميو وجولييت تتعلق حتما بـ «الشروط الاجتماعية التي تمنع اتحاد المتحابين» ، كما هو شأن قصص تريستان وايزولت ، ودون جوان ، ومدام بوفاري ، وآنا كارينينا . لكن هذه الشروط الاجتماعية لا تحدد شقاء حبهما وحده ، بل ايضا سعادته ، لانها تخلق البعد الذي يصبح به الحب حبا : علاقة بين شخصين متناقضة مع المصلحة العامة او الشيء العام ، وتستمد كل فرحها وكل المها من هذا التناقض . واذا لم يكن بالامكان تصور روميو وجولييت ، او تريستان وايزولت ، كمتحابين متزوجين زواجا محمودا ومنهمكين في عمل منتج ، فهذا لان «عدم انتاجيتهما» (المشروطة اجتماعيا) هي الصفة الاساسية لما يمثلانه ولما يموتان من اجله : قيم لا يمكن ان تتحقق الا في وجود غريب معارض للزمرة الاجتماعية القمعية وقواعدها . وكلما خضع هذا الحب لقانونه الخاص ، زاد من شدة انتهاكه لقانون المجتمع . قانون ضد قانون ، قيمة ضد قيمة : وما من قرار أخلاقي يبين لايهما ستكون السيادة . ان نظامين من القيم ، نظامين من الاخلاق يعيشان جنبا الى جنب ، ولكل منهما حقوقه الخاصة ، وعلى كل منهما ان يفرض حقوقه الخاصة . ان الاخلاق الثنائية لا تنطبق فقط على الوفاء في الحب كما تعلن الاخلاق الغربية ، بل تنطبق ايضا على سائر انواع الوفاء حين يكون هناك نزاع بين زمرتين ، او قضيتين ، او تقليدين . ان انتيغون على حق ضد كريون ، كما ان كريون على حق ضد انتيغون . والثورة على حق ضد الوضع القائم ، والوضع القائم على حق ضد الثورة . ولقد بررت الاخلاق الثنائية ، باعترافها بالحق لكل طرف من الاطراف المتنازعة ، بررت مطامح الافراد والجماعات التي تتعدى على النظام الاجتماعي الاضطهادي . ونهاية الاخلاق الثنائية ستعني نهاية مرحلة كاملة في الحضارة .

ما ان تضع الدولة يدها على منطقة الحب الخطرة ، حتى تكون السيطرة العامة على الحاجات الفردية قد انجزت . وبذلك تكون قد أقيمت سدود فعالة داخل غرائز

---

١ ــ س. ولفسون «الاشتراكية والاسرة» ــ في المؤلف الجماعي «مواقف متغيرة في روسيا : الاسرة في الاتحاد السوفياتي» ، المنشور باشراف ر. شليسنجر ــ لندن ١٩٤٩ ــ ص ٣٠٠ .

الانسان بالذات ضد تحرره . وعندما سيتم الوصول الى المرحلة الثانية القائمة على توزيع النتاج الاجتماعي حسب الحاجات الفردية ، فان هذه الحاجات نفسها ستكون قد تطورت بصورة تفرض معها «من تلقاء نفسها» استمرار هيمنة الادارة عليها . وما دام الشيء العام ليس هو شيء الافراد الذين هم اعضاء ومواطنون فيه ، فـــان انسجام الاخلاق الجنسية الخاصة مع الاخلاق العامة ، مع الشيء العام ، لا بد ان يتم عن طريق القمع . وخير ما يمكن ان يتوصل اليه هذا الانسجام القمعي هو على الارجح درجة اعلى في عقلانية الاخلاق ، كأن يقلل على سبيل المثال من اشكال النزاع والعصاب والشقاء الشخصي الخاص . وهذا الهدف يستحق بذل الجهود لتحقيقه، بشرط الا تعني السعادة حالة افقار عقلي ونفسي . واذا ما نجح تحقيق الانسجام في اطار التسيير التعسفي ، فلن يفعل شيئا سوى ان يضيف بعدا اساسيا ـ بعد الحاجات الغرامية ـ الى الحاجات المسيرة اجتماعيا . وعلى هذا ، سيصبح تطور علاقات الحب المنسجمة جزءا من «علم الاستهلاك» الذي ترتسم معالمه في الافق . وقد أدلى بهذا الصدد س. ج. ستروميلين بتصريح صريح للغاية في محاضرة في «معهد العلم الاقتصادي» في حزيران ١٩٥٠ :

« قبل الكلام عن التوزيع حسب الحاجات ، ينبغي ان نحدد بكل وضوح الحاجات التي نتكلم عنها . ان حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكي هي حاجات أناس مثقفين حسني التربية لا يسيئون استعمال ما يتوفر لديهم من امكانيات في الحصول على السلع الاستهلاكية . ان ثمة علما للاستهلاك هو في سبيله الان الى الظهور . ويوجد في الاتحاد السوفياتي اليوم «معهد للتغذية» يدرس المعايير العقلانية للغذاء . ان حاجات الناس في ظل الشيوعية ستكون متنوعة وفردية الى أقصى الحدود ، لكن من الواجب ان يتراوح معدلها الوسطي حول معايير ثابتة قادرة على ان تشبـــع بصورة تامة حاجات الناس المتطورة اجتماعيا (١) » .

---

١ ـ فوبروسي ايكونوميكي ـ ١٩٥٠ ـ العدد .

الفصل الثاني عشر

الأخلاق والانتاجية

مما تجدر ملاحظته ان بعضا من سمات الفلسفة الاخلاقية السوفياتية العميقة الدلالة قد ظهرت قبل المرحلة الستالينية . ان اخلاق هذه المرحلة القمعية المتزمتة متعارضة بصورة عامة مع اباحية العشرينات حين كانت الاخلاق الجنسية حرة قولا وفعلا الى درجة لم تعرف في الماضي . وهذا التباين مبرر تماما : فـ « المرحلة البطولية » من الثورة الروسية كانت لها قيم مغايرة تماما من وجهة النظر الخلقية والسياسية على حد سواء . لكن وكما أنهما تشتركان معا في بعض الاهداف البعيدة المدى ـ الاشتراكية في بلد واحد وفي كتلة واحدة ـ كذلك فانهما تتقاسمان بعضا من عناصر الاخلاق السياسية . ان أ. كولونتي ، التي تعتبر الناطقة بلسان الاخلاق الجنسية الثورية ، ترى في انجاب الاولاد وتربيتهم شكلا من اشكال «العمل المنتج»، وتمرغ سمعة العاهر في الوحل لانها « تفر من صفوف العمل المنتج (١) » . وان التناحر بين الاخلاق الخاصة والاخلاق العامة ، الذي تعتبره كولونتي مميزا للاخلاق البورجوازية ، ينبغي ان يتم حله بمقتضى فلسفتها الاخلاقية بفضل « المشاعر الاجتماعية » التي لا يمكن ان تولدها اخلاق المجتمع البورجوازي الفردية النزعة . لقد اصبح « الجماعي » في المجتمع الاشتراكي حقيقة واقعة « تستبعد كل امكانية لوجود خلايا عائلية منعزلة ومنغلقة على نفسها (٢) » . لكن الاخلاق الجديدة كانت

---

١ ـ «البغاء ووسائل النضال ضده» ـ موسكو ١٩٢١ ـ ص ٢٢ ـ ٢٣ .

٢ ـ المصدر نفسه ـ ص ٢٢ .

منذ تلك المرحلة اخلاق مجتمع عامل أكثر مما كانت اخلاق مجتمع مكون من افراد أحرار . ولقد كانت الانتاجية و « تطور القوى المنتجة » ، في الامس كما في اليوم ، القيمة الخلقية التي توجه العلاقات الشخصية والاجتماعية على حد سواء .

لقد ارتبط الوقع الاخلاقي لكلمة « الانتاجية » أو « الانتاجي » ، منذ ان تكونت « الروح الرأسمالية » ، بانتاج الخيرات المادية والثقافية التي لها قيمة بضاعية ـ خيرات تشبع حاجة اجتماعية . ولقد كان ماركس ، الذي يقول ان هناك ارتباطا ضروريا بين نمو الانتاج وبين الافقار في ظل الراسمالية ، يعبر عن الطابع القمعي لمفهوم الانتاجية هذا بتخصيصه لفظة « الانتاجي » بالعمل الخالق لفضل القيمة وحده ، وبوصفه سائر اشكال العمل ، بما فيها العمل الفكري المبدع المستقل ، بأنها « غير منتجة » . وترى النظرية الماركسية ان التباين بين الحاجات الاجتماعية والحاجات الفردية سيظل سائدا ما دام الانتاج الاجتماعي غير خاضع لرقابة جماعية من قبل الافراد الذين يخلق عملهم الثروة الاجتماعية . وما لم تحدث ثورة في نمط الانتاج ، فان هذا التباين يظل قائما : فما هو صالح بالنسبة الى المجتمع والدولة ليس صالحا بالضرورة بالنسبة الى الفرد . وبالتالي ، ما دامت الدولة سلطة مستقلة مفروضة من فوق ، فان العلاقات الشخصية لا يمكن ان تذوب في **الشيء العام** من دون ان يعاد تكييفها وفق الحاجات القمعية لهذا الاخير . وفي مثل هذه الشروط يكون صنع الاولاد منتجا بالمعنى نفسه الذي نقول به عن صنع الآلات والادوات انه منتج ، كذلك فان الاب الصالح أو الزوج الصالح يكون « صالحا » بالمعنى نفسه الذي نقول به عن عامل مصنع نشيط انه صالح .

ان ربط الاخلاق الفردية بتطور القوى المنتجة قد تثبت وتعزز بصورة محسوسة على اثر التغيرات الطارئة على الاخلاق السوفياتية خلال المرحلة الستالينية ، اي على اثر توطد اخلاق متزمتة ، انضباطية ، استبدادية ، في مطلع الثلاثينات . والوقائع معروفة ، ويكفينا ان نذكر بها : قوانين أصرم بصدد الزواج والطلاق ، تشديد اللهجة من جديد على الاسرة وما تخلقه من مسؤوليات ، تقريظ العلاقات الجنسية « المنتجة » ، اعادة تبني الطرائق الاستبدادية في التربية ، الخ. لكن التغير لم يطرأ على المضمون الفلسفي للاخلاق السوفياتية فحسب ، بل طرأ أيضا على مضمونها الاجتماعي ، أي على مستوى التصنيع ومداه وعلى الاطار الاممي الذي يتم فيه هذا التصنيع . لقد دخل الاتحاد السوفياتي ، مع مشروع السنوات الخمس الاول ، في تنافس اقتصادي وسياسي واستراتيجي دائم مع البلدان الغربية المتقدمة ، في الوقت الذي لم تؤد فيه « نهاية الاستقرار الرأسمالي » البتة الى « صعود المد الثوري »: ان المستقبل يبدو وكأنه سيكون عزلة ونزاعا أكثر مما سيكون انتشارا عالميا للاشتراكية (١) . ولقد كانت عودة النزعة الاستبدادية الى الاخلاق

---

١ ـ انظر القسم الاول ، نهاية الفصل الثاني .

جزءا من التشدد العام في الرقابات ، جزءا من التهيئة العقلية والنفسية للحرب وللعمل الشاق وللانضباط .

لكن اذا كان استبعاد الاخلاق التحررية مرتبطا بمطالب التصنيع الاولي ، فلم يستمر النضال ضد هذه الاخلاق حتى بعد خلق القاعدة الصناعية وتقدم الانتاجية والثروة الصناعية ؟ انه لمن المؤكد ان السياسة الستالينية القائمة على الاستبداد كانت مربحة : فاستخدام طرائق « التصنيع الراسمالي » ، التي جرى التنديد والتشهير بها في الماضي (انضباط صارم في العمل ، يوم عمل طويل، «تسيير علمي»، هيبة مذهبية ، نظام الاجور على اساس القطعة او على اساس فائض الربح ، المزاحمة والمردودية) قد سمح للاقتصاد السوفياتي بأن « يحرق » عدة مراحل من التطور الصناعي في مدى عقدين من الزمن . غير ان النظام السوفياتي ، شأنه شأن معادله ، قد اخذ يتقدم من تلقاء نفسه،بمعنى ان الزيادة المستمرة في انتاجية العمل المتواصل والعقلنة المتواصلة تصبحان أوالية داخلية تبقي على النظام في وضع الحركة . وفي الوقت نفسه يؤدي استمرار « التطويق الراسمالي » واستمرار الاعداد لمواجهة تهديد الحرب ، الى تقدم الرقابة المركزية على الحاجات الفردية من تلقاء نفسها ايضا ، حتى لو كانت وتيرة التقدم تسمح ببعض التراخي . ان الاخلاق السوفياتية تشهد على النزاع بين الانتاجية والثروة المتناميتين من جهة ، وبين مستلزمات الكد والحرمان الاجتماعية من الجهة الثانية . وكلما كانت امكانية استخدام الانتاجية والثروة المتناميتين لاشباع الحاجات الفردية وتوسيع مجال الحرية الفردية اكبر ، كانت الحاجة اكبر الى التقليل من اهمية التناقض دون اضعاف القوة المحركة التي تدفع بالنظام الى الامام . وكلما تقدم التصنيع وكلما اضبح التنافس الاقتصادي مع الغرب اشد الحاحا ، اصبح الارهاب غير منتج وغير ذي مردود . ان الارهاب لا يستطيع ان يقوم ابدا مقام التنسيق الفعال العقلاني الذي يستلزم مجتمعا صناعيا رفيع التطور . وان على الافراد ان يحولوا هذه المستلزمات الى مستلزمات داخلية ليجعلوا منها قيمهم الاخلاقية الخاصة . اما ما كان في الامكان تركه على حريته بعيدا عن رقابة أي مؤسسة كانت فيما عدا ارتباطه بضغط القوى والظروف الخارجية اثناء « المرحلة البطولية » من الثورة ، وما تحقق بالارهاب اثناء المرحلة الستالينية ، فينبغي الآن ان يعود الى وضعه الطبيعي ويصبح موردا يمكن حسابه في متاع الافراد الاخلاقي والانفعالي . وتتخذ الاخلاق ، تحت شكل تنظيم فعال للقيم يوجه السلوك الفردي داخل وخارج المصنع او المزرعة او المكتب، تتخذ اهمية حاسمة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تقدم العقلنة. وعلى هذا ، ليس من المستغرب الا على صعيد ظاهري فقط ان تستمر الفلسفة الاخلاقية السوفياتية – وان بصورة عميقة الاختلاف – في اعتبار افكار المرحلة الثورية التحررية ضربا من المحرمات ، وذلك في فترة يبدو فيها تحقيق هذه الافكار منطقيا اكثر مما في فترة من الفاقة والتخلف الشديدين .

لكن التنافس الاممي يزداد حدة مع نمو الانتاجية وانتشار التصنيع . فالفاقة

داخل الدولة السوفياتية تستمر وتتطلب ، تحت ضغط المزاحمة النووية ، تعبئة كثيفة . وفي حين ان من الواجب التمسك بالاخلاق الجنسية وبقاء تحرر النساء الجنسي ضمن حدود مرسومة ، الا أن اليد العاملة النسائية يجب أن تتحرر بصورة تتجاوز معها القيود التقليدية . وترى الاخلاق السوفياتية ان احدى القيم السامية التي تضع الاخلاق الشيوعية فوق الاخلاق البورجوازية هي الغاء السيطرة الرعوية وتحقيق المساواة بين الجنسين . ان الناطقين بلسان الاخلاق السوفياتية لا يخفون المبرر الاقتصادي لاخلاق المساواة الجديدة . وقد حلل ولفسون ، في مرافعة له عميقة الدلالة دافع فيها عن السياسة المنتهجة في الاتحاد السوفياتي بصدد تشريع ١٩٣٦ المضاد للاجهاض ، حلل تحرر النساء في الاتحاد السوفياتي منطلقا بالدرجة الاولى من وجهة نظر تحرر انتاجية العمل النسائي . « لقد خلق المجتمع الاشتراكي الشروط التي يستطيع بفضلها العمل المخصص لتربية الاطفال وتثقيفهم ان يترك للمرأة امكانية الجمع بين وظائفها وواجباتها كأم وبين عمل فعال منتج اجتماعي (١) ».
وقد لاحظ أن « بنية اليد العاملة المختصة قد تبدلت تبدلا عميقا باتجاه المساواة بين عمل النساء والرجال » ، وارتأى انه « لمما يستحق الاهتمام » ان نلاحظ ان «النساء السوفيات قد تقدمن ويتابعن التقدم في فروع النشاط المحرمة على النساء في المجتمع الرأسمالي » . وضرب مثالا على ذلك النسبة المرتفعة لليد العاملة النسائية في المناجم وصناعة التعدين (٢) . ولا تقتصر مساواة النساء على ميدان العمل اليدوي . « كثيرات من النساء يشغلن مكان الرجل في صفوف مجددي الصناعة والمواصلات والزراعة ، وفي صفوف الشخصيات العلمية والفكرية . انهن يساهمن بصورة فعالة في تسيير الدولة السوفياتية (٣) » . وقد تجاوز المجتمع السوفياتي على الارجح أقدم البلدان الصناعية في هذا المجال. لكن ما لم يراقب الافراد بأنفسهم الانتاجية المتنامية ، فان تحرر النساء الاقتصادي والثقافي سيمنحهن مجرد حصة متساوية في نظام العمل المستلب .

هكذا يبدو ان الزيادة المنهجية في الانتاجية البشرية هي بالدرجة الاولى زيادة في قوة العمل « المجردة » التي تقاس قيمتها استنادا الى الحاجة الاجتماعية المحسوبة . كما أن التمايزات المرتبطة بعمل الافراد العيني تتقلص الى هذا القاسم المشترك (الذي يسمح بنظام كامل من الفروق الممكن حسابها والمعبر عنها بمدى تباين الاجور) . وهذا يعني بالنسبة الى الافراد التدرب والتكوين بهدف انتاجية **تقنية** : ان التعبير الاساسي عن الحاجة الاجتماعية هو وقت العمل المنظم والمعقلن علميا . ولقد الححنا في القسم الاول من هذه الدراسة على سياسة تكريس كل ما

---

١ – ولفسون – المصدر المذكور آنفا – ٢٨٣ .
٢ – المصدر نفسه – ٢٨٧ .
٣ – ي. س. كون – المصدر المذكور آنفا – ص ١٦ .

يمكن توفيره من وقت العمل للتكوين المهني المتعدد الاختصاصات (١) . ان مثل هذه التربية تهدف الى تطوير الفرد ليكون أداة تقنية كاملة (متمتع بذكاء تقني رفيع التطور) . صحيح ان التكوين المهني يجب ان يتمم بتربية متقدمة باستمرار وهادفة الى « الثقافة » : ان الفرد التقني والسياسي يجب أن يكون الفرد المثقف . لكن الميل التاريخي نفسه الذي يعطي الافضلية للعقلانية التقنية داخل نظام سياسي قمعي ، يضر في الوقت نفسه بالجهود المبذولة للحفاظ على أخلاق الثقافة . لقد كانت هذه الاخلاق نتاج حضارة كانت فيها الزمر الحاكمة طبقات عاطلة بالاصالة عن العمل . وكان وجودها « غير المنتج » (من وجهة نظر العمل الضروري اجتماعيا) يخلق المناخ الثقافي. وبتعبير آخر،كانت «الثقافة» ترتبط بالانفصال المبدئي والمعترف به اخلاقيا بين العمل الفكري والعمل اليدوي. ولم يكن يفترض في قيم «الشخصية» ان تبقى ممارستها هامشية : بل كان عليها أن تعطي الوجود الفردي بكامله شكله . وبالمقابل ، أضعفت الحضارة الصناعية تدريجيا التمايز بين العمل الفكري والعمل اليدوي باخضاعها العمل الفكري لقيم التبادل البضاعي ، ونفت تدريجيا القيمة الاخلاقية لطبقة عاطلة عن العمل «غير منتجة» . ولقد أصبحت الثقافة ، بعد ان حرمت من أساس مقاومتها الاجتماعية ، دولابا في آلة ، جزءا من الوجود العام والخاص المنظم .

ان أخلاق الانتاجية تعبر عن اندماج العقلانية التقنية والعقلانية السياسية، هذا الاندماج الذي يميز المجتمع السوفياتي في مرحلته الراهنة . وفي هذه المرحلة بالذات ، يكبت الاندماج قواه الكامنة الخاصة فيما يتعلق بالحرية والسعادة الفرديتين . ان العقلانية التقنية ، المتحررة من السياسة التي يفترض فيها ان تمنع رقابة الافراد الجماعية على التقنية واستخدامها من أجل اشباع الحاجات الفردية ، يمكن أن تكون أداة قوية في التحرير . والسؤال الذي ينطرح في مثل هذه الحال هو معرفة ما اذا لم تكن أخلاق الانتاجية تشتمل على ميول « تتجاوز » الاطار السياسي الضيق . وهذا السؤال مواز بكل بداهة للسؤال الذي طرحناه في القسم الاول (٢)، والذي ألمحنا فيه الى فكرة أن تطور القوى المنتجة في النظام السوفياتي يمكن ان يميل ، مع عودة الموقف الدولي الى « وضعه الطبيعي » ، الى « تجاوز » اطاره التنظيمي القمعي والى احباط التدابير السياسية المحتملة المضادة الهادفة الى الحفاظ على هذا الاطار التنظيمي . وينبغي علينا الآن ان نتساءل عما اذا لم يكن هناك ميل مماثل في تطور الانتاجية الفردية . فهذا التطور يشكل بالبداهة جزءا من التطور السابق ، لكنه في حد ذاته عامل ذاتي تظل قوانين تطوره وتقدمه خاصة به حتى لو كانت « مفروضة » من الخارج (من قبل الدولة أو المجتمع) . فهل يميل تطور الانتاجية الفردية باعتبارها انتاجية تقنية الى تجاوز اتجاهه ـ وحده ـ السياسي؟

---

١ ـ انظر الفصل الثامن .

٢ ـ انظر الفصل الثامن ، وبخاصة نهايته .

ان كل محاولة للاجابة ، وان بصورة مؤقتة تستلـــزم تحليـــلا سوسيولوجيـــا وبسيكولوجيا يتجاوز اطار هذا الكتاب . غير أننا سنجازف بتقديم بعض الافـــكار نظرا الى الأهمية التي يمثلها هذا السؤال بصدد تقييم آفاق التطـور في الاتحـاد السوفياتي .

ثمة واقعة ذات دلالة حاسمة : اذ لا يبدو ان هناك اي قوة **داخلية** في المجتمع السوفياتي تحول دون تطبيق النظام الآلي بسرعة وعلى نطاق واسع ـ لا من ناحيـة المشاريع ولا من ناحية الشغيلة . ان نقل العمل الضروري اجتماعيا والباعث عـلى النفور ، ان نقله من العضوية الانسانية الى الآلة يميل اذن الى التقدم بسرعة لا بأس بها ـ وبخاصة انه سلاح فعال مـن أسلحـة الصراع والتنافس مع العالم الغربي . ويقينا ، ان الاستخدام القمعي للتقنين يلغي الى حد كبير المفعول التحريري لاقتصاد الطاقة : طول يوم العمل ، الوتيرة المتسارعة ، أنتاج الاسلحة ، الخ. وهذا الاستخدام للتقنية هو الذي يبرز مظاهره الهدامة اللاانسانية : انه آمر اجتماعي قمعي يحدد التقدم التقني . وأي محاولة لاعادة تنظيم الجهاز التقني باتجاه أفضل اشباع ممكن للحاجات الفردية تفترض « اعادة تعريف » الآمر الاجتماعـي الـذي يتحـكم في التكنولوجيا . وبتعبير آخر ، ان نتائج التقنية التحريرية فعلا ليست كامنة في التقدم التقني في حد ذاته ، بل هي تفترض تحويلا اجتماعيا يتناول المؤسسات والعلاقات الاقتصادية الاساسية .

فهل يمكن للتأميم ان يسمح للمجتمع السوفياتي بأن يحرق ، ان صح التعبير ، مرحلة التحويل الاجتماعي ، وبألا تكون له من حاجة الا الى التحويل **السياسي** ، أي نقل الرقابة من الاعلى الى الاسفل مع الحفاظ على القاعدة الاجتماعيـة عينهـا (١) (التأميم) ؟ ان منظورات مثل هذا التطور مرتبطة بتوازن القوى العالمـي . وهـذا الوضع العالمي (« التعايش ») على وجه التحديد هو الذي يفرض عـلى المجتمـع السوفياتي الاسراع بالتقدم التقني في اطار قمعي . وما دام هذا الوضع العالمي قائما ومسيطرا ، فان اندماج العقلانية التقنية والعقلانية السياسية يميل الى معارضـة التبدل النوعي .

وتشتمل العقلانية التقنية كذلك على عنصر لعب يعرقله ويزيفه الاستخدام القمعي للتقنية: لعب مع الاشياء (وامكانياتها) ، مع تركيبها ، مع نظامها ، مع شكلها ، الخ. ولـن يكون لهذا النشاط أي هدف آخر ، اذا كف عن ان يكون خاضعا لضغط الضرورة ، الا التقدم في الوعي والتمتع بالحرية . والواقع ان الانتاجية التقنية يمكن ان تـكون نقيض التخصص تماما وان ترتبط بظهور « الفرد الكامل » الذي يحتل مكانـة

---

١ ـ صحيح ان هذا التمييز بين التحويل الاجتماعي والتحويل السياسي هش للغاية ، لكـن الفائدة منه ههنا انه يدل على الفرق بين تطور يستلزم تحولا في بنية المجتمع (على سبيل المثال تحول المشروع الخاص الى مشروع مؤمم او مشرك) ، وبين تغيرات **داخل** بنية اقتصادية **متوطدة** .

كبيرة في النظرية الماركسية ـ تلك النظرية التي تقوم ، في منطقها الداخلي ، على فكرة العقلنة التامة للعمل الضروري ، وعلى الادارة التقنية فعلا للاشياء .

ولا حاجة بنا الى أن نقول ان الواقع الراهن بعيد للغاية عن هذا الاحتمال ، حتى ان هذا الاخير ليبدو افتراضا نظريا خالصا . غير ان القوى الملازمة لتصنيع متقدم باستمرار تستحق كل اهتمام واعتبار ، حتى لو كانت أقوى القوى السياسية تعارضها وتحاصرها وتلغيها .

الفصل الثالث عشر

اتجاه الاخلاق الشيوعية

لقد طرحنا فكرة أن مقتضيات التصنيع المشتركة تؤدي الى تشابه كبير في القيم المميزة للاخلاق « البورجوازية » والسوفياتية . ويتجلى هذا التشابه في اخلاق العمل والاخلاق الجنسية على حد سواء . وتأخذ الفلسفة الاخلاقية السوفياتية نفسها بعين الاعتبار هذه العلاقة بين النظامين المتناحرين بتأكيدها أن القيم الخلقية التي شوهها المجتمع البورجوازي هي في سبيلها الى التحقق في المجتمع السوفياتي : فما كان مفروضا عليه أن يظل على صعيد الايديولوجيا في المجتمع الاول يمكن أن يصبح حقيقة واقعة في المجتمع الثاني . وحين تؤكد الاخلاق السوفياتية أن المبادىء الخلقية توجه الواقع في المجتمع السوفياتي ، فاننا نستطيع ان ندحض هذا التأكيد بنفس السهولة التي نستطيع أن ندحض بها الادعاءات المماثلة في الغرب . لكن بالرغم من هذا التشابه كله ، يظل السؤال مطروحا بصدد معرفة ما اذا كنا نستطيع أن نستخلص من الوظيفة الاجتماعية للاخلاق السوفياتية منظور تطور مغاير . ان القاعدة التقنية ــ الاقتصادية للاخلاق السوفياتية لا « تفرض » من تلقاء نفسها مثل هذه المنظورات : انما هي تعبر عن التشابهات والفروق الاساسية على حد سواء القائمة بين النظامين . ففي مستطاع مقتضيات التصنيع المشتركة أن تحدد هذه التشابهات . كما أن نمط التصنيع المختلف من الاساس يستطيع أن يسبب الاختلاف الجوهري الكامن وراء القيم المتماثلة ظاهريا .

وفي محاولتنا الآن تحديد اتجاه تطور الاخلاق السوفياتية ، سنتخذ من جديد نقطة انطلاق لنا التصريح الذي سبق أن أتينا بذكره بصدد روميو وجولييت ، والذي ينطوي على دلالة كاشفة . فهذا التصريح يعلن زوال « الفرد » بسبب تحققه في

الشيء العام ، وبالتالي زوال « الذات » المستقلة بنفسها التي يفترض فيها باعتبارها « انا عارفة فاعلة » ان تكون بداية الثقافة الغربية ونهايتها . اما في التجربة السوفياتية التي اختصرت الطريق فان تفسخ الفرد « البورجوازي » المستقل بنفسه يتطابق مع أحدث مرحلة في الحضارة الراهنة ، حيث يؤدي الانتاج الوفير والتحكم بالجماهير والتلاعب بها الى تضاؤل أهمية « الذات » ، والى تولي الدولة مهمة تنظيم حاجات هذه الذات المادية والثقافية . فالتلاؤم المتبادل بين الوجود العام والوجود الخاص الذي يتم في المرحلة ما بعد الليبيرالية من المجتمع الغربي بصورة غير واعية الى حد كبير ، ومن وراء ظهر الافراد بمعنى ما ، يتم في الاتحاد السوفياتي بوعي تام (متكون من أجله بالاصل) وكبرنامج علني . وهذا يشكل جزءا من تعبئة الافراد الشاملة لصالح مستلزمات التنافس على التصنيع الشامل . وانما هنا ، وهنا فقط ، تكمن بقايا وفضالات الثقافة ما قبل الصناعية المغلوبة على أمرها : فالعناصر الرومانسية في الفرد ، وبخاصة في علاقات الحب التي تكاد تعادل علاقات « غير منتجة » وغير مجدية اجتماعيا ، قد تحولت الى عناصر متماشية (ومشجعة على) مع علاقات العمل المسيسة والنافعة اجتماعيا . واذا كانت عملية التثقيف والتأطير المذهبي هذه ناجعة ، فانها ستعني بالنسبة الى الفرد خسارة كل الدائرة التي ما يزال وجوده فيها حرا ازاء حاجات **الشيء العام** ، وهذا سيعني بالنسبة الى الدولة الرقابة على احدى المناطق الخطرة التي يمكن ان تظل فيها مطالب الافراد ومطامحهم الانفجارية محتفظة بكل طاقتها على المقاومة . ومع زوال الفرد تخسر القيم الخلقية طابعها المستقل ، وهذه الخسارة لا تعوض بمكافآت ووعود تجاوزية . انه زوال الاخلاق كنظام فلسفي ووجودي خاص قائم بنفسه .

لكن صحة الاخلاق ليست منوطة بالضرورة بالاستقلال الذاتي او بثواب سام تجاوزي . ولو كان الامر كذلك ، لكان المجتمع المتمدين قد انفجر وتطاير انقاضا منذ زمن بعيد ، لان تقدم الرقابات التكنولوجية كان سيتآكل اكثر فأكثر الشخصية المستقلة بنفسها وفعالية التعالي والسمو . صحيح ان الثواب يمكن أن يتأتى عن طريق **الشيء العام** بدلا من ان يكون مستوطنا في جهاز متعال سام أو في الاستقلال الاخلاقي الذاتي للوجدان الفردي . غير أن مثل هذا الثواب لن يكون مصدر التزام اخلاقي بالنسبة الى الفرد (أي لن يكون شيئا آخر غير اكراه خارجي ، أو اكراه خارجي محول الى داخلي) الا بقدر ما سيوفر **الشيء العام** بواسطة مؤسساته الحماية لوجود انساني حقا بالنسبة الى الافراد كافة . وفي مثل هذه الحال يمكن للاخلاق أن تكون فعلا سياسية في جوهرها . كما أن من المسلم به أن النظام الاخلاقي القائم صراحة على السياسة سيؤدي بالضرورة الى نظام توتاليتاري يقوم على الانسان الآلي . ان نمط السلوك الذي تتطلبه الاخلاق السوفياتية يفترض اعادة بناء الوجود الانساني والمجتمع على حد سواء : ان « الفرد البورجوازي » المنفصل في جوهره الى حد كبير عن **الشيء العام** والمنفصلة حاجاته عن حاجات المجتمع ، سيخلي مكانه لفرد يشكل جزءا لا يتجزأ من **الشيء العام** لان حاجاته هي في الوقت نفسه حاجات

المجتمع . ان مثل هذا التطور غير مستحيل نظريا وتاريخيا : فلقد وصفته الفلسفة السياسية بصفات « المتحد » (communauté) بدلا من « المجتمع » أو « المدينة الفاضلة » ، او بصفات انسجام ما هو عام وما هو خاص على حد التعبير الهيغلي . كما ان الاخلاق السوفياتية تعبر عنه بالفكرة الماركسية عن المجتمع اللاطبقي باعتباره شركة بين « أفراد كاملين » . ان تحقيق مثل هذا الانسجام بين القيم الخلقية والسياسية يفترض ، حسبما تقول جميع هذه النظريات ، تنظيما حرا وعقلانيا للعمل الاجتماعي ، أي زوال الدولة كسلطة مستقلة فوق الافراد وضدهم — في حين ان الاخلاق السوفياتية تدمج القيم الخلقية والسياسية في (ومن اجل) دولة تتولى سلطات مستقلة على الافراد . وما دام هذا الوضع قائما ، فان الاخلاق الجديدة ستستمر في العمل كأداة طيعة في خدمة الهدف الاجتماعي الاول للدولة ، اعني التصنيع الشامل .

لكن حتى في هذه المرحلة التي تبدو فيها الاخلاق السوفياتية وكأنها تقتصر على الاستعادة و « اللحاق » بالوظيفة الاولية لـ « الاخلاق البورجوازية » ، لا يستبعد الاساس الاجتماعي للاخلاق السوفياتية تطورا باتجاه مغاير. ان المؤسسات الاجتماعية الاساسية ما ان تتوطد بحزم ، حتى تطبق وتديم الاخلاق التي تستوجب اداء هذه المؤسسات لعملها أداء حسنا . وهذه السيرورة ليست متروكة ، في المثال السوفياتي ، لتأثير المؤسسات البطيء لكن شبه الآلي على سلوك الافراد وقيمهم ، بل توجهها ، على العكس ، السلطات السياسية توجيها منهجيا منظما . لكن هذا لا يوقف الدينامية التي يستطيع بفضلها البشر المشروطون على هذا النحو ان يؤثروا بدورهم على تطور النظام الذي يشرطهم . وليس ثمة من أهمية كبيرة لصرامة الرقابات وعمق عمليات الشرط التي تثقل عليهم بوطأتها : فهم الذين ينجزون العمل الضروري لتطور المجتمع المراقب . ولا أهمية بالتالي لكون هذا العمل « مجردا » و « عاما » ، فهم الذين يظلون في النهاية « القوة المنتجة » . ولقد قدمنا فكرة تقول ان اعادة العمل بـ « القيم البورجوازية » في بناء الاشتراكية تعيد الى الوجود تلك المرحلة من الاخلاق التي تعتمد فيها الدولة على « استبطان » القيم الضرورية اجتماعيا اكثر مما تعتمد على فرضها من الخارج ، وعلى التقليد « التلقائي » للقيم الخلقية اكثر مما تعتمد على اللجوء الى الارهاب . لكن « المادة البشرية » التي تعمل بها الاخلاق السوفياتية تعارض هنا تكرارا محضا لتطور « الاخلاق البورجوازية » .

لقد تم « استبطان » القيم الخلقية ، حسب التقاليد الغربية ، في « الفرد » ومعه : فكان تحرره من الروابط الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التقليدية القديمة الشرط المسبق لفعالية هذه العملية . لقد كان **فصل** الانسان عن الدولة والمجتمع والعادة والتقاليد ما قبل الراسمالية ، وتوطيد علاقة **تناحرية** بينه وبينها، وكذلك بينه وبين المؤسسات والسلطات الجديدة ، كان هذا هو الشرط المسبق لاستقلاله الاخلاقي الذاتي ، ولتحديد القيم الخلقية وتقليدها تقليدا تلقائيا من الداخل . ولم يكن من الممكن ان يتحول هذا الاستبطان الى سيرورة داخلية اصيلة

الا على هذا الاساس ، اي انطلاقا من تطلبات الوجدان والايمان الخاصين بالفرد . وبذلك تكون صحة هذه القيم قد تعززت الى حد كبير . فهي لا تعود تبدو مفروضة من الخارج على الفرد ، بل تبدو وكأنها منبثقة بالاحرى من طبيعة الفرد المثالية ، وتستمد شرعيتها لا من القوة بل من قوانين خلقية مقبولة من الجميع : فالخضوع لها يصبح غريزيا وشبه آلي . وبذلك يصبح الواجب والعمل والانضباط غايات قائمة بذاتها ، ولا تعود مرتبطة بتبرير عقلاني يدور محوره حول ضرورتها الواقعية . فالتضحية تصبح جزءا لا يتجزأ من عالم الفرد الذهني (جزءا مكونا ان جاز التعبير)، ينتقل من جيل الى جيل عن طريق التربية والمناخ الاجتماعي . ولا تكون هناك من حاجة الى فرضها باستمرار بواسطة تدابير سياسية او اقتصادية خاصة . غير ان تسييس الاخلاق وذوبان الفرد في **الشيء العام** يعرقلان هذه العملية في المجتمع السوفياتي. ان تسييس القيملا يسمح الا بدرجة ضعيفة للغاية من التمثل الداخلي. وحين ينحل جوهر الفرد التقليدي ، فان اساس التمثل الداخلي يصاب بالوهن والضعف . وهكذا تقوم مواجهة بين جميع القيم الخلقية وبين مطالب المجتمع السوفياتي : فتثبيت صحة وقيمة المعايير الاخلاقية انما يعود الى وضع هذا المجتمع الخاص النوعي والى حاجات الدولة السوفياتية واهدافها . وهذه المواجهة وهذا الاسلوب في التقييم يتمان علنا ، ويطالب الوعي في كل لحظة بأن يتمثلهما .

لقد حاولنا ان نبين ان تسييس الاخلاق يسير في النهاية وراء مثل أعلى مطلق، الشيوعية ، ويتميز من هنا عن النسبية الذرائعية . لكن المعيار المطلق مرتبط في النهاية بالهدف الذي ينبغي على المجتمع ان يتقدم نحوه ، لا بالوسائل الاخلاقية (والتقنية) لبلوغ هذا الهدف . ومن غير المهم ان يكون هذا الهدف مندمجا اندماجا وثيقا بتلك الوسائل ، فالمعايير الاخلاقية ليست غايات في ذاتها . انها تستهدف المستقبل ، ولا تستمد شرعيتها الا من معايير جماعية تصوغها في المستقبل الدولة واجهزتها برسم المستقبل . وعلى هذا ليست القيمة هي العمل كعمل ، انما القيمة هي العمل من **اجل الاشتراكية والشيوعية** . انها ليست التنافس ، انما التنافس **الاشتراكي** وحده . ليست الملكية ، انما الملكية **الاشتراكية** . ليست ألوطنية ، انما الوطنية **السوفياتية** ، وهكذا دواليك . وليس في هذا ثمة فرق بالنسبة الى الفرد ما دام لا يملك الخيار، وما دامت ألدولة هي التي تعرف ما الاشتراكية وما الشيوعية وتطبق هذا التعريف . الا ان هشاشة الاستبطان تعرقل انسجام الاخلاق وتعيق تعمقها .

ان الاخلاق السوفياتية عقلانية النزعة الى حد يمكن ان يعرضللخطر استقرارها في المستوى المطلوب . ولقد الحطنا في القسم الاول (1) على العناصر السحرية والطقسية في الماركسية السوفياتية . وبناء على ذلك ، قدمنا فكرة تقول ان هذه

---

١ ـ انظر الفصل الاول .

العناصر اللاعقلانية ظاهريا تعمل هي نفسها في خدمة عقلانية النظام المهيمنة . ان نزعة هذا النظام العقلانية ملازمة لاتجاه المعايير الاخلاقية المنهجي النظامي نحو الهدف الشيوعي « المطلق » المحدد بدوره تحديدا عقلانيا قابلا للاثبات . هل خفض ام لم يخفض يوم العمل الى خمس ساعات أو أقل ، هل وقت الفرد الحر يخصه فعلا أم لا ، هل عليه ان « يكسب حياته » أم لا باستملاكه ما هو ضروري للوجود ، هل يستطيع ان يختار مهنته بحرية أم لا : ان هذا كله يستطيع الافراد ان يتحققوا منه بأنفسهم . وحتى لو كانوا منظمين ومضبوطين وموجهين ؛ فسيعرفون ما اذا كانت الشيوعية المحددة على هذا النحو حقيقة واقعة أم لا . وانما ههنا يكمن الفرق الاساسي بين الفلسفة الاجتماعية السوفياتية وبين الفلسفة الاجتماعية الفاشية والنازية . فالفلسفة الاخيرة قائمة على كيانات هي من الاساس لا عقلانية ، وطبيعية كاذبة ، كالعرق والدم والزعيم الملهم . وليس من المهم أن التنظيم الواقعي للدولة الفاشية والنازية قد امكن ان يكون عقلانيا (تعتبر التعبئة الشاملة والاقتصاد الحربي الشامل في المانيا من أهم منجزات الحضارة الصناعية الحديثة وأكثرها فعالية) : فهذه الدولة قد كانت هي نفسها لاعقلانية في وظيفتها التاريخية ، بمعنى انها كانت تعرقل وتحاصر تطوير الموارد المادية والثقافية من أجل الحاجات الانسانية ، وتنظمها لخدمة السيطرة الهدامة المدمرة . لقد كان هدف الدولة الفاشية الموضوعي الملازم لها يشكل حدودها التاريخية .

وبالمقابل ، لا يقف المذهب العقلاني السوفياتي عند الوسائل ، بل يمتد الى اتجاه التنظيم الاجتماعي وهدفه . والمذهب الماركسي هو الذي يقدم الترابط على صعيد المفاهيم . فالشيوعية معرفة ومحددة استنادا الى انتاج الثروة الاجتماعية وتوزيعها حسب الحاجات الفردية المتطورة تطورا حرا ، والى تخفيض ساعات العمل الضروري اجتماعيا ، كميا ونوعيا ، والى الاختيار الحر للمهنة . وصحيح ان هذه المفاهيم تبدو غير واقعية على ضوء الوضع الراهن ، لكنها في حد ذاتها عقلانية . وعلاوة على ذلك ، يجعل التقدم التقني ونمو انتاجية العمل من التقدم نحو هذا المستقبل أمكانية معقولة .

قد ناقشنا في القسم الاول (١) مسألة معرفة ما اذا كانت بنية النظام السوفياتي تمنع أو لا تمنع تحقق هذه الامكانية في المستقبل . ولقد قدمنا فكرة مؤداها أن المناداة بالماركسية والوعظ بها بلا انقطاع يمكن ان يكونا بالرغم من كل شيء سلاحا خطرا على القادة السوفياتيين . لقد حاول النظام حتى الآن ان يوفق من جديد بين الايديولوجيا والواقع ، وذلك بتبرير سياسته الاساسية بلغة ماركسية . فهو يقول أن الاخلاق القمعية التي تحولت الى مذهب رسمي اثناء المرحلة الستالينية تعبر عن المتطلبات الموضوعية المرحلة الاولى ، مرحلة بناء قاعدة اشتراكية مناسبة.

---

١ ـ انظر الفصل السادس .

ويفترض في اخلاق الانضباط اثناء العمل واوقات الفراغ ، واخلاق التنافس الوطني في الحب وبذل الجهد ـ كل تلك الاخلاق القائمة على الطهرانية السياسية ـ ان تكون متطابقة مع مرحلة الاشتراكية التي ارغمها التطويق الراسمالي والندرة على تقييم السلوك الفردي حسب نفعيته الاجتماعية . وبذلك يكون التبرير الاخلاقي مندمجا بالتبرير السوسيولوجي .

واذا كان هذا الاندماج ، الاساسي بالنسبة الى الايديولوجيا السوفياتية ، سيظل قائما ، فان التغيرات الدائمة في تطور المجتمع ستترافق بتغيرات في الايديولوجيا : فالاخلاق القمعية ستتلاشى كلما تلاشت الندرة . ولقد قدمنا في القسم الاول فكرة مؤداها ان نمو الانتاجية المتواصل في اطار « تعايش سلمي » طويل الامد سيميل نحو احداث هذا التقليص والتلاشي . واذا كان النظام السوفياتي لا يستطيع أو لا يريد ان يخفف من صرامة الاخلاق القمعية بصورة مناظرة لذلك ، فانه سيصبح أكثر فأكثر **لاعقلانيا** حسب معاييره بالذات . وستميل هذه اللاعقلانية بدورها الى اضعاف الحساسية الاخلاقية للمجتمع السوفياتي . لقد كانت عملية التثقيف والتأطير المذهبي مركزة بكاملها على عقلانية الاهداف ازاء المصلحة الفردية والمصلحة العامة على حد سواء . ويبدو ان الايمان بهذه العقلانية كان عنصرا حاسما في الدعم الشعبي للنظام . ويمكن هنا لحدود التمثل الداخلي ، التي تبدو ملازمة لبنية الاخلاق السوفياتية الراهنة ، أن تظهر ذات اهمية اساسية . فقيم هذه الاخلاق ليست مستقلة بنفسها لانها تستمد شرعيتها عند التحليل الاخير من هدف سياسي « خارجي » . ان أخلاقا متمثلة تمثلا داخليا عميقا هي وحدها التي تستطيع على المدى الطويل ان تعتمد على قيم **مستقلة بذاتها** ، وان درجة عالية من **الاستقلال الذاتي** الاخلاقي هي وحدها التي تستطيع على المدى الطويل ان تدفع الى سلوك خلقي موثوق ودائم ومستقل بصورة معقولة عن تقلبات الوجود الفردي . ولا يمكن للفرد الا على هذا الاساس ان يكون رابط الجأش اخلاقيا امام التضحيات والمظالم واللامساواة المفروضة اجتماعيا والتي تبدو لاعقلانية . ان العقلانية السوفياتية للاخلاق السوفياتية تعارض تمتع الفرد برباطة الجأش الاخلاقية هذه ، وتدعي ان طاقات التطور الانساني الكامنة ستنمو وفق انتاجية المجتمع السوفياتي . وهكذا يبدو ان الضغط الايديولوجي يميل نحو نفس اتجاه الضغط التقني ـ الاقتصادي ، اي تراخي القمع. وصحيح ان الضغط الايديولوجي بل حتى تراخي قبضة الاخلاق القائمة ليسا في حد ذاتهما تهديدا جديا لنظام يملك كل الادوات ليفرض اهدافه . لكن لما كانت هذه القوى مرتبطة ارتباطا عميقا بالدينامية العالمية الاقتصادية والسياسية ، فانها تستطيع ، بالرغم من طابعها غير المنظم وغير المحدد الشكل ، ان تحدد الى حد كبير اتجاه التطور السوفياتي .

فهرست



هذا الكتاب

اعمق واشمل تحليـل نقدي للماركسية السوفيـاتية على ضوء المذهـب الماركسي بالذات . والمقارنة التي يجريها ماركوز بين ماركسية ماركس وبين الماركسية السوفياتيـــة لها اهميتها الحاسمة بالنسبة الى تطور الفكر الماركوزي .فمن خلال اكتشاف واقعة اندماج العقلانية التقنية والعقلانية السياسية في الاتحاد السوفياتي يضع ماركوز المقدمات الاولى والاساسية لنظريته عن الوعي التعيس الذي قضي على الانسان ذي البعد الواحـــد ان يحمله معه في ظـــل المجتمعات الصناعية المتقدمة .

كتاب قال عنه النقاد ان الخلاصـة المكثفة ، المركزة ، للرؤية الماركوزية للعالم .

الثمن
٤٠٠ ق.ل.
٦٠٠ ق.س.

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت